SHAKER NABULSI



شاكر النابلسي

لماذا؟

أسئلة العرب
مطلع الألفية الثالثة





لماذا؟

أسئلة العرب

مطلع الألفية الثالثة

لماذا؟ أسئلة العرب مطلع الألفية الثالثة/ سياسة
شاكر النابلسي / مؤلّف من الأردن
الطبعة الأولى ، ٢٠٠٦



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص. ب : ٥٤٦٠ ـ ١١ ، العنوان البرقي :موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس :٥٦٨٥٥٠١
E - mail : mkayyali@nets.com.jo

تصميم الغلاف:
فؤاد سليمان وهبي

الصف الضوئي:
المؤسسة العربية للدراسات والنشر

التنفيذ الطباعي:
رشاد برس/بيروت لبنان

ISBN: 9953-36-869-4



شاكر النابلسي

لماذا؟

أسئلة العرب

مطلع الألفية الثالثة



من أراد أن يرتاح فليـعـتـقـد ، ومن أراد أن يكون من حـواريي الحـقـيـقـة فليـسـأل .

نيتشه

المحتويات

الإهداء

إلى

كل الصامتين لعلهم ينطقون

المقدمة

لماذا ؟

لماذا اخترنا أداة الاستفهام هذه عنوانًا لهذا الكتاب؟

الإجابة على ذلك واضحة .

فالثقافة العربية منذ زمن طويل ، معروفة بأنها ثقافة الأجوبة ، وليست ثقافة الأسئلة .

الأسئلة في معظم الأحيان ليست ممنوعة فقط ، ولكنها محرّمة أيضًا .

وما من أمة عاقبت السائلين على أسئلتهم كما عاقبت الأمة العربية سائليها .

فكل المثقفين والفلاسفة والفقهاء والشعراء والحكماء ، الذين سجنوا وعذبوا وشنقوا طيلة ١٤ قرنًا مضت ، كانوا ضحايا أسئلتهم .

الثقافة العربية منذ ١٤ قرنًا كانت وما زالت ثقافة الأجوبة الجاهزة ، بدون أسئلة .

أجوبة مجانية قديمة جاهزة ومجترة ، ولكن الأجوبة عن أسئلة العصر غير موجودة .

ومن هنا جاء عنوان هذا الكتاب :

لماذا؟

وسبق هذا الكتاب ، كتابنا الآخر المتسائل : «أسئلة الحمقى» .

ولماذا هنا في هذا الكتاب ، هي أسئلة قليلة ، من بين ملايين الأسئلة التي تعجُّ بها صدور العرب ، ولا يستطيعون طرحها على المفتي والخطيب والفقيه والمثقف

والسياسي والحاكم والحارس والحاجب ، لأن السؤال غالٍ ، ويكلّف أحيانًا حياة الانسان ، في مجتمعات العبودية الأحادية .

فليس بين شعوب الأرض شعب يملك من الأسئلة بقدر ما يملك العرب الآن .

وليس بين شعوب الأرض شعب لا أجوبة عن أسئلته ، كما هو حال العرب الآن .

العرب في الماضي والحاضر أمة الأجوبة التي لا سؤال عنها ، وليست أمة الأسئلة التي لا جواب لها .

إن سرَّ تقدم الشعوب الأخرى ورقيها ، أنها سألت كثيرًا وأجابت قليلاً . ونحن أجبنا كثيرًا وسئلنا قليلاً . وكانت معظم إجاباتنا مجانية ومجترة عن أسئلة قليلة ماضية .

الحضارة والثقافة المبدعة هي الحضارة والثقافة السائلة .

والأمة السائلة هي الأمة الناقدة لنفسها نقدًا ذاتيًا مريرًا .

حضارة وثقافة النقد الذاتي ، هي الحضارة المبدعة .

والأمة السائلة هي الأمة الحرة .

كلما زادت مساحة الحرية في أمة من الأمم زادت أسئلتها .

وكثرة الأسئلة في أمة من الأمم ، عنوان الحرية ودليلها .

خلو الثقافة العربية من الأسئلة هو سرُّ موت الفلسفة العربية التي لمعت حينًا من الدهر ، ثم خبت وانطفأت نهائيًا بعد القرن العاشر الميلادي وإلى الآن .

ألم نقفل باب الاجتهاد دهورًا طويلة؟

ألم نقل : ما أقفله السلف لا يفتحه الخلف؟

ألم نحرّم تدريس الفلسفة والمنطق؟

ألم نقل : من تمنطق فقد تزندق؟

أليست الفلسفة والمنطق محرّمة حتى الآن في مدارس بعض الدول العربية ، وكأننا نعيش في القرون الوسطى ، حيث كان البريطانيون في برمنجهام يعلقون على أبواب بيوتهم عبارة تقول : «لا يوجد لدينا فلاسفة» ، خوفًا من بطش الكنيسة؟

إن أمة بلا فلسفة هي أمة ميتة سريريًا ؛ أي أن قلبها ما زال ينبض ، ولكنها عاجزة ومشلولة عن الحركة وعن العمل والتفكير ، لأن عقلها معطّل ومشلول . ويحتمل أن تموت نهائيًا ، ويتوقف قلبها عن الخفقان في أي لحظة ، نتيجة لتصلب

شرايينها وارتفاع ضغط الدم فيها ، الناتج عن قلة الحركة والسُمنة المفرطة .
قال الفيلسوف نيتشه :
من أراد أن يرتاح فليعتقد ، ومن أراد أن يكون من حواريي الحقيقة فليسأل .
ونحن لا نريد أن نرتاح ، ولا أن نُريح الآخرين .
لا نريد الاعتقاد المسبق ، اعتقاد العجائز لكي نرتاح .
نريد أن نُصلى بنار أسئلة الحقيقة .
ونريد أن نُصلي الآخرين بنار أسئلتنا .
إن مهمة المثقف العضوي الحقيقي هو أن يحيل الأجوبة اليقينية الراسخة المؤكدة القديمة إلى أسئلة مقلقة وحرجة جديدة . وبهذا وحده يمكن لنا أن نجدد الثقافة العربية ، ونجعل منها ثقافة السؤال .
وثقافة السؤال هي أعلى مراتب الثقافة .
هي ثقافة الإبداع . وهي حلم المثقفين الليبراليين ، وهدفهم الكبير .
وهذا الكتاب يطرح أسئلة كثيرة ، ويحاول الإجابة عنها بطرح أسئلة جديدة .
وعليكم أن تجيبوا أيضًا عنها ، ولكن بابتداع أسئلة جديدة .
فالجواب الشافي هو في السؤال الشافي .
فاسألوا يا قوم كثيرًا ، اسألوا كثيرًا ومن جديد ، حتى وإن كانت هناك أجوبة مسبقة لأسئلتكم .
فإجابات الأمس ليست عن أسئلة اليوم .
فلكل عصر أسئلته .
وهذه بعض أسئلة عصرنا .

شاكر النابلسي
يناير ٢٠٠٦

في السياسة

لماذا هذه الأسئلة عن الواقع العربي المرير؟

أدت الاعتداءات الإرهابية للحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ إلى ترسيخ الصورة النمطية السلبية التي كونها الغرب عن الإنسان العربي ، وهي الصورة التي لا تخرج عن نطاق الإرهابي والمتعصب دينيًا والمتخلف ؛ أي صورة الإنسان غير المتحضر .

فما هي الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الصورة النمطية الجامدة لدي الغرب عن الإنسان العربي؟

هناك عدة أسباب لهذا الوجه العربي «القبيح» في المرآة الغربية ، منها :

١- أن الانسان العربي منذ أكثر من عشرة قرون ، وبالتحديد منذ القرن التاسع الميلادي وبعد عهد الخليفة المأمون لم يقدم للإنسانية فكرًا ، أو علمًا ، أو ثقافة إنسانية ذات قيمة . وظلت الثقافة العربية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن ثقافة انغلاقية محكومة حكمًا صارمًا بتراث الأموات وبالأوهام والخيالات الشعبية .

٢- أصبحت الثقافة العربية الآن ، هي ثقافة العنف والإرهاب . وهذه الثقافة لم تأتِ من أحد ولم تنزل من السماء ، بقدر ما جاءت من داخلنا ومن ماضينا الممتد في حاضرنا ، ومن انتصار الاتباع على الإبداع ، وانتصار الرواية على الدراية في تراثنا الأدبي والفقهي ، وانتصار جهاد الآخر على جهاد النفس العدوانية ، وهو أجمل أنواع الجهاد . لقد جاءتنا هذه الثقافة العنيفة التي تقطر دمًا من تقاليد الحروب والمشاحنات القبلية والطائفية وبطش السلطات الغاشمة قديمًا وحديثًا . جاءتنا من ردود فعلنا الهاذية على احباطاتنا الفردية والجمعية ، ومن جروحنا النرجسية سواء منها المنحدرة من هزائمنا أمام الغرب واسرائيل ، أو الآتية من

تربية أسرية قاسية كما قال العفيف الأخضر . والذي زاد من ضراوة هذه العوامل التراكمية عدم وجود قطيعة ديمقراطية فيها تؤسس لثقافة جديدة قوامها الحوار والسلام مثلما حصل في اليابان .

٣- غياب القطيعة الديمقراطية لعوامل العنف الدموي التراكمية جعل صدماتنا تتحالف مع موروثنا الثقافي لصياغة شخصيتنا النفسية صياغة ثأرية حولّت أخذ الثأر في سلمنا القيمي إلى قيمة اجتماعية ، والتسامح والغفران والجنوح إلى السلم إلى وصمة عار وجبن وخيانة ، والانفتاح على العالم ؛ أي على استثماراته وقيمه تفريطًا في الهوية واقترافًا لـ «أم الجرائم» وهي التبعية للغرب .

ما هي أنجع الوسائل التي تمكننا من تغيير الصورة السلبية للإنسان العربي لدى الغرب؟

على الإنسان العربي أن يتغير وتتغير معه الأمة العربية . إن التغيير في الحياة العامة من نظم وقوانين ونواميس لن يتم إلا إذا غيّر الانسان قناعاته وأفكاره ومنهاج حياته . والقرآن قال : ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[1] وكذلك ﴿ذلك بأن الله لم يكن مغيّرًا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[2] ، وهما الآيتان اللتان لقيتا صداهما في الفكر الغربي ، وأيّدهما كثير من فلاسفة الغرب وحكمائه . فقال ألفن توفلر : «مسؤولية التغيير تقع علينا» . وقال جيم ولز : «العالم لن يتغيّر ما لم نتغيّر نحن» . وقال أوسكار وايلد : «إن الذي يغيّر العصر هو نحن وليست المبادئ» . وقال لودفيج وتنجتشاين : «إن أهم ما في التغيير هو تغيير سلوكياتنا» . وقال هنري ثورو : «الأشياء حولنا لا تتغير ، نحن الذين نتغيّر» .

ويجب أن نلاحظ أن هناك تغييرين : التغيير الأصغر والتغيير الأكبر . التغيير الأصغر يبدأ حين تبدأ تزكية النفس البشرية ؛ أي تطهيرها بالإيمان وهذا هو التغيير الأصغر . وعندما تتطهر النفس تصبح قابلة للتغيير الأكبر وهو تغيير المجتمع كله . يقول القرآن : ﴿قد أفلح من زكّاها﴾[3] ، ويقول : ﴿قد أفلح من تزكّى﴾[4] . والفلاح

---

(١) سورة الرعد ، الآية ١١ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية ٥٣ .

(٣) سورة الشمس ، الآية ٩ .

(٤) سورة الأعلى ، الآية ١٤ .

هنا هو نجاح قيام التغيير الأكبر الذي يتبع التغيير، الأصغر، وهو التزكية. والقرآن يوجه كلماته إلى فرعون الذي طغى ورفض دعوة التغيير ويخاطبه بقوله: ﴿هل لك إلى أن تزكّى، وأهديك إلى ربك فتخشى﴾(١).

وهذا يعني أن لا مجال لأن يُغيّر فرعون واقعه السيئ ويهتدي إلا إذا بدأ بنفسه فزكّاها، وهذا هو التغيير الأصغر لكي ينتقل إلى التغيير الأكبر، وهو تغيير واقع مجتمعه السيئ.

ويجب أن ننتبه إلى أن التغيير على الأرض هو من صنع الإنسان بالدرجة الأولى، وأن دور الله في صنع التاريخ يأتي بعد دور الانسان، «ذلك بأن الله لم يكن مغيّرًا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

إن التغيير هو طريق الرُّشد الذي نادى به الإسلام. والرُّشد خلاف الغي؛ أي الاستقامة على طريق الحق، وهو هداية تغيير اليقينيات السابقة. والإسلام أراد أن يقيم الرشد بالرُّشد؛ أي أن يحدث التغيير السلمي العقلاني بالفكر والخطاب. لذا، فقد ركّز الإسلام على كلمة الرُّشد وذكرها في القرآن في أربع سور هي: «الأنعام»، و«الشعراء»، و«مريم»، و«فاطر».

لا سبيل إلى التغيير الآن في العالم العربي، إلا بتبني الخطوات التالية:

١- إنتاج الفكر النقدي، الذي يساعد على الانتقال من القطعي إلى المبرهن عليه، ومن المسلم به إلى المتناقش فيه، ومن القراءة العابرة للتاريخ إلى القراءة التاريخية للنص، لجعله في متناول العقل، ومتكيفًا مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

٢- تبني القطيعة الجارحة مع التراث. فالحضارة الحديثة ابنة لثلاث قطائع أورثت الوعي الأوروبي ثلاثة جروح نرجسية: اكتشاف جاليلو لكروية الأرض، وداروين لنظرية التطور وفرويد للاشعور. وهكذا لم تعد الأرض مركز الكون، ولا الإنسان مركز الكائنات، ولا العقل سيد بيته، بل اتضح أنه محكوم باللاعقل؛ أي اللاشعور. والتراث الديني يلعب دور الباغي الذي يردع ورثته عن التنصل منه ومن أوامره ونواهيه. كما إن التشبث العصابي في هذا التراث - كما تفعل الأصولية والسلفية - يغذي النرجسية الجمعية والمركزية الاثنية بوتائر عالية مما

---

(١) سورة النازعات، الآية ١٨/١٩.

يجعلها تلعب دور العائق الذهني ، كما يقول العفيف الأخضر .
٣- كسر المُحرمات الغبية التي يحكم بها الأموات الأحياء ، لأن المثقف تعريفًا هو مع الحداثة وضد القدامة ، ومع العقل ضد النقل ، ومع التجديد ضد التقليد ، ومع الديمقراطية ضد التوتاليتارية ، ومع حرية المرأة ضد استعبادها .

لقد اقترنت صورة الإنسان العربي في أذهان الغرب منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر بالإرهاب ، وحصل ذلك على خلفية أعمال العنف التي تلجأ إليها جماعات إرهابية من حين لآخر ، والتي تستند فيها على مرتكز ديني عقائدي ، فهل هناك ما يسوغ أعمال العنف في الإسلام؟

ليس هناك ما يُسوّغ أعمال العنف في الإسلام وبعض العرب لم يعودوا مسلمين الآن ، ولا علاقة لبعض العرب وإرهابهم اليوم بالإسلام الصحيح .

أصبح بعض العرب اليوم بلا دين ؛ فلا دين لبعض العرب .

وبعض العرب أصبحوا اليوم غير موحدين ، وغير مؤمنين بالله ايمانًا صادقًا .

لا يغرنّك هذا العدد الضخم من المساجد ، وهذا العدد الضخم من المصلين والحجاج في العالم العربي ، وهذه الكميات من أموال الزكاة والصدقات . فهذه طقوس اعتاد عليها العرب في الجاهلية الأولى ، وهم الآن يعيشون الجاهلية الثانية . فالعرب لا يشكلون غير ١٩ بالمائة من مسلمي العالم ، ومع ذلك فهم الذين أقاموا العالم ولم يقعدوه على رأس الإسلام بتصرفاتهم الدموية وبعنفهم الموروث عن عصبيتهم ، وليس عن دينهم . هذا العنف الذي لا يمتُّ إلى أي دين من الأديان بصلة .

لماذا كانت الأصولية عائقاً سياسياً للعرب؟

يُعرّف المفكر التونسي العفيف الأخضر الأصولية بأنها هوس ، هوس النقاوة . نقاوة العرق ، نقاوة الهوية ، نقاوة اللسان من اللحن والدخيل من الألفاظ ، ورُهاب التطور والتجديد . من ناحية أخرى يُعرّف الأخضر الأصولية بأنها رفض للحداثة ، ورد فعل هاذ على الحداثة .

وأنا أشبِّه الأصولية كحبة البطيخ خضراء من الخارج وحمراء أو قرعاء من الداخل ؛ أي أنها مسالمة خضراء في ظاهرها وعنيفة حمراء سافكة للدماء من داخلها ، أو هي قرعاء بيضاء من غير سوء في بعض الأحيان ، حيث لا تنشُ ولا تكشُ .

ترتكز الأصولية الدينية السياسية على مرتكزات ثلاثة ، كما يحددها راشد الغنوشي الزعيم الأصولي الديني السياسي التونسي وزعيم «حركة النهضة» الأصولية وهي :

- فكر سيِّد قطب .
- فكر الثورة الإيرانية .
- فكر حسن الترابي .

فما هو موقف الأصولية من الديمقراطية من خلال هذه المرتكزات ؟

وهل هناك معنىً واحدٌ للديمقراطية سواء في خطاب اليمين أو اليسار الإسلامي؟

الديمقراطية أشكال مختلفة ومعنى واحد

من المتفق عليه أن الديمقراطية منذ عهد الإغريق إلى اليوم كانت مُنتجًا اجتماعيًا وثقافيًا ، وأنها تتشكّل وتتهيأ وفقًا للمجتمعات التي تعيش فيها وتطبقها . «فهي لا تقوم من فراغ بل تُمارَس ضمن واقع اجتماعي محدد ، وفي إطار مرحلة تاريخية معينة» ، كما يقول العفيف الأخضر[١] .

فالديمقراطية الأوروبية مثلاً تختلف في معناها ومبناها عن الديمقراطية الأمريكية . والديمقراطية الإنجليزية تختلف عن الديمقراطية الفرنسية . والشورى في العهد الراشدي ، والتي يحلو لبعض المفكرين الإسلاميين المستنيرين من أهل اليسار كعلي عبد الرازق ، وخالد محمد خالد ، وأمين الخولي ، ومحمد خلف الله ، وغيرهم ، أن يطلقوا عليها «ديمقراطية» تختلف عن الشورى التي مارسها الأمويون ، والعباسيون ، ومن جاء بعدهم .

في العام ١٩٥٠ وجهت هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة أسئلة إلى أكثر من مائة عالم ومفكر سياسي واجتماعي واقتصادي حول تعريف للديمقراطية ، وكانت الإجابة بأن لا تحديد واحدًا ولا مفهوم شاملاً لمعنى الديمقراطية ، بل إن مفاهيم الديمقراطية على مر التاريخ وبين الحضارات تتناقض فيما بينها تبعًا للوضع الاجتماعي السائد في كل شعب وفي كل فترة . فلا نفزعن من عدم اتفاق الفكر العربي بيساره ويمينه ، بتقليدييه وليبرالييه ، على مفهوم محدد للديمقراطية ، وعلى معنى واحد للديمقراطية . فلكل مجتمع من المجتمعات البشرية خاصيته ، ولكل مجتمع تبعًا لذلك آلياته الديمقراطية المختلفة ، شرط أن تصبَّ هذه الآليات في النهاية ضمن الإطار العام للديمقراطية وهو «حكم الشعب لنفسه ولصالحه» . إلا أن بعض المفكرين يرد هذا التنوع وهذا الاختلاف إلى التطبيقات الديمقراطية المختلفة ، وليس إلى المفهوم الديمقراطي . فجوهر المفهوم الديمقراطي واحد[٢] .

---

(١) الأصولية تعيق تطور اللغة العربية ، مجلة «قضايا فكرية» ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧ .

(٢) نيفين مسعد وآخرون ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ص ١٠٨ .

جمال الدين الأفغاني والملكية الشورية

من الواضح في النصف الثاني من القرن العشرين- والذي يُطلق عليه «عصر هيمنة العسكر والدولة التسلطية» في رأي المفكر الكويتي خلدون النقيب - أن الأحزاب والجماعات الإسلامية كانت تخفض جناح المعارضة للأنظمة الملكية أكثر مما تخفضها للأنظمة الجمهورية . فلم تكن الأحزاب والمنظمات الإسلامية في الخليج العربي على عداء كبير مع الأنظمة كما هي في الجزائر مثلاً . ولم تكن هذه الأحزاب والمنظمات في الأردن والعراق الملكي والمغرب على عداء مع الهاشميين والعلويين كما هي على عداء مع أنظمة في مصر وسوريا مثلاً . ولهذا كله جذوره ومرجعياته في التاريخ العربي والإسلامي . فالسُنَّة التي تُشكِّل الغالبية العظمى من الأحزاب والمنظمات السياسية كانت طوال عمرها إلى جانب الشرعية المتمثلة بالخلفاء والملوك . وفي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تعززت هذه العلاقة بين المفكرين السياسيين من السُنَّة ، وكان على رأس هؤلاء جمال الدين الأفغاني الذي توّج الملكية ونصَّبها كنظام سياسي وحيد يصلح لهذا الشرق ، وذلك مداراةً للخديوي توفيق (١٨٥٢-١٨٩٢) رغم أن هذا الخديوي كان عدوًا لدودًا للديمقراطية . فقد اختلف الخديوي توفيق مع محمد شريف رئيس الوزراء آنذاك حول النظام الدستوري ، فألغى مجلس الوزراء ، ورئِس هو الوزارة وكان خصمًا للثورة العرابية التي حاربته ، وفرضت عليه إعادة محمد شريف . والخديوي توفيق هو الذي استعان بالإنجليز لينصروه على الثورة العرابية .

فلنقرأ كيف كان يخاطب جمال الدين الأفغاني ، أشهر مصلح سياسي وديني في القرن التاسع عشر ، الخديوي توفيق ، وكيف كان يُخفض له جناح الذل من المعارضة والإصلاح ، ويدلّه على درب الملكية الشورية(١) كأفضل طريق للحكم :

«ولكم رأينا : مِنْ عقلاء الملوك مَنْ حكّم عقله فأرشده إلى استبدال مُطلق المُلك

---

(١) الملكية الشورية ، هي الملكية التي يُخيَّر فيها الحاكم بين أن يأخذ بالشورى أو لا يأخذ بها . وإذا أخذ بها فهي لا تتعدى أن تكون نصيحة رقيقة هامسة في جلسة سمر ، تتبعها دُعابة لكي تشرح صدر السلطان بعد أن تكون النصيحة قد غمّته .

بالمُلك الشوري ، فاستراح وأراح . وهذا الشكل من الحكم هو الذي يصلح لمصر ولدول وإمارات الإسلام في الشرق . وهذا الشرق بحاجة إلى مستبد عادل[١] . أما الحكم الجمهوري فلا يصلح لا للشرق ، ولا لأهله اليوم»[٢] . وكأن الأفغاني كان يُردد الحديث النبوي المُختلق الذي وضعه الأمويون لتثبيت عرشهم واعطائه الصبغة الشرعية والقائل : «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ، وبعد ذلك مُلْك» .

وبالفعل فإن الخلفاء الراشدين قد حكموا قرابة ثلاثين سنة (٦٣٢-٦٦١م) وجاء من بعدهم المُلك العضوض ، واستمر إلى الآن . كذلك كان الموقف نفسه لـ «جماعة الإخوان المسلمين» من الملكية المصرية قبل اغتيال المرشد العام حسن البنا ، وكذلك كان موقفهم من أنظمة السلطة في الخليج والعراق الملكي وليبيا الملكية والأردن والمغرب .

عمر بن الخطاب والشورى

ومن هنا يتبين لنا أن الخطاب الإسلامي لا يخرج في مسألة الديمقراطية عن تجربة الشورى الراشدية العُمرية كورقة وحيدة رابحة طوال خمسة عشر قرنًا . فكل حديث عن الشورى الإسلامية يدور حول هذه التجربة اليتيمة التي تم نقضها في عهد عثمان وما تبع بعد ذلك ، وفيما يقول أحد كبار رجال المؤسسة الدينية وشيخ من شيوخ الأزهر من أن «عمر بن الخطاب أخذ جادة الرسول في الشورى شبرًا بشبر وذراعًا بذراع وهو القائل في الولاية : من قام بهذا الأمر فإنه تبعٌ لذوي الرأي ، فيما رأوا ورضوا به . وكذلك فعمر بن الخطاب يشدد على أنه حق على المسلمين أن يكونوا وأمرهم شورى بينهم ، وبين ذوي الرأي منهم»[٣] .

ومن الملاحظ هنا ، أنه لا يوجد في التراث الإسلامي أو التراث العربي طيلة خمسة عشر قرنًا مضت من تحدث عن الشورى وضرورتها كعمر بن الخطاب . وكأن

---

(١) لا نعلم كيف يمكن للعدل أن يستقيم مع الاستبداد ، أو يستقيم الاستبداد مع العدل ، أم أن المسألة هي عدالة الاستبداد ، بمعنى أن الاستبداد موزع بالعدل والقسطاط بين الناس؟

(٢) الأعمال الكاملة ، ج٢ ، ص٣٣٣ .

(٣) محمد الخضر حسين ، الحرية في الإسلام ، ص٢٢ .

هذا الزعيم الديني والسياسي كان نسيجًا وحده، ومن بعده تقطّعت أوصال الديمقراطية أو الشورى، وغدت صدىً، وذكرى موجعة وحزينة.

والإسلاميون السلفيون يرفضون الديمقراطية بمعناها الغربي، لا عن كراهية، ولا عن أنها تعارض الشورى العُمرية الإسلامية، ولكنهم يرفضونها لأن آلياتها المُعقدة الحديثة مُتعسِّرة الفهم على الأحزاب الإسلامية، كما إن تنفيذها يستدعي استعدادًا ثقافيًا واجتماعيًا وحضاريًا غير متوافر في الأحزاب السياسية الإسلامية.

إضافة لذلك فإن الموقف السلفي يرفض الديمقراطية الغربية لأن كثيرًا من قيمها يتناقض والقيم الإسلامية السياسية التي تدعو إلى «المستبد العادل» وأن الشورى تعمل برأي «أهل الحل العقد»، وفي مقدمتهم «علماء الدين» الحاملون للواء الموقف التراثي نفسه، والذين يُعتبرون «ورثة الأنبياء» وأصحاب السلطة العليا في المجتمع[١].

من هُمْ عوائق الديمقراطية؟

إن أهم عائق للديمقراطية في العالم العربي كان السلفيون الإسلاميون أنفسهم. فالسلفيون من رجال المؤسسة الدينية، وبعض المثقفين الإسلاميين المتشددين يقفون عقبة في وجه الديمقراطية. وذلك بسبب أنهم لم يمارسوا العمل السياسي إلا مؤخرًا، كما أنهم حَرْفيون في مناهجهم الفكرية. إضافة لذلك، فقد انكفأوا على القديم، ولم يجددوا أو يطوروا أفكارهم[٢].

فهم يرون أن الانتخابات البرلمانية والحزبية لا تعني في واقعنا العربي المعاصر سوى مسرحية أوروبية مترجمة، يحضرها جمهور محدد جدًا من المثقفين. لكن ثقافتنا القائمة على الخلط بين الشورى والديمقراطية لا تستطيع أن تقيس الفرق الهائل بين مسرحية في وطن ما وبين واقع في وطن سواه، ولا تملك حلاً لأمتها سوى أن تُورِّط نفسها في الدعوة إلى ديمقراطية كلامية هدفها أن تتجاهل الواقع المر

---

(١) محمد الجابري، المشروع النهضوي العربي، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢) عصام العريان وآخرون، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ص ١٠٩.

(٣) الصادق النيهوم، صوت الناس.. محنة ثقافة مزورة، ص ١٧٦.

بالكلام الحلو عن واقع سواه[٣] .

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين أن الغرب وموقفه من الديمقراطية العربية هو العائق لتحقيق الديمقراطية . «فالغرب لا يريدنا أن نكون ديمقراطيين حتى على النمط الغربي . لقد ضرب الغرب ديمقراطية الثورة العرابية ، وضرب مشروع عبد الناصر»[١] .

فهل هذا صحيح؟

ربما يكون هذا صحيحًا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، في وقت كانت فيه الديمقراطية الغربية لا تزال في مرحلة طفولتها الأولى ، ولم يكن في ذلك الوقت منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الموجودة الآن في الغرب . كما لم يكن أثناء ذلك رأي عام غربي يضغط على حكوماته لحث دول العالم الثالث ومنها العالم العربي على تطبيق حد أدنى من الاستحقاقات الديمقراطية . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية والقضاء على النظم الديكتاتورية في الغرب وانتهاء الحرب الباردة ، بدأت الديمقراطية الغربية تشدُّ حيلها ، وبدأ الضغط على الدول الغربية من قبل الرأي العام الغربي لحثٍّ ودعم الديمقراطيات في العالم العربي . ولعل التطبيق الديمقراطي المتعثر والضيق الذي نشاهده في بعض أنحاء العالم العربي ما هو إلا رشوة مشروعة للغرب و«ترضية لقوى الضغط الخارجية»[٢] . وقد «كانت النخب الحاكمة فيما مضى تتجاهل المطالب الديمقراطية وتمارس جميع أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي . ولم يعد ثمة ما يسمح لأي نظام سياسي عربي بأن يتفاوض بحرية على إعادة جدولة ديونه أو الحصول على قروض جديدة إلا بالرضوخ إلى هذه الشروط السياسية ، التي قد تفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق الانتقال الديمقراطي»[٣] .

لا أرضًا قطعنا ولا ظهرًا أبقينا!

إن العقبة الأخرى في طريق تحقيق الديمقراطية في العالم العربي ، كان تأكيد

---

(١) محمد عمارة وآخرون ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ص ١٠٤ .

(٢) عبد الإله بلقزيز ، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب ، ص ٧٩ .

(٣) عبد الإله بلقزيز ، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات ، ص ٢١ .

المفكرين الإسلاميين على تحقيق الشورى الإسلامية لا الديمقراطية الغربية . وبما أن آليات الشورى التي طُبقت قبل خمسة عشر قرنًا غير مفيدة الآن ، ولا تفي بالأغراض المطلوبة ، فلا الشورى الإسلامية طُبقت لعدم صلاحيتها للواقع المعاصر ، ولا الديمقراطية طُبقت لمعارضة التيارات الإسلامية لها . ومن هنا أصبحنا كالمُنْبَت ، لا ظهرًا أبقينا ولا أرضًا قطعنا . وهذا ما لخصه أحد الباحثين الإسلاميين بقوله : «إن النظر إلى الشورى من منظور الديمقراطية وليس العكس هو سبب وضعنا الحضاري المنخفض والضعيف . بينما الشورى أعمق وأكثر فائدة لمستقبل البشرية وللغرب نفسه»[(١)] .

وأخيرًا ، فإن من عوائق الديمقراطية وجود دعاة الخصوصية والاستثناء في المؤسسة الدينية الذين يجابهون الفكرة الديمقراطية ويسفهونها . وإن هذا التسفيه وتلك المجابهة تسيء إلى الإسلام نفسه من حيث أن الإسلام ترك لسلطة الاجتهاد وسلطة العقل التصرف في المجال السياسي . ووضع مبادئ للحكم تحثُّ على وجوب احترام حق المشاركة العامة في إدارة شؤون الجماعة . وبذا ، فإن الذين يعادون النظام الديمقراطي يقفون موقف المناهضة الصريحة لمبدأ الشورى[(٢)] .

---

(١) إبراهيم غانم وآخرون ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، ص ١٠٧ .

(٢) عبد الإله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطي ، ص ٨٠ .

لماذا كانت العَلمانية والديمقراطية جناحين لطائر الحرية؟

ساهمت معظم الأنظمة العربية المحافظة واللاديمقراطية في اعاقة التطبيق العَلماني . ولكن من ساهم في ذلك كان نصيبه أن جاءت الطامة الكبرى على رأسه ، نتيجة لظهور ونمو الحركات الإرهابية الناتج عن إضعاف التيار العَلماني . فنرى أن الدول الأكثر علمانية[1] هي أكثر الدول ابتعادًا عن الإرهاب . أما «حزب الله» المصنّف من قبل أوروبا وأمريكا بأنه حزب إرهابي ، فهو ليس حزبًا لبنانيًا ، وإنما هو حزب طائفي شيعي قاصر على الشيعة فقط . وهو إيراني المنشأ سوري التربية ، وإيراني المال والسلاح وسوري الدعم السياسي والعسكري والتدريب . و«حزب الله» رُقعة قماش سياسية دينية في الثوب اللبناني العَلماني ، مقصوصة من الثوب الخميني ومن الأصولية الدينية والقومية المتمثلتين بالثورة الخمينية وحزب البعث ؛ أي السلفية والعَلمانية المزيفة ولا تليق بلبنان العَلماني والحداثي . لذا نرى «حزب الله» مثلاً كالرقعة القديمة النشاز في الثوب اللبناني الحداثي العصري .

أما لماذا اختارت كثير من الأنظمة العربية التحالف مع بعض التيارات الإسلامية الإرهابية عوض التحالف مع العَلمانية السلمية المسالمة فذلك يعود لأسباب سياسية ومرحلية معينة .

فالسعودية مثلاً تحالفت مع الإخوان المسلمين في الستينات نكاية بعبد الناصر ، ووقوفًا في وجه التيار «القومي- الاشتراكي» الذي كان يمثله عبد الناصر آنذاك . ولكن

---

(١) لبنان مثلاً قبل الانسحاب السوري .

ما لبث هذا التحالف أن تفكك بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، عندما وقف الإخوان المسلمون إلى جانب صدام حسين في غزوه للكويت والسعودية ، وبرروا ذلك أن لا حبًا بصدام ولكن نكاية بأمريكا! فأصبح الإخوان بلاءً على السعودية بعد أن كانوا عزاءً لها ، كما وصفهم وزير الداخلية السعودي(١) .

أهمية وضرورة العَلمانية للمجتمعات العربية

هناك أهمية كبرى لتحقيق العَلمانية في العالم العربي ، وذلك لأن مستقبل العالم العربي يكمن في تحقيق الديمقراطية ، ولا مستقبل زاهرًا للعالم العربي بدون الديمقراطية . ولقد رأينا بأم أعيننا ماذا جرّت الديكتاتورية الحزبية والعسكرية والعشائرية على العالم العربي من مصائب وكوارث ، وفساد سياسي ومالي ، وتنكيل بالمعارضة ، وتعطيل للقوانين ومواد الدستور ، وتزييف للحقائق وتعمية للرأي العام . وتحقيق الديمقراطية في العالم العربي لن يتم إلا بالعَلمانية وفصل الدين عن الدولة ، وعدم إقحام الدين في السياسة ؛ لأن الدين لم يعرف الديمقراطية بمعناها الحديث . ومعظم رجال الدين هم ضد سائر آليات الديمقراطية الحديثة المختلفة كالانتخابات وغيرها . ولنا من الانتخابات البلدية السعودية التي جرت بالأمس المثال القريب الحي . فقد كتب محمد موسى الشريف - أحد المزكين - للمرشحين الدينيين في جدة - يتحدث عن الديمقراطية على أساس أنها «قائمة على اللادينية العَلمانية» ، وهي كذلك «تتحكم في حياة الشعوب بما يريده بعض الشعب ، وهو المختار في البرلمان فقط وهم بضع مئات . فإذا أراد هؤلاء المئات ، إباحة اللواط فعلوا . وإذا أرادوا إباحة زواج المرأة بالمرأة والرجل بالرجل أقدموا وشرعوا وسنّوا ، وإذا قرروا أي أمر واجتمع عليه أكثريتهم صار قانونًا ، بقطع النظر تمامًا عن الأديان وموقفها من هذا الأمر»(٢) . وبهذا المنطق الأعوج والأهوج يفهم الإسلامويون الديمقراطية ويروّجون لها في أوساط الجهلة والمنغلقين الضالين . وكذلك يفهم الأصوليون القوميون - كالقذافي مثلاً - الديمقراطية الحديثة ، ويطلب من الغرب أن يتبنى الديمقراطية الليبية بدلاً من

---

(١) جريدة «السياسة» الكويتية ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

(٢) أحمد عدنان ، لماذا أصدر الدعاة تزكيتهم وكيف سقط الليبراليون ؟ جريدة «المدينة» ، ٢٠٠٥/٥/١ .

الديمقراطية الغربية!

ومن هنا ، نؤكد أن لا ديمقراطية بدون عَلمانية ، ولكن هناك عَلمانية بدون ديمقراطية كما شهدنا في مصر وسورية والعراق في عهود الديكتاتوريات (١٩٥٢-٢٠٠٣) وفي ليبيا طوال أكثر من ٣٥ سنة . وهي في هذه الحالة عَلمانية مزيفة لا تلبث أن تفضح نفسها .

إذن ، لا ديمقراطية بدون عَلمانية . وفي العالم العربي المعاصر لم يكن هناك ربط بين الديمقراطية والعَلمانية حتى الآن ؛ بل إن العَلمانية ارتبطت في كثير من الأحيان بأنظمة ديكتاتورية عسكرية حينًا وبأنظمة ديكتاتورية ملكية حينًا آخر ، وبأنظمة ديكتاتورية قبلية حينًا ثالثًا . وظلت الخطوات العَلمانية في العالم العربي عمومًا - التي كانت لصالح الفئات الحاكمة - سابقةً ومتقدمةً على أية خطوة ديمقراطية لصالح الشعب . وهو ما يشير إلى أن العَلمانيات في العالم تبدأ بالديكتاتوريات وتنتهي بالديمقراطيات ، كما رأينا في حال أوروبا والغرب عمومًا ، الذي انتهى إلى «العَلمانية الديمقراطية» بعد الديكتاتورية العَلمانية النازية والفاشية والفرانكوية الإسبانية ، بينما العالم العربي ما زال في مرحلة «العَلمانية الديكتاتورية» التي كانت سائدة في الغرب ، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها .

العَلمانية والديمقراطية جناحان لطائر الحرية

إن العَلمانية والديمقراطية جناحان لطائر الحرية . وفي ضوء ذلك ، يمكن لنا أن نستخلص الحقائق والقواعد التالية ، مع التحفظ بأن هناك استثناءً لكل قاعدة :

- لا ديمقراطية بدون عَلْمانية (الغرب مثالاً) .
- هناك عَلْمانية بدون ديمقراطية (العرب مثالاً) .
- الديمقراطية تقود دائمًا إلى العَلمانية (الغرب مثالاً) .
- العَلمانية لا تقود دائمًا إلى الديمقراطية (مصر ، سوريا ، العراق ، والجزائر مثالاً) .
- العَلمانية في مراحلها الأولى هي دائمًا عَلْمانية ديكتاتورية (تركيا مثالاً) .
- العَلمانية في مراحلها المتقدمة هي دائمًا عَلْمانية ديمقراطية (تركيا مثالاً) .
- العَلمانية تبدأ بالديكتاتورية وتنتهي بالديمقراطية (تركيا مثالاً) .
- العَلمانية التي تبدأ بالديكتاتورية ولا تنتهي إلى الديمقراطية ، عَلمانية مزيفة

(مصر ، ليبيا ، العراق ، وسوريا أمثلة) .
- العلاقة بين الديكتاتورية والعَلمانية علاقة جنسية مثلية (مصر ، سوريا ، العراق ، والجزائر مثالاً) .
- العلاقة بين الديمقراطية والعَلمانية علاقة جنسية سويّة (تركيا مثالاً) .
- العَلمانية الديمقراطية ثابتة وراسخة (الغرب مثالاً) .
- عَلْمانية العالم العربي والإسلامي الآن عَلْمانية ديكتاتورية لأنها عَلمانية أولية .
- تصل آليات العَلمانية في ظل الديكتاتورية عند حد معين تتوقف عنده ، ولا تتقدم دون إحراز تقدم ديمقراطي (مصر ، سوريا ، العراق ، والجزائر مثالاً) .
- العَلمانية الاقتصادية (فصل الدين عن الاقتصاد) لا تقود بالضرورة إلى العَلمانية السياسية (فصل الدين عن الدولة) (دول الخليج مثالاً) .

والملاحظ المُستغرب أن رجال الدين لا يقاومون العَلمانية الاقتصادية (فصل الدين عن الاقتصاد) بقدر ما يقاومون العَلمانية السياسية (فصل الدين عن السياسة) ، ودول الخليج هي المثال الأبرز حيث تنتشر البنوك الربوية ، وتُطبّق أنظمة الاقتصاد الغربي العَلماني ، بل إن السعودية ترفض حتى الآن التصريح لـ «البنوك الإسلامية» بالعمل في السعودية ، في حين أنها صرّحت مؤخرًا بإنشاء بنك جديد «ربوي» هو بنك «البلاد» . والإصرار على ربط الدين بالسياسة ومقاومة العَلمانية السياسية على هذا النحو ، مبعثه حرص رجال الدين الحفاظ على مكتسباتهم ومكانتهم كمشرعين وناشطين سياسيين - في ظل تغييب وسجن الليبراليين العَلمانيين - وكقوة وحيدة داعمة للحكم القائم ، والاستفادة المالية والاجتماعية من هذه المكانة .

الأنظمة العربية بين العَلمانية والديمقراطية

ربط بعض المفكرين العرب في النصف الثاني من القرن العشرين بين العَلمانية والديمقراطية . وهؤلاء الذين ربطوا بين تقدم العَلمانية وبين تقدم الديمقراطية قد أخطأوا في هذا الربط في الحالة العربية . فلربما كان هذا الربط في أحوال الدول الغربية صحيحًا وشرطًا لازمًا للديمقراطية والعَلمانية في مراحل معينة . ولكنه في الحالة العربية مختلف ، بحيث تقدمت العَلمانية في العالم العربي ولم تتقدم الديمقراطية ،

وهو وضع طبيعي حصل قبل ذلك في الغرب . وسبب ذلك في زعمي أن الهوامش العَلمانية لم تكن خطرًا على السلطات الحاكمة بمقدار خطورة الهوامش الديمقراطية . فزيادة الهوامش العَلمانية من قبل السلطات الحاكمة هو اكتساب مزيد من السلطة المأخوذة من رجال الدين لصالح هذه السلطات . في حين أن زيادة الهوامش الديمقراطية معناه إعطاء مزيد من السلطات من قبل الحاكم للشعب وممثليه . وهو ما يهدد مصالح الحكم ويضع مراكبه في مهب الرياح الجديدة غير المحبوبة ولا المرغوبة . ومن هنا نرى أن المشهد العربي السياسي الآن في العالم العربي الاقتراب من العَلمانية لنزع مزيد من الأسلحة من أيدي الجماعات والأحزاب الإسلامية ، والابتعاد عن الديمقراطية لنزع مزيد من الأسلحة من أيدي الجماعات والأحزاب الليبرالية .

ماذا نختار : العَلمانية المعتدلة أم الراديكالية ؟

العَلمانية واحدة وقوانينها واضحة . لا يوجد هناك علمانية معتدلة وعلمانية راديكالية . ربما كانت هذه في النظرية ، أما في التطبيق فهناك علمانية واحدة بحلوها ومرّها . فإما أن نأخذها كلها وإما أن لا نأخذها . وهي كالدواء الذي على المريض أن يأخذه حتى آخر قطرة لكي يُشفى تمامًا ونهائيًا . ولو أخذ المريض نصف الدواء وترك النصف الآخر ، لتراجعت وارتدت صحته ثانية واعتلّ من جديد . وهذا هو السبب الرئيسي لاعتلال صحة الدولة العربية واعتلال صحة المجتمعات العربية ، وهو أنها أخذت من العَلمانية ما يخرجها من مرحلة آنية صعبة فقط ؛ أي كانت العَلمانية دواءً مُسكّنًا Pain Killer وليست دواءً للشفاء . ولم تأخذ الدولة العربية دواء العَلمانية حتى آخر قطرة لكي يُنجّيها من موت محتوم . وهذا هو حال الدولة العربية الآن التي تموت ببطء موتًا سريريًا . وهي لم تمت نهائيًا ولم تُعلن وفاتها بعد ، بفضل الأجهزة البوليسية التي تبقيها على قيد الحياة . ولو تمّ فصل هذه الأجهزة عن جسدها لتم إعلان موتها رسميًا ، وأقيمت لها سرادقات العزاء!

هناك سؤال يطرح باستمرار يقول :

هل فشلت العَلمانية في العالم العربي بسبب مقاومة الإسلاميين لها ، أم بسبب

ضعف الخطاب العَلماني؟

والجواب على ذلك ، أنه يتردد قول في العالم العربي بأن العَلمانية العربية قد فشلت ، والصحيح هو عكس ذلك . فمنذ مطلع القرن العشرين ، وبفضل الاستعمار البريطاني والفرنسي للمنطقة العربية ، تمَّ تبني العَلمانية الاقتصادية أو «البنوك الربوية» ، وفصل الدين عن الاقتصاد . وكذلك بفضل هذين الاستعماريين تمَّ تبني العَلمانية في السياسة . فوُضعت الدساتير وأجريت الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية بدل «البيعة» بين (أهل الحل والعقد) كما هو في الموروث السياسي الديني . وتم جزئيًا فصل الدين عن الدولة . ولم يبق من الدين في الدولة والدستور غير نص (دين الدولة الإسلام) وهو نص غبي لا يعني شيئًا في التطبيق . وقد وُضع ترضية للمؤسسات الدينية ورجال الدين والأحزاب الدينية في العالم العربي . فالدولة العربية القائمة الآن لا علاقة لها بالإسلام ، أو بدولة الراشدين ، كما إنها ليست دولة دينية . والفرق بينها وبين الدولة الدينية بعيد جدًا كما سنرى بعد قليل . والدولة العربية القائمة لا تطبّق من الإسلام غير طقوسه المعتادة في المناسبات الدينية . ورغم أن هناك نصًا في الدساتير العربية يقول بأن (الشريعة الإسلامية هي مصدر القوانين) إلا أن هذه الشريعة كثيرًا ما تفشل في حل المشاكل المستجدة .

ومن هنا نرى أن مشروع النخبة العَلمانية العربية لم يفشل ، ولكنه كان بطيء التقدم بسبب التركة الدينية الثقيلة والقاسية والمسيطرة ، وبسبب هيمنة رجال الدين على الحياة الاجتماعية العربية ، وبسبب المؤسسة السياسية العثمانية المنغلقة والمعادية للغرب ، والتي حكمت العالم العربي أربعة قرون (١٥١٧-١٩١٨) . ورغم هذا فقد حقق العالم العربي منذ الاستقلال حتى اليوم (طيلة نصف قرن) الكثير من مبادئ العَلمانية وبقي الكثير أيضًا لكي يتم تطبيقه . وأعتقد بأن ما حصل بالعراق في التاسع من نيسان/ابريل ٢٠٠٣ كان نقطة تحوّل كبرى تجاه المزيد من العَلمانية في العالم العربي . وهو أبعد أثرًا من حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ التي أدخلت عصر الأنوار والعَلمانية إلى العالم العربي من البوابة المصرية ، وعلى يد الحاكم العَلماني الأكبر محمد علي باشا الذي كان حاكمًا عَلمانيًا دمًا ولحمًا . فمن علامات العَلمانية في الدولة العربية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر ما قام به محمد علي باشا من تصفية حركة علماء الدين والقضاء على الأساس الاقتصادي -الاجتماعي لقوة

علماء الدين السياسية ، وذلك بتجريدهم من التزاماتهم ، ومصادرة ثرواتهم ، وتدمير الطوائف الحرفية والتجارية التي كانوا أربابًا لها . وبذلك انتهت مرحلة في تاريخ مصر كان فيها رجال الدين هم قادة المجتمع ، وأكثر فئات المجتمع ثراء . وقد «استحسن المصريون ما فعله محمد علي باشا بهؤلاء العلماء ، لأن هؤلاء العلماء كانوا في وضع اجتماعي واقتصادي متميز ، بل ومتناقض مع باقي أفراد المجتمع»[١] . ولو امتد الزمان بمحمد على باشا وساعده الحظ لحوّل العالم العربي إلى دولة علمانية على غرار أوروبا الآن .

العَلمانية والدين

يردد بعض رجال الدين من أن العَلمانية ضد الدين . ولكن العلمانية ليست ضد الدين ، بل إنها تحمي الدين بإبعاده عن السياسة ، أي إبعاد المقدّس عن المدّنس ، وإبعاد الثابت (الدين) عن المتحول (السياسة) . وعدم الخلط بين السماوي والأرضي ، والواقعي والميتافيزيقي . . الخ . والإسلام بحد ذاته غير مُغلق في وجه العَلْمنة . ولكي يتوصل المسلمون إلى أبواب العَلْمنة ، فإن عليهم أن يتخلصوا من الإكراهات والقيود النفسية واللغوية والأيديولوجية التي تضغط عليهم . وعليهم أن يعيدوا الصلة مع الحقيقة التاريخية للفكر الإسلامي في القرون الهجرية الأربعة الأولى . فقد كان الجاحظ (ت ٨٦٩م) على سبيل المثال من كبار مفكري الثقافة العربية الإسلامية الكلاسيكية ، الذين تبنوا موضوع الإنسيّة العربية التي كانت جزءاً كبيرًا من العَلمانية العربية الكلاسيكية . وهو الذي ألقى على الثقافة العربية أسئلة النقد التاريخي المحرجة،والتي لا يستطيع مسلمو اليوم أن يلمحوا بمدى ضرورتها وجدواها . فهو والمعتزلة طرحوا مشكلة «خلق القرآن» وهو موقف فريد تجاه ظاهرة الوحي[٢] . ومن هنا يمكن القول بأن العَلْمنة كانت موجودة في الفكر العربي الكلاسيكي في أيام المأمون والمعتزلة ، أكثر مما هي موجودة في الفكر العربي المعاصر الآن .

---

(١) رفعت السعيد ، التيار الديني والتيار العَلماني في الفكر المصري الحديث ، ص٦٠ .

(٢) محمد أركون ، العَلْمنة والدين ، ص ٤٢ ، ٦٠ .

ورجال الدين يريدون عدم فصل الدين عن الدولة ، ولذلك يرمون العَلمانيين بالإلحاد . والمؤسسة الدينية الإسلامية لها منافع كثيرة من ربط الدين بالدولة . وهم من خلال ذلك يهدفون إلى أن يصبحوا جزءاً من السلطة ومن المنافع التي تنتفع بها . وهذا وضع كان موجوداً في الدولة العربية الكلاسيكية . فكما إن الإمبراطور البيزنطي استولى على المسيحية واستخدمها لصالحه ، فكذلك فعل الخليفة في الإسلام بدءاً بمعاوية بن أبي سفيان وإلى آخر سلطان عثماني . وكما نشأت في المسيحية مؤسسة قُدسية تحالفت مع السلطة وعملت لدعمها ، كذلك كان الأمر في الإسلام منذ بداية العصر الأموي وحتى الآن . وفصل الدين عن الدولة سوف يحيل رجال المؤسسة الدينية إلى حملة مباخر كما هو الحال مع رجال الكنيسة . وبما أنه لا مال لديهم كمال الكنيسة ولا ذهب لديهم كذهب الكنيسة ، فسيتحولون إلى مواطنين عاديين يعانون من الفقر المادي ، وفقدان الوجاهة الاجتماعية ، والحرمان من السطوة الثقافية والسطوة السياسية اللتين يتمتعون بهما الآن ، بعد أن كانوا وما زالوا من أولي الأمر ، جنبًا إلى جنب مع الأمراء ، كما قال ابن تيمية من أن «العلماء والأمراء هم أولو الأمر» . وهكذا أصبح فرسان الحلبة السياسية في العالم العربي والإسلامي الآن إما من العسكر وإما من رجال الدين . وأصبح مصدرا تخريج الكوادر السياسية في العالم العربي والإسلامي هما : الكليات العسكرية ، والمعاهد الدينية .

العَلمانية والتراث

لقد حاول أهل السُنَّة والأشاعرة في العصرين الأموي والعباسي تحاشي ربط الدين بالدولة رغم اغراءات المعتزلة لهم . وإليهم يرجع الفضل في ظهور بوادر العَلمانية . كذلك فقد ساهم بعض أئمة المعتزلة «المحافظين» في فصل الدين عن الدولة من خلال قول الحسن البصري (٦٤٢-٧٢٨م) وهو الفقيه والإمام والمفكر المعتزلي لجملة أصحابه من المعتزلة ، الذين أقحموا الدين في ميدان السياسة لكي يعارضوا الحكم الأموي : «تلك دماء طهّر الله منها أسيافنا فلا نلطخ بها ألسنتنا» . وهو يعني أن رجال الدين يجب أن لا يخلطوا بين الدين والسياسة ، وأن يبتعدوا عن السياسة ويفصلوا بين الضدين والمتناقضين : الدين ذو الثوابت والسياسة (الدولة) ذات المتغيرات . أي ؛ بين المُنجَّس والمُقدَّس ، بعد أن تطهّرت سيوفهم من دماء

السياسة ، ولا يريدون أن تتلطّخ وتتسخ ألسنتهم بها . كما يعني أن هناك ثوابت في الدين ، ولكن لا ثوابت في السياسة ، فكيف يجتمع النقيضان والضدان؟

وكما كان المعتزلة هم أول من شكّل الأحزاب السياسية الدينية في التاريخ العربي الإسلامي ، فقد كانوا في الوقت نفسه سببًا في ظهور العَلمانية ، ووضع أسسها من حيث أنهم أخذوا بالجانب العقلي في الدين والسياسة ، وكانوا أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها بالصبغة الإسلامية ، والاستعانة بها في نظرياتهم وجدلهم . وهم الذين خلقوا علم الكلام في الإسلام . وذلك يرجع إلى أن زعماء المعتزلة أسلموا ورؤوسهم مملوءة بأديانهم القديمة التي تسلّحت من قبل بالفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني .

لماذا تتعارض الدولة الدينية مع الدولة العَلمانية؟

تتعارض الدولة الدينية مع الدولة العلمانية لأن هناك فروقًا كثيرة بين الدولة الدينية والعَلمانية منها :

أن الصفة الأساسية للدولة الدينية هو طابعها الكلياني . والدولة الدينية تحكم بموجب نصوص مقدسة مغلقة لا تغيير فيها . وتُجسّد الدولة هنا الذات الإلهية . وفي الدولة الدينية الأولوية هنا للنص المقدس . ورجال الدين في هذه الدولة شركاء في الحكم والمسؤولية . وشرعية هذه الدولة تكمن في الدين . والمواطن في هذه الدولة ليس مُلزمًا بإقامة الشعائر الدينية فقط ولكن بإطاعة «القوانين الإلهية» التي تُكرّس سلطة السلطان أيضًا . والدولة الدينية تُحقّر من شأن الحياة . وتصفها الكتب المقدسة دائمًا بأنها «الحياة الدنيا» أي الحياة السفلى الدنيّة . وتُعلي من مقام الحياة الآخرة التي هي في الغيب والمجهول . والدولة الدينية تتعلق بالتراث تعلقًا أعمى دون السماح بتفكيكه ودراسته في ضوء المناهج العلمية الحديثة . والدولة الدينية ذات غرائز بعيدة عن طبيعة الدين وروحه . وغرائز الدولة الدينية هي : الغموض المطلق ، الستار الحديدي ، التركيز على ضعف الإنسان ، واعتبار المفكرين أعداء الدين ، وعدم قبول النصيحة ، وعدم قبول المعارضة ، والإيمان بالوحدانية المطلقة في المجالات كافة ، والجمود العريق ، والقسوة المتوحشة . والدولة الدينية - كما وصفها خالد محمد خالد في كتابه «من هنا نبدأ» ، ١٩٥٠- لا تثق بالذكاء الإنساني ولا تأنس له . ولا

مؤسسات دستورية في هذه الدولة غير مؤسسة السلطان وحده ؛ فالكل في واحد . ولا تستطيع هذه الدولة أن تتعايش مع العَلمانية بجناحيها : الديمقراطية والعقلانية ، فيما لو علمنا أن وحدانية الفكر والطريق هو الأساس فيها .

أما الدولة المدنية فالصفة الأساسية لها هو طابعها العقلي . والدولة المدنية تحكم بموجب نصوص موضوعة مفتوحة متغيرة . وتُجسِّد الدولة هنا علاقة بشرية . والأولوية هنا للعقل المجنّح . ولا مكان لرجال المؤسسة الدينية في هذه الدولة حيث لا يفيدون شيئًا . وشرعية هذه الدولة تكمن في القانون . والمواطن في هذه الدولة له الحرية في العبادة ما شاء إلى ذلك سبيلا . وهو غير مُلزم باتباع مذهب معين في السياسة أو الاجتماع . والدولة المدنية تُعلي من شأن الحياة ، وتطلب من الناس العمل والتقدم فيها ، ولا تُعير انتباهًا كثيرًا للحياة الآخرة الغائبة والمجهولة ، وتطلب من الناس ألا يشغلوا بالهم بها . والدولة المدنية لا تتخذ موقفًا رافضًا من التراث ولا تتعلق به تمامًا ، وتسمح بدراسته في ضوء المناهج الحديثة ، كما قال فؤاد زكريا في دراسته[1] . والدولة المدنية لا غرائز لها غير غريزة تعميق مفاهيم الحرية . وإن كان ثمة غرائز مقابلة للدولة المدنية فهذه الغرائز هي : الوضوح ، الأبواب المفتوحة ، التركيز على عظمة الإنسان ، اعتبار المفكرين زيت سراج الأمة ، قبول المعارضة ، الإيمان بالتعددية والاختلاف والمغايرة ، الحركة المستمرة إلى الأمام ، الرحمة بالنشء . وتثق هذه الدولة بالذكاء الإنساني وتعتبره من أُسس بناء المجتمع . وهذه الدولة هي دولة المؤسسات الدستورية . فالكل في الكل . وتستطيع هذه الدولة أن تتعايش مع الدين فيما إذا الدين لم يُقحم نفسه في السياسة . فالدين في الغرب العَلماني ما زال هناك ، وبيوت العبادة ما زالت قائمة .

---

(١) النهضة العربية والنهضة الأوروبية ، ص٢٨ .

لماذا ما زال حُكم الخلافة المُطلق قائماً؟
العرب من حكم الخلافة المطلق إلى الديكتاتورية الطاغية

- ١ -

منذ أربعة عشر قرنًا حتى الآن، والعرب ما زالوا يُحكَمون بنير الطُغاة والعُتاة.

لم تضئ السماء العربية بالحق والعدل والحرية إلا في سنوات قليلة متقطعة، تقطّع المطر في الصحراء العربية الشاسعة.

كان التاريخ السياسي العربي أجدبَ، قاحلاً، ماحلاً من العدل والحق والحرية، مليئًا بالظلم، والطغيان، والسرقات، والعدوان. ولم يكن فيه غير تلك الواحات «العُمرية» الصغيرة المتباعدة من الحق والعدل، والتي جاءت رياح طغيان واستبداد الصحراء العربية المترامية العاتية فطمرتها، وساد «الطوز»[1] الديكتاتوري العاتي العرب زمنًا طويلاً، فتحولت الخلافة الكلاسيكية المطلقة المُدعّمة بـ «الحق الالهي» وبنظرية «الجبر» التي جاء بها الأمويون إلى النظام الديكتاتوري العربي العاتي الآن، بسائر صوره الحزبية والعسكرية والقبلية.

فما هي أوجه الشبه بين ماضي الخلافة الكلاسيكية ذات الحُكم المطلق، وبين الديكتاتورية العربية القائمة الآن بسائر صورها الثلاث: الحزبية والعسكرية والقبليـــة؟

---

(١) رمال الصحراء العافرة التي تهب في نهاية الربيع وبداية الصيف.

كانت الخلافة الكلاسيكة تعني الحُكم المطلق .

فالخليفة الكلاسيكي كان يمسك بالسلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . ومن هنا جاء الاستبداد والظلم الذي كان يقوّيه السلطان والمال في الوقت نفسه . وكان الخليفة هو ظل الله على الأرض ، كما قال الخليفة المنصور ، وهو الأمين على بيت المال الذي هو مال الله ، باعتباره ظل الله وخليفة رسوله ، كما قال معاوية بن أبي سفيان .

والخليفة المعاصر ، الآن يفعل الشيء ذاته . بيده السلطات الثلاث ، وإن بدت هذه السلطات - ظاهريًا - مستقلة ومنفصلة عن الخليفة ، ولكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك ، وإنما كلها بيد الخليفة المعاصر . وما انتشار الاستبداد الحالي في العالم العربي إلا نتيجة لذلك . وفي هذا يقول السيد العلوي عن الخلافة المعاصرة : «لقد اعتمدت الديكتاتوريات على مر التاريخ على فلسفات واهية لتبرير احتكارها للسلطة وحرمان الآخرين ، كالحق الإلهي في الحكم ، وكحق الأسرة والسلالة . في القرون الغابرة وفي القرون المتأخرة ، تنامت فلسفة المجموعة الطليعية والريادية التي تقود الأمة ولو بالقهر إلى تطورها المأمول على مختلف الأصعدة . ونشأت في ضوئها الدول الشمولية ، وتحوّرت في شكل سياسي عبّرت عنه بوضوح دولة الحزب الواحد . وقد حاولت مختلف هذه الصور التلبُّس بالدين عندما ترى احتياجا لذلك ، فتوظف الأحاديث والمفاهيم الدينية من أجل تبرير وصولها إلى السلطة واحتكارها لها . إلا أن أقبح الفلسفات في نظري هي فلسفة الحق الإلهي في الحكم المنحصر في شخص بعينه أو أسرة بعينها ، اعتمادًا على جدلية كاذبة ، تتمحور حول ادعاء أن الله تعالى خصَّ هذه الأسرة بالحكم والسيطرة على القرار ، وأن باقي الأسر أو التشكيلات أو الأمة بأسرها عليها التسليم والرضى بذلك . ولا يجوز لها العمل على تغيير هذه الرغبة الإلهية»[1] .

(١) أضرار الحكم القبلي في دول الخليج العربية ، ٢٠٠٣ .

-٣-

لو دققنا الفكر في معنى الرُشد الذي أُطلق على العهد الراشدي (٦٣٢-٦٦١م) لوجدنا أن الرُشد كان يعني (الحرية دون إكراه) . أي ؛ عدم إكراه الناس على الإيمان ، وعدم فرض الأيديولوجيا الإسلامية فرضًا على الناس . أي ؛ لا إكراه في الدين ، ولا في السياسة أيضًا . والدين في الحضارة العربية سياسة ، والسياسة هي الدين .

فالإسلام ليس دينًا أولًا ثم دولة ثانيًا ، ولكنه دين سياسي أولاً وآخرًا .

والإسلام دولة أولاً ، ثم دين ثانيًا .

والدليل أن أول عمل قام به الرسول بعد هجرته إلى المدينة ، أن أقام «دولة المدينة» قبل أن يبدأ بنشر الدين فيها ، وأشرك في هذه الدولة العرب المسلمين ، والعرب الكفار ، واليهود أيضًا .

لقد حقق الرسول بذلك ، أول دولة علمانية في تاريخ العرب ، وهي «الدولة اللادينية» المكوّنة من مسلمين ، وكفار ، ويهود . فكانت أول دولة في الإسلام «دولة سياسية» ، وليست «دولة دينية» .

والفتوحات الإسلامية التي تمّت بعد ذلك ، جاءت من هذا المنطلق السياسي ، وليس الديني . وهي فتوحات عسكرية سياسية بكل المقاييس ، أكثر منها فتوحات دينية . وتلك واحدة من أهم مبادئ الديمقراطية الإنسانية ، وهي إتاحة الحرية للفرد لكي يؤمن بما يشاء ، ويكفر بما يشاء ، حيث ﴿لا إكراه في الدين قد تبيّنَ الرُشدُ من الغيّ﴾[1] .

إذن ، فقد كانت الديمقراطية تعني الرُشد في جزء من العهد الراشدي . وبدلاً من أن يُطلق على عهد الراشدين ، العهد (الديمقراطي) ، أُطلق عليه العهد (الراشدي) . علمًا بأن حروب الردة التي قام بها أبو بكر خلال العامين من حكمه ، ولم يكن بعض الصحابة مؤيدين لها ، ومنهم عمر بن الخطاب ، أنقصت من التطبيق الديمقراطي بمعنى الرُشد . ولعل عهد عمر بن الخطاب (٦٣٤-٦٤٤م) هو العهد الوحيد الذي يتسم بالرشاد (الديمقراطية) أكثر من أي عهد راشدي (ديمقراطي) آخر . وبعد العهد الراشدي لم يكن هناك رشاد (ديمقراطية) ، وامتد عهد الغيّ (الديكتاتورية

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٥٦ .

العائلية والقبلية) منذ عهد معاوية بن أبي سفيان إلى الآن ، باستثناء واحة الحرية والديمقراطية التي أتاحها لمدة سنتين حُكم الخليفة الأموي الثامن ، عمر بن عبد العزيز (٧١٧-٧٢٠م) .

لقد قال مفكرون إسلاميون مستنيرون كالمفكر السوري جودت سعيد إن «في المسلمين الآن عجزًا ديمقراطيًا حقيقيًا يفقأ العين . فهم في الحاضر برفضهم للديمقراطية واعتبارها كفرًا ، إنما يلجأون إلى الغيّ من دون الرُشد لحماية الإيمان الخرافي الذي هم فيه . والسبب أن في المسلمين الآن جهلاً وظلامًا واختلاطًا ، ليس في الشباب المتحمس إلى درجة الانتحار فحسب ، وإنما في أشياخ الدين الذين ينتحرون بالبرودة والعجز عن الفهم والخوف من الرُشد والاحتماء بالغيّ»[1] .

-٤-

لقد حاولت الفرق الإسلامية السياسية الكلاسيكية ، كالخوارج والمعتزلة وغيرهما ، طرح تصور مثالي للخلافة الإسلامية ، لم يؤخذ به في العصور الخلافية الكلاسيكية ، بل إن ما حدث هو عكس ذلك ، حيث تمت مطاردة هذه الفرق ، واضطهادها ، واعتبارها فرقًا معارضة للنظم السياسية ، يجب القضاء عليها .

وما حصل في الخلافة في العصر الحديث هو نفسه ؛ فقد حاولت فرق اسلامية سياسية معاصرة ، كجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير وغيرهما ، طرح مفهوم الخلافة الإسلامية للتطبيق السياسي الفعلي كبديل للديمقراطية الغربية ، المُطبّق جزء صغير منها في العالم العربي للتزويق السياسي فقط ، ولكنها فشلت في ذلك . وتم اعتبارها من الفئات المعارضة والخارجة على القانون ونظام الدولة . ومن هنا يتبين لنا أن الخلافتين الكلاسيكية والمعاصرة لم يتم تطبيقهما كما ترى وتريد الأحزاب السياسية الإسلامية ، ولكن كما يريد الحاكم ، وبما يتماشى مع مصالحه الشخصية ، وبما يضمن له ولأسرته طول الحكم ، وصونه .

---

(١) الإسلام والغرب والديمقراطية ، ص١٥٢ .

-٥-

كانت حقوق المرأة في العلم والتعليم مُغيّبة في الخلافة الإسلامية الكلاسيكية . فلم يتم تعيين المرأة في منصب حكومي رفيع إلا في عهد عمر بن الخطاب الذي ولّى امرأة (الشفاء بنت عبد الله العدوية) شؤون «حسبة السوق» في مكة ، وهو ضرب من الولاية العامة ، كما يقول الإمام ابن حزم في (المُحلى) . كما كانت أم سلمة زوج الرسول ، مستشارة للأمن القومي الرسولي ، وهي التي أشارت على الرسول بعقد (صلح الحديبية) المشهور ، رغم معارضة أصحابه . وكانت حفصة بنت عمر بن الخطاب مستشارة الخليفة ابن الخطاب لشؤون المرأة . وبعد هذا العهد ، لم نسمع للمرأة شأنًا في دولة الخلافة الكلاسيكية ، وكُرّست المرأة للخَلف والعَلف فقط ، وإن كانت المرأة العربية قد لعبت دورًا مهمًا في الفرق السياسية الإسلامية المعارضة ، كفرقة الخوارج ، كما لعبت دورًا مهمًا في الأدب العربي .

وحين جاءت الخلافة العثمانية ، لم نسمع صوتًا للمرأة التي اقتصر دورها داخل أسوار القصور على الخَلف والعَلف ، ونشأ مصطلح «الحريم» العثماني الذي كان يعني الجواري والسراري التابعات للسلطان العثماني . وبلغت المرأة في الخلافة العثمانية أدنى وأحط درجات الإنسانية والعلم والعمل .

وفي الخلافة المعاصرة ، لم يتحسن وضع المرأة كثيرًا حتى الآن . وما زالت المرأة في كثير من البلدان العربية لا تتمتع بأي حقوق سياسية أو اجتماعية ، ولا تمارس الأعمال التي يقوم بها الرجال سواءً بسواء . كما حُرمت من التعليم ، وبلغ عدد النساء الأميات في العالم العربي أكثر من ستين مليون امرأة ، حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ . وهذا كافٍ لوضع المرأة العربية في قاع العالم ، وفي أسفل السلم ، كما أشار التقرير المذكور .

-٦-

ما زال موضوع الشورى والخلاف عليه في الخلافة المعاصرة ، هو كما كان عليه في الخلافة الكلاسيكية . فقد انقسم الفقهاء الكلاسيكيون فيما بينهم حول هذا الموضوع . فمنهم من اعتبر الشورى مُلزمة للخليفة ، ومنهم اعتبرها مُعلِّمة ، للحاكم أن

يأخذ بها أو يدعها .

وفي الخلافة المعاصرة الآن ، ما زال هذا الخلاف مستعرًا . ففريق كالشيخ خالد محمد خالد ومحمد الغزالي وغيرهما يقولون بوجوب إلزام الخليفة بالشورى ، وبما تشير . وفريق آخر كالشيخ عبد العزيز بن باز والشعراوي والقرضاوي ومعظم شيوخ المؤسسة الدينية الرسمية التابعة للدولة ، يقولون بأن الشورى مُعلّمة وليست مُلزمة . ويبدو أن العرب والمسلمين لم يحسموا أمرهم في قضية الشورى بعد ، هل هي مُلزمة أو مُعلّمة ، منذ عهد معاوية بن أبي سفيان حتى الآن!

-٧-

كان علماء الدين في الخلافة الكلاسيكية هم أصحاب القرار الفعليين ، وهم الذين يُستشارون فقط ، من دون بقية الشعب وفئاته الأخرى . وكان هؤلاء العلماء والفقهاء هم الذين يحتكرون «الاجتهاد» وتفسير الدين ، بالطريقة التي يرون أن الحاكم سوف يرضى عن هذا التفسير المريح له ولحكمه . وكانت تفسيرات هؤلاء العلماء والفقهاء ، تُرفع فورًا للحاكم ، دون أن يكون للشعب رأي فيها . وللخليفة الكلاسيكي أو العصري أن يسمح بالاجتهاد الديني أو يغلقه ، كما فعل آخر خلفاء بني العباس ، أبو أحمد بن عبد الله المستعصم بالله (١٢٤٢-١٢٥٨م) الذي أوقف «الاجتهاد» ، وما زال «الاجتهاد» موقوفًا حتى الآن في الخلافة المعاصرة ، عملاً بقاعدة «ما أغلقه السَلف لا يفتحه الخَلف» .

وفي الخلافة المعاصرة ، يتم العمل ذاته ، ولعل كثيرًا من المشاهد التلفزيونية تذكرنا بهذه الصورة الكلاسيكية لأهمية ورفعة مقام الفقهاء والعلماء من رجال الدين فقط ، وهم يحيطون بالحاكم . وفي الدول ذات النظام الجمهوري ، أو ذات النظام الملكي المتقدم قليلاً ، يبقى علماء الدين والفقهاء يعملون من وراء الستار ، دون أن يظهروا جليًا على سطح الحياة السياسية . ولا يقدمون الفتاوى الشرعية اللازمة إلا إذا طُلب منهم ذلك .

وكما كان الفقهاء وعلماء الدين يُعينون من قبل الحاكم في الخلافة الكلاسيكية ، فكذلك يتم الأمر الآن في الخلافة المعاصرة .

-٨-

كان العلماء والفقهاء في الخلافة الكلاسيكية يُطلقون على الخليفة ألقابًا دينية تبجيلية وتقديسية كثيرة ، لكي يلقوا خوف الهيبة ورعبها في قلب الشعب . فكانوا يطلقون على الخليفة ألقابًا مثل : أمير المؤمنين ، خليفة رسول الله ، ظل الله على أرضه ، المنصور ، المعتصم بالله ، الواثق بالله ، المتوكل بالله ، المنتصر بالله ، المستعين بالله ، المعتمد على الله ، المعتز بالله ، المهتدي بالله ، المعتضد بالله ، المكتفي بالله ، المقتدر بالله ، القاهر بالله ، الراضي بالله ، المتقي لله ، المستكفي بالله ، المطيع لله ، الطائع لله ، القادر بأمر الله ، القائم بأمر الله ، المستظهر بالله ، المسترشد بالله ، الراشد بالله ، المقتفي لأمر الله ، المستنجد بالله ، الناصر لدين الله ، الظاهر بأمر الله ، المستنصر بالله ، المعتصم بالله . . الخ .

كذلك فقد أطلق العلماء والفقهاء على الخلفاء المعاصرين ألقابًا شبيهة منها دينية ومنها قومية ؛ كخادم الحرمين الشريفين الذي كان أول من أطلقه العثمانيون ، الإمام ، السلطان ، صاحب الجلالة ، صاحب الفخامة ، صاحب السيادة ، صاحب السمو ، أمين القومية العربية ، الخالد الذكر ، بطل القومية العربية ، بطل التحرير ، الأب ، القائد ، الضرورة ، الحارس ، قائد المسيرة ، المنقذ ، بطل القادسية ، المهيب ، الزعيم ، رافع لواء الإسلام ، رافع لواء العروبة . . الخ .

-٩-

كانت الخلافة الكلاسيكية في حكمها وفي أحكامها متناقضة مع نفسها .

ففي حين أنها كانت تدّعي أنها تحكم باسم الإسلام وباسم العدالة الإسلامية ، كانت ظالمة لشعبها ورعاياها . وفي حين أن الخليفة الكلاسيكي ، كان هو المؤتمن على مال الله - كما كان يدّعي - كان هو السارق والناهب الأكبر لبيت المال ، دون حساب أو عقاب . وفي حين أن الخليفة كان هو المؤتمن على دين الله ، فقد كان في معظم الأحيان هو الخارق ، وهو المخالف لتعاليم الله في شتى نواحي الحياة .

والخليفة المعاصر الآن ، يقع في تناقضات كثيرة ، إضافة للتناقضات التي كان يقع فيها الخليفة الكلاسيكي .

فمن تناقضات الخلافة المعاصرة الآن ، أنها تجيز الربا بالقانون وتمنع الخمر بالقانون . وكلا الربا والخمر مُحرّمٌ شرعًا . فكيف يتفق هذا مع ذاك؟

ومن تناقضات الخلافة المعاصرة الآن ، أنها تبيح العمل للبنوك الإسلامية التي هي ربوية في حقيقتها ، حيث أنها تتعامل مع النظام البنكي العالمي الربوي ، وتودع أرصدتها في هذه البنوك العالمية الربوية ، فيختلط الحلال بالحرام ، حسب شرائع «إسلام الفقهاء» القديم والجديد .

- ١٠ -

كان المال الخاص للخليفة الكلاسيكي مختلطًا بالمال العام . وكان «بيت المال» هو صندوق الخليفة . ولا يعلم أحد كم يصرف الخليفة وكم من الأموال ينهب من «بيت المال» . وكان راتب الخليفة ومصروفاته هو وعائلته من أسرار الدولة التي لا يعرفها أحد سواه .

والخليفة في الخلافة المعاصرة يفعل الشيء ذاته . فمن منا يعلم رواتب الملوك ورؤساء الجمهوريات العرب ، وكم هي مصروفاتهم السنوية هم وعائلاتهم . وكما كان الخلفاء في الماضي لا يؤدون الزكاة ، ولا أي ضريبة أخرى ، فكذلك يفعل خلفاؤنا في العصر الحديث . فلا أحد منهم يدفع ضريبة أو زكاة للخزينة العامة[١] .

ولقد ربطت الخلافة الكلاسيكية بين المال وبين الدين . واعتبرت أن تحكّمها في المال العام (بيت المال) هو أساس حفظ كيانها السياسي - الديني . لذا ، فقد كان الخليفة دائمًا هو وزير المالية الإسلامي الحقيقي (أمين بيت المال) ولا رقابة عليه مطلقًا فيما يقبض ، وفيما يدفع .

كذلك كان الأمر الآن بالنسبة للخلافة المعاصرة . فالخليفة المعاصر في العالم العربي هو وزير المالية الحقيقي ، رغم وجود وزير مالية آخر ، هو عبارة عن محاسب وظيفته التدوين فقط ، والبصم فقط ، وليس المحاسبة الفعلية عمّا يدخل وعمّا يخرج من أموال . ولا أحد يعلم كم هو المصروف السنوي للخليفة المعاصر . على عكس الدول الديمقراطية الغربية التي تعلن عن راتب الحاكم ومصاريفه ، كما تعلن عن دفعه للضرائب المتوجبة عليه ، بإظهار صورة سند دفع الضريبة المتوجبة عليه في الصحافة علنًا ، لكي يكون المثال الصالح للجميع .

---

(١) السيد العلوي ، مصدر سابق .

لماذا كان الإصلاح من الداخل دعوة طفولية ساذجة لتطييب الخواطر وتقليل المخاطر؟

-١-

شعار طنان رنان

منذ حملة قوات التحالف على العراق في مارس ٢٠٠٣ ارتفع شعار طنان رنان في العالم العربي يقول «نعم للإصلاح من الداخل ، ولا للإصلاح من الخارج» وهذا الشعار الرومانسي الجميل ، كان بعبارة أخرى رفضًا واضحًا وصريحًا لاستعمال القوة العسكرية في تغيير النظم السياسية العربية التي تأبى التغيير من الداخل ، بل إن التغيير من الداخل هو من المعجزات السياسية التي تحتمل النجاح وتحتمل الفشل في الوقت ذاته ، فيما لو علمنا بأن معظم التغييرات السياسية التي حدثت في العالم العربي منذ الاستقلال في الخمسينيات وحتى الآن كانت من السيئ إلى الأسوأ ، وليست إلى الأحسن . ولعل نظرة سريعة إلى ما كان عليه الحال العربي عمومًا واجمالاً قبل ١٩٥٠ وبعد ١٩٥٠ لدليل قاطع بأن ما تمّ في معظم أنحاء العالم العربي من تغييرات سياسية كان عبارة عن انقلابات عسكرية ، يتداول فيها العسكريون سرقة خزائن الدول ، ثم يمضون لتأتي فئة أخرى وهكذا . فقد كانت التغيرات السياسية إلى مزيد من الاستبداد ، وإلى مزيد من الطغيان ، وإلى مزيد من الفساد والسرقات والتمسك بالسلطة عبر انتخابات مزورة ووجوه سياسية متكررة بأقنعة مختلفة ، ورفض قاطع لمبدأ تداول السلطة ، وقمع للمعارضة ونفي للرأي الآخر .. الخ .

- ٢ -

الْجَمَل النفّاث!

دعوة الإصلاح من الداخل ، هي دعوة أم حنونة لأطفالها الذين يخشون الخروج من ظلام الماضي إلى نور المستقبل . وهي كالدعوة التي تنادي بتركيب جناحين ومحركين نفاثين للجَمَل العربي لكي يطير بهما بدلاً من أن يسابق الريح بخفّيه على رمال الصحراء العربية ، لكي يكون التغيير من الداخل لا من الخارج . في حين أننا على مرِّ التاريخ الإسلامي كنا نستعين في حياتنا بالخارج ، حيث لا حياة للداخل إلا بالاستعانة في الخارج . وهذا ليس قصورًا ذاتيًا بقدر ما هو نية صادقة للتغيير الصالح والحقيقي . والخوف من الخارج هو خوف الضعف لا خوف القوة ، وهو خوف فقدان الثقة بالنفس لا الاعتزاز بها ، وهو خوف من يخشى الآخر لا من يملك شجاعة الأخذ منه . فليس المهم الأيدي التي تقوم بعملية الإصلاح ولا الوسيلة المستعملة ، ولكنه الفكر الذي يقوم بها . وفكر الإصلاح هو فكر المفكرين السياسيين الذين هم في معظمهم من درس في الغرب ، وتثقّف في الغرب ، وتلقى الثقافة الغربية .

- ٣ -

لماذا كل هذا الغموض في معنى الإصلاح؟

هل يعي السياسيون والمفكرون والمثقفون عامة ما يقولونه بإطلاق شعار :

«نعم ، للإصلاح من الداخل» ، و «لا ، للإصلاح من الخارج» .

وكيف يأتي الإصلاح من الداخل ، وفاقد الشيء لا يعطيه؟

كيف لي أن أبني بيتًا بنفسي ، وأنا لا أملك من علم الهندسة وفن البناء وأدواته ومواده الأولية شيئًا؟

وإذا كنت أملك فعلاً مقومات البناء هذه ، فلماذا مضى نصف قرن من الزمان وأكثر ، منذ الخمسينيات حتى الآن ، ولم أبنِ ما تطالب به الآن «النخب المثقفة» من بناء ديمقراطي سليم في كل مناحي الحياة العربية؟

فهل كان الصراع العربي الإسرائيلي (قميص عثمان) هو السبب؟

ولكن لماذا استطاعت إسرائيل (دولة الظلم والعدوان) أن تقيم ديمقراطية وتسبق

بها شعوب (العدل والإحسان) رغم أنها كانت مشغولة بصراعنا أكثر مما كنا مشغولين بصراعها . وهذا الشغل الشاغل بصراعنا جعلها تتفوق علينا ليس عسكريًا فقط ، ولكن علميًا[1] واقتصاديًا[2] وسياسيًا[3] واجتماعيًا[4] ، بحيث أنها سببت لدينا عقدة مستعصية وهي «العقدة الصهيونية» التي حالت دون تماهينا وتقليدنا وأخذنا لجوانب صالحة لنا من تجربة اسرائيل في إقامة الدولة ، وعلى رأس هذه التجارب النهوض العلمي والنهوض السياسي؟

لماذا لا نكون واقعيين وموضوعيين ، ونقول للناس صراحة :

إننا ضد التدخل العسكري المسلح لتغيير النظم السياسية ، ونرفض إعادة ما جرى للعراق ، علمًا بأن ما جرى كان بدعوة وإلحاح شديد ورجاء واستغاثة إلى حد تزوير الحقائق من قبل سائر أطياف المعارضة العراقية في الداخل والخارج ، ومن أجل أن يتم التدخل من الخارج بالقوة العسكرية كما جرى في الحالة العراقية .

لماذا كل هذا الغموض في معنى الإصلاح؟

لماذا لا نقول للغرب أهلاً بك في برامجك التعليمية ، ودعونا نأخذ منها ما يفيد وما نقدر على تطبيقه ، فليس المهم بالبرامج ، ولكن المهم فيمن يستطيع تطبيقها؟

لماذا لا نقول للغرب أهلاً بك في نظامك المؤسساتي الدستوري ، ونريد منكم خبراء في كيفية تطبيق الاستحقاق الديمقراطي ، لأن لا دستور بدون قناعة بآلية التطبيق . فدساتيرنا العربية هي مقتطفات واسعة المساحة من الدساتير الغربية ، وهي من صنع الاستعمار ومن فضائله الكثيرة علينا ، ولكننا لم نحترمها ولم نطبقها وعثنا فيها فسادًا ، فأصبحت بساطير في أرجل العسكر ، بدلاً من أن تكون كتبًا مقدسة في رؤوس السياسيين؟

---

(١) هناك خمس جامعات في اسرائيل من بين أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم ، ولا جامعة عربية واحدة .

(٢) الدخل القومي السنوي الاسرائيلي يساوي دخل مصر وسوريا ولبنان والأردن مجتمعين . ودخل الفرد الإسرائيلي السنوي ١٧ ألف دولار ، وهو الأعلى في الشرق الأوسط .

(٣) الديمقراطية الإسرائيلية هي الشفافة الوحيدة رغم كل عيوبها في الشرق الأوسط .

(٤) مؤسسات المجتمع المدني والحريات العامة وحقوق المرأة هي الأكثر تقدماً في منطقة الشرق الأوسط .

- ٤ -

كيف لكسيح أن يصعد جبلاً أو يرتقي منارة؟

«لا ، للإصلاح من الخارج» .

إنها دعوة طفولية ساذجة لتطبيب الخواطر وتقليل المخاطر .

فهل في التاريخ العربي منذ ١٤٠٠ سنة إصلاح ذاتي جاء من داخل المجتمع العربي؟

الإسلام الذي يُعدّ أكبر حركة تاريخية إصلاحية وتغييرية في تاريخ الأمة العربية لم يأت من داخل المجتمع العربي وإنما جاء من بعيد ، ومن خارج الأرض ، من السماء السابعة؟

والاسلام الذي يُعدّ محرك التغيير الثقافي الأكبر في تاريخ الأمة العربية كان حزمة من الشرائع المأخوذة من شرائع الشعوب الأخرى السماوية والأرضية .

ونحن العرب كنا أول أمة في التاريخ تفرض التغيير على الشعوب الأخرى من الخارج وبالقوة!

ألم نفرض في فجر الإسلام على الشعوب البيزنطية والفارسية والهندوسية وغيرها التغيير الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بالفتوحات والغزوات ، أي بالقوة العسكرية ، وليس بالدُعاة والهُداة فقط؟

ألم نكن أمة غازية قامت بغزو الآخرين لأسباب مختلفة وعلى رأسها نشر العقيدة الجديدة؟

كيف تم تكوين الإمبراطورية الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي ، وإخضاعها للسياسة الإسلامية وللسيطرة القومية العربية؟

والآن دار التاريخ دورته ، وأصبح مشعل الإصلاح في أيدي غيرنا ، فلماذا لا نتمثل حال الإمبراطورية البيزنطية أو الفارسية في فجر الإسلام ونعترف بالحقيقة ، وهي أن فينا ورم فساد وفوضى ، ولا بُدَّ من فتح هذا الورم المتقيح وإزالته حتى لا يقضي على الجسد كله . وأن ذلك لن يتم إلا بأيدي أطباء مهرة وعلم طبي حديث؟

إن من يقول لنا : «نعم ، للاصلاح من الداخل» هو كمن يطلب من الكسيح صعود الجبل ، أو تسلق درج المنارة!

لقد فتش الخليفة عمر بن الخطاب عن مصلحين في الإدارة وشؤون المال ؛ فلم يجد بين العرب أحدًا ؛ فدعا البيزنطيين المسيحيين لتنظيم الإدارة

وبيت المال (وزارة المالية) .

ولقد فتش الأمويون والعباسيون عن مُنظِّرين للسياسة والرياسة بين العرب فلم يجدوا ، فدعوا الفرس والبيزنطيين والهنود إلى ذلك . «وظل النظام الإداري للحكومة الإسلامية في الجملة على ما كان عليه في بلاد الفرس والروم . فقد وجد العرب أن هذه الأمم ذات تاريخ مجيد عريق في الحضارة المدنية والنظم السياسية . فلم يكن بُدٌّ من قبوله وإبقائه على ما كان عليه من قبل»[1] .

-٥-

ماذا نملك الآن غير بعض القيم الأخلاقية؟

يقول العرب الآن : «لا ، للإصلاح من الخارج» . وهم يعنون : «لا ، للتدخل العسكري من الخارج» وهم على حق فيما يعنون ولكنهم ليسوا على حق فيما يقولون .

فكل إصلاح تمَّ في العالم العربي خلال القرن العشرين ، وبعد خلاص العرب من الاستعمار العثماني ١٩١٨ كان إصلاحًا خارجيًا وليس داخليًا شكلاً ومضمونًا . وهذا ليس عيبًا . فاليابان وألمانيا وإيطاليا وكوريا بعد الحرب العالمية الثانية أصلحت من نفسها بواسطة الخارج وبالقوة العسكرية الهائلة ، وضربت سلامًا مُربعًا للإصلاح الخارجي دون خشية أو خوف أو تردد ، وهي تعلم علم اليقين بأن هذا الإصلاح هو لمصلحة الطرفين : الطرف الْمُصلح والطرف الْمُصلَح .

ولو نظرنا إلى حال العرب الآن وما تم فيهم من إصلاح منذ الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ وما تركته من آثار ، وما تبع ذلك من إصلاحات في الشأن العربي عامة ، سواء كان بفعل الاستعمار المباشر أو بفعل البعثات التعليمية المرسلة الينا من الخارج أو المرسلة منا إلى الخارج ؛ لأدركنا أن ما أصابنا من إصلاح كان من الخارج ولم يكن من الداخل .

---

(١) حسن ابراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي ، ج١ ، ص٤٥٤ .

فالنظام الإداري والأمني والمالي والتعليمي والصحي والاتصالي والإعلامي والعسكري والسياسي ، المتبع في معظم الدول العربية هو نظام خارجي جاء به الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي .

والعالم العربي في معظمه الآن تُسيّره أنظمة غربية وأدوات غربية ومنتجات غربية وعلوم غربية ، لا أثر للعرب وحضارتهم فيها .

ونحن نأكل طعامًا غربيًا في معظمه ، ونلبس لباسًا غربيًا ، ونستعمل في حياتنا منتجات غربية . ولا نملك من العرب والإسلام غير بعض القيم الأخلاقية فقط ، وما دون ذلك فهو غربي . ولا فرق بين حياتنا وحياة الغربيين غير ما نتحلى به من قيم أخلاقية معينة ، يشاركنا الغرب في معظمها ، كالصدق في المعاملة وحب العمل واحترامه ، والحرص على المال والكرم والدفاع عن الضعيف ومساعدة المعوزين . . الخ .

فالإصلاح الخارجي هو في نسيج الأمة العربية ، وهو في نسغ هذه الأمة ، ولكننا لا نعترف به ولم نعترف به في الماضي لعصبية فينا ، ومكابرة في تربيتنا ، وتعالٍ في طبيعتنا . فلنا الصدر دائمًا دون العالمين أو القبر ، كما قال شاعرنا .

لماذا تحوّلنا إلى تيوس ننطحُ الصخرَ؟

-١-

قال شاعر العرب قبل الإسلام الأعشى (ميمون بن قيس) ، وليس شاعر العرب الجاهلي فأنا أرفض كلمة «جاهلية» لأن العرب لم يكونوا جهلاء قبل الإسلام - وربما كانوا جهلاء بالدين الإسلامي الذي لم يكن قد جاء بعد- بل كانوا أصحاب حضارة وحكمة ، كما بين لنا المؤرخ العراقي الكبير جواد علي في سِفره الضخم بأجزائه العشرة (تاريخ العرب قبل الإسلام) . . قال هذا الشاعر بيتًا من الشعر ، خلّده وحفر اسمه في الذاكرة العربية المثقوبة ، كما خلّدت بيوت أخرى من الشعر شعراء آخرين ، اتسمت بالحكمة ونفاذ البصر والبصيرة . قال الأعشى البصير :

كناطح صخرة يومًا ليوهنها
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

ولم يردد العرب بيتًا من الشعر كما رددوا هذا البيت في كل مناسبة ، يرون أن لا فائدة من متابعة السير في هذا الطريق أو ذاك ، أو في مناسبة أن أعداء الأمة العربية والعقائد العربية والتقاليد العربية والثوابت العربية والمقاعد الفكرية الخشبية العربية هم كمن يناطح صخرة صمّاء لا يضيرها شيء ، ولا ينال الوعل منها إلا تكسير قرنيه . وحوّل العرب هذا البيت من الشعر إلى مثل سائر فقالوا : «أحمقُ مِنْ ناطح صخرة» . وحذّر العرب في أدبياتهم من الأحمق فقالوا : «اتق الأحمق أن تصحبه ، إنما الأحمق كالثوب الخلق كلما رقعت منه جانبًا صفقته الريح وهنًا فانخرق سمعًا فأساء إجابة» .

كما كتب العرب هذا البيت من الشعر بماء الذهب في أبرز كتب التراث الأدبية العربية كـ «نهاية الأرب في فنون الأدب» للنويري ، و«نقد الشعر» لقدامة بن جعفر ، و« لباب الآداب» للثعالبي ، و«كتاب الصناعتين» لأبي هلال العسكري وغيرها . وعلّق كثير من الحكام العرب هذا البيت من الشعر في مراكز الشرطة ودوائر المخابرات وغرف تعذيب المعارضة وفي الزنازين فوق مطارح نوم المساجين من السياسيين ، لكي يلقوا في روعهم أن الدولة الديكتاتورية الاستبدادية الطاغية لا تقاوَم ، وهي كالصخرة الصمّاء لا يفيد من ينطحها غير تكسير القرون .

- ٢ -

إن تراث العرب كبقية تراث الأمم الأخرى مليء بالأمثلة والحكم التي تتوارثها الأجيال عن الأجيال وتستفيد منها الأجيال في مواجهة متغيرات العصور والأيام ، وتحاول أن تهدي بها الأحفاد لعلهم يجدون بها سواء السبيل . ولكننا لاحظنا في الأونة الأخيرة أن غالبية العرب تستعمل هذه الأمثال والحكم لتأكيد دور المعاندين والمكابرين والخياليين والمغامرين والمهووسين والمستنجدين بالجان ، ودعاة السحر والشعوذة وأعداء الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

فنجد أن بيت شعر الأعشى السابق بدل أن يُستخدم في النظرة الواقعية العقلانية إلى الأمور ، وهو الغرض الأساسي الذي قيل من أجله حسب ظني واعتقادي . وهو يمتُّ إلى السياسة والحنكة وحسن التصرف أكثر من أن يمتَّ إلى أي شيء آخر . ولو كان لدينا علم «أسباب القول» للشعر العربي قبل الإسلام ، كما هو الحال في علم «أسباب التنزيل» بالنسبة لآيات القرآن ؛ لكنّا قد أدركنا بأن هذا البيت من الشعر قد قيل كجزء من حكمة العرب الغنية قبل الإسلام ، والتي يقول عنها المؤرخ العراقي جواد علي في سِفره العظيم «تاريخ العرب قبل الإسلام» بأنها كانت حكمة مشهودة . . بيت الشعر هذا ، قد تحوّل إلى عصا غليظة يطرق بها السلفيون الحداثيين ، ويضرب بها المحافظون الليبراليين ، ويستعملها الإرهابيون لكسر رؤوس الضحايا الأبرياء من المدنيين . كما يتغنّى بهذا البيت أصحاب الثوابت والحفاظ على المنابت ، وأصحاب الخشب والقش والقشور وحفارو القبور .

-٣-

فالفقهاء المتناطحون بالفتاوى المتضاربة ، الذين يضيرهم التجديد في الدين ويهدد هذا التجديد مصالحهم ، وربما يعزلهم من دورهم الاجتماعي في الحياة ، يرددون بيت الأعشى البصير في مواجهة دعاة التجديد (التيوس) الذي يناطحون صخرة التراث ، وفي مواجهة كل من ينادي بتحديث الإسلام وإخضاع أحكامه الاجتماعية والاقتصادية لظروف الزمان واختلاف المكان ، باعتبار أن الإسلام قد جاء بنوعين من الأحكام ؛ أحكام العقائد وهي التي لا تتبدل ولا تتغير وتُعدّ عابرة للتاريخ ، والأحكام الاجتماعية والاقتصادية وهي التي كانت ابنة ظروفها قبل ١٤٠٠ ، كما يقول لنا العلاّمة التونسي ورائد الإصلاح الديني وداعية التنوير الأبرز الطاهر حداد في كتابه (امرأتنا في الشريعة والمجتمع ، ١٩٢٩) .

والسلفيون الذين يهتدون بآراء سكان القبور وبالعظام المتآكلة ، ويرددون الأفكار التي كانت لزمن من قضوا ، والعادات التي كانت لحال من مضوا ، يرددون بيت شعر الأعشى البصير ، لكي يثبتوا لتيوس التجديد والحداثة والليبرالية أن من يغير الثوابت كمن يناطح صخرة صمّاء ، لا يفيده غير تكسير القرون .

ولقد نُصح الإسلامويون والأصوليون بالوئام بدلاً من الصدام ، وبعدم التناطح مع الأديان الأخرى والثقافات الأخرى ، والبحث عن صيغة للتلاقح بدلاً من التناطح ، وبالتسامح بدلاً من التناطح ، تأسيًا برسول الله في «صلح الحديبية» الذي وجد صخرة قريش أمامه ، فلم يتحداها ولم يناطحها وإنما التف حولها التفاف العاقل الواقعي ، وكُتب له الظفر في النهاية . ورغم هذا ما زلنا حتى الآن نقوم بالتناطح مع كل المختلفين معنا ، ليس بقرون الوعول فقط ولكن بأجساد الشباب والشابات التي تُشترى بالمال والوعود بالجنة ، وتحوّل إلى قنابل موقوته لقتل المدنيين من الأبرياء .

فهل علمنا من هم التيوس في النهاية؟

-٤-

في الجانب الآخر من التناطح ، كان هناك تيوس عظام وجبابرة استطاعوا أن يناطحوا الصخور الصماء عامًا بعد عام ولمدة تزيد على نصف قرن . فغالبية العرب

ناطحوا الشرعية الدولية ، وناطحوا القوى العظمى في أمور شتى في فلسطين وغير فلسطين . ورغم أنهم نصحوا بأن «تناطح الفعل السياسي العربي مع العالم على مسرح المعركة مع إسرائيل لمدة تزيد على أربعة عقود لم يفلح إلا في تكديس المكاسب لمصلحة إسرائيل» إلا أن العرب ما زالوا يمارسون «لعبة التيس والصخرة» ، باعتبارهم من أهل الهمم التي تناطح السحاب ، وبدلاً من أن يلتفوا حول الصخرة لكي يجدوا مسالكهم الصحيحة ، يناطحون هذه الصخرة وصخورًا أخرى .

وأصحاب مواقف «الصمود والتصدي» ما زالوا يناطحون الصخر ، وما زالت قرونهم تتكسر ، ولكنها تطلع ثانية من جديد وتتكسر وهكذا ، ولم يدركوا حتى الآن أن كثيرًا من الشعوب عندما رأت أن لا نتيجة من مناطحة الصخر ، وفّرت قرونها والتفّت حول الصخرة ، وأخذت طريقها نحو الرقي والازدهار ، وصانت قرونها وقرون أبنائها في المستقبل .

-٥-

لقد قضينا نصف قرن منذ عهد الاستقلال العربي حتى الآن ونحن كالتيوس نناطح صخورًا عدة ، دون أن نستعمل العقل في كيفية الدوران حول هذه الصخور بدلاً من أن نناطحها ، فكانت النتيجة قبض الريح ، الذي في أيدينا الآن .

لماذا سيدخل الإخوان المسلمون القفص الذهبي؟

تُعدّ جماعة الإخوان المسلمين أعرق حزب سياسي عربي - إسلامي موجود الآن على الساحة العربية . وهم قضوا حتى الآن حوالي ٧٩ سنة (١٩٢٨-٢٠٠٥) في العمل السياسي/ الديني على الساحة العربية . ومن حيث عدد الأعضاء والتنظيم ، تُعدّ جماعة الإخوان المسلمين أكبر الأحزاب السياسية العربية في عدد الأعضاء وأكثرها تنظيمًا وقوة ومالاً . وهي منتشرة في أنحاء الوطن العربي كافة وبعض دول العالم الإسلامي وفي الغرب عمومًا .

وجماعة الإخوان المسلمين حركة بدأت دينية للهُدى والنشاط الاجتماعي ، وانتهت سياسية للقضاء بين الحاكم والمحكوم . لذا ، فقد قال لهم مرشدهم حسن الهضيبي : «كونوا هُداة لا قُضاة» . وقد لعبت هذه الحركة أكثر الأدوار السياسية أهمية في التاريخ السياسي العربي . فهي التي حاولت إعادة الخلافة الإسلامية ، متمثلة بالملك فؤاد والملك فاروق بعد سقوطها في تركيا عام ١٩٢٤ . وقرأت القرآن الكريم ورسالة الإسلام قراءة عنيفة متشددة على عكس القراءة العقلانية أو التاريخية . وجاءت بـ «إسلام الإخوان» وهو «إسلام» كتبه سيد قطب وصالح العشماوي وغيرهما في الخمسينات والستينات . وهي جماعة كانت تبعث القشعريرة والرعب في نفوس الناس في أوروبا والغرب كله . وكان الغربي غير المسلم يرى في التسمية ذاتها تهديدًا له ، كما قال الباحث الفرنسي كزافييه تيرنسيان في كتابه عن الإخوان (الإخوان المسلمون Les Fréres Musulmans ، ٢٠٠٥) . وهي التي شاركت في مقاومة الاحتلال البريطاني لمصر ، وشاركت في الحرب العربية - الإسرائيلية في فلسطين ١٩٤٨ ، وهي التي شاركت فكريًا في قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكانت

اللاعب السياسي الوحيد على الساحة الأردنية طيلة ثلاثين عامًا ، (١٩٥٧-١٩٨٧) . وهي التي وقفت في وجه المدّ الناصري (١٩٥٦-١٩٧٠) . وهي التي وقفت إلى جانب السادات في رحلة السلام . وهي التي كانت سببًا في مقتل عشرين ألفًا من الأبرياء في مدينة حماة السورية ١٩٨٢ . ووقفت إلى جانب صدام حسين في غزو الكويت . وهي التي ضمّت تحت جناحيها معظم الجماعات السلفية الدينية «الجهادية» ، وتزعمت الفكر السلفي في تكفير الآخر خاصة في السعودية والخليج . فأصبحت بلاءً بعد أن كانت عزاء ، كما وصفها وزير الداخلية السعودي(١) . وهي التي فرّقت بين المواطن المسلم والمواطن المسيحي في مصر . ودعا مرشدها العام السابق مصطفى مشهور إلى طرد المسيحيين من الجيش المصري ، واعتبار الأقباط أهل ذمة ، ودبّ الرعب في قلوبهم ، مما دفعهم إلى مقاومة أي تقارب بين الإخوان المسلمين والإدارة الأمريكية(٢) . وحاولت الاستيلاء على السلطة من خلال محاولات الاغتيال في مصر وسوريا . وقامت بتجهيل العصر الحديث(٣) ، وأنكرت التعددية والديمقراطية . وقالت بالحزب الواحد (حزب الله) . وأنكرت الانتخابات ، وأخذت بالشورى . وهي تختار مرشدها العام (الزعيم) ليس بالانتخاب ، وإنما بالاستفتاء . وتقف موقفًا معارضًا وقويًا من الانتخابات النيابية . وتنادي بالبيعة على سُنّة السلف الصالح من قبل أصحاب (الحل والعقد) من الفقهاء الذين ينوبون عن الأمة في البيعة ، علمًا بأن لا أحد أنابهم في ذلك . وما زال الإخوان حتى الآن في تنظيمهم الداخلي يأخذون بالبيعة ، ولا يأخذون بالانتخاب . فالمرشد العام (يجب أن يكون مصريًا . المرشدون من مصر ، على غرار شعار : الأئمة من قريش) الذي يحكم الملايين من الإخوان في أكثر من خمسين بلدًا في العالم ، يختاره بالبيعة ١٥ شخصًا فقط من مكتب الإرشاد ، وهم (أهل الحل والعقد)! وهذه هي الشورى التي ينادي بها الإخوان المسلمون ، والتي لا يُستشار فيها أحد ، والتي هي مُعلَمة كما يقول الشعراوي والقرضاوي والغنوشي وغيرهم ، وليست مُلزمة كالديمقراطية الغربية ، كما يقول خالد

---

(١) جريدة «السياسة» ، الكويت ، ٢٠٠٣/٩/١٣ .

(٢) انظر مقالات مجدي خليل ، وكمال غبريال ، ومعارضتهما الشديدة لطروحات سعد الدين إبراهيم بهذا الخصوص .

(٣) سيد قطب ، جاهلية القرن العشرين .

محمد خالد ومحمد الغزالي وجمال البنا وغيرهم . ولكن حسن البنا عاد ووافق على مبدأ الانتخابات ورشح نفسه في العام ١٩٤٢ للانتخابات ، ولكن رئيس الوزراء آنذاك ، النحاس باشا رفض ترشيحه ، وطلب منه الانسحاب وقَصْرِ نشاطه على الدعوة الدينية للهداية فقط . فانسحب في صفقة مكاسب سياسية مع حزب الوفد . وما زالت بعض حركات الإخوان في العالم العربي تؤمن بالبيعة لا بالانتخابات . وآخرها كانت بيعة الإخوان المسلمين السودانيين لجعفر النميري ، التي وصفها ياسين الإمام أحد قياديي الإخوان بأنها بيعة كـ «بيعة الرضوان» ، وأنها تستعيد ذكرى السيرة العطرة ، ومواقف الصحابة في «بيعة الرضوان»[1] .

إن جماعة الإخوان المسلمين تُعدّ الحركة الأكثر تأثيرًا في السياسة العربية وفي الشارع العربي ، بحيث لو أجريت انتخابات تشريعية ديمقراطية وشفافة الآن وفي السابق لفازت هذه الجماعة بالأغلبية . والدليل أنها أحرزت ٨٨ مقعدًا في مجلس النواب المصري في انتخابات ٢٠٠٥ ، رغم التزوير والبلطجة التي مورست من قبل عناصر الحزب الوطني الحاكم في هذه الانتخابات . والسبب في ذلك هو فساد الأنظمة العربية ، وتحكم الديكتاتورية الحزبية والعائلية بالسلطة ، وعدم ممارسة جماعة الإخوان المسلمين للحكم حتى الآن ، وتلوثها بالفساد والتسيّب . ولعل هذا مبعث خوف الحكم في مصر من عدم إعطاء هذه الجماعة التصريح القانوني بإنشاء حزب رسمي ، وإبقائها جماعة محظورة ، بحجة منع إقامة الأحزاب الدينية ، وعدم فتح الباب أمام المسيحيين لإقامة حزب ديني قبطي في مصر .

التقدم نحو الواقعية السياسية

من خلال هذا التاريخ الطويل الحافل لجماعة الإخوان المسلمين ، ومن خلال هذا التأثير الكبير لهذه الحركة على الشارع العربي ، ومن خلال الخطوات التي خطتها هذه الجماعة نحو البراجماتية السياسية ، فكّر بعض المثقفين الليبراليين ممن لهم صلات قوية بجماعة الإخوان المسلمين وبالإدارة الأمريكية كذلك ، أن يجمعوا الخصمين على وسادة واحدة . وكان اللاعب الرئيس في هذا المشهد السياسي الأمريكي-

---

(١) محمد القندال ، الإسلام والسياسة في السودان ، ص٢٢١ .

الإخواني هو المفكر والناشط السياسي سعد الدين ابراهيم ، الباحث الآن في «معهد وودرو ويلسون» بواشنطن ، والذي قيل بأنه استطاع أن يجمع عصام العريان بمسؤولين أمريكيين . ثم كتب بعد ذلك مقالا[1] يُبشّر به بهذه الخطوة ويدعو إلى دعمها ونصرتها . وما زال يُقنع الإدارة الأمريكية بضرورة التعاون مع الأحزاب الدينية الإسلامية التي هي أكثر الأحزاب شعبية وتنظيمًا في الشارع العربي ، أسوة بالأحزاب المسيحية في المانيا (حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي) وفي سويسرا (الحزب الديمقراطي المسيحي) وفي ايطاليا (الحزب الديمقراطي المسيحي) . وهي أحزاب علمانية صِرفة ، تأخذ من الدين اسمه لا فعله . علمًا بأن هذه الأحزاب هي من نتاج الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة . وظهرت لاستغلال مشاعر المسيحيين في صراعاتها . وبعد انتهاء الحرب الباردة بدأت هذه الأحزاب بالزوال . فانتهى وجود «الحزب الديموقراطي المسيحي» في ايطاليا ، الذي كان من بين أقوى الأحزاب السياسية الأوروبية . وتراجعت قوة بقية الأحزاب المسيحية في أوروبا .

لماذا دعوة الحوار مع الإخوان؟

إن حجة سعد الدين ابراهيم في افساح المجال للحوار الأمريكي مع الإخوان المسلمين تتركز في سببين رئيسيين :

١- من الواضح أنّه يجدر بالغربيين ، انطلاقًا من المبدأ والبراغماتية ، ألا يخافوا من فكرة السماح لأحزاب دينية بالاضطلاع بدور في الهيكليات السياسية التي تبرز في العالم العربي . ويجب أن يتمتّع الإسلاميون ، بصفتهم مواطنين ، بالحقوق الأساسية نفسها التي يتمتّع بها الآخرون . فإطلاق الدعوات لإحلال الديموقراطية في هذه البلدان ، وفي الوقت نفسه إنكار حقوق مجموعات تريد التنافس بطريقة سلمية على المناصب المختلفة ، هو ضرب من ضروب الرياء .

٢- أنّ الإسلاميين منظّمون جيدًا ويحظون بالشعبية . صحيح أنّ بعضهم أنشأ ذراعًا مسلّحة داخل حركته هدفها الظاهري مقاومة الاحتلال الأجنبي («حزب الله» في لبنان ، و «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين) أو مواجهة الأنظمة

---

(١) جريدة «نيويورك تايمز» و «الهيرالد تربيون انترناشونال» ، ٢٠٠٥/٥/٣٠ .

الاستبدادية ، لكن في مختلف الحالات ، هناك نواة إسلامية معتدلة وأقلّ عنفًا . ومن شأن استبعاد الأحزاب الدينية من الاتجاه السياسي السائد أن يؤدّي إلى هيمنة الفصائل المسلّحة على حساب الوسط الأكثر اعتدالاً .

ظهور الإخوان الجُدد Neo-Bros

ولعل دعوة سعد الدين إبراهيم جاءت في الوقت المناسب الآن . فقد حصل تطور مهم في الفترة الأخيرة في «الإسلام السياسي» الإخواني . وهذا ما يجعل بعض المراقبين يعتقدون بأنهم سوف يشهدون بروز أحزاب إسلامية ديمقراطية بكل معنى الكلمة - كما قال سعد الدين إبراهيم - على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . ومن هذه الأحزاب جماعة الإخوان المسلمين التي أخذت في الفترة الأخيرة تتبنى ما في البراجماتية السياسية من حداثة وليبيرالية ، بحيث غدا «الإسلام السياسي» بالنسبة لها عبارة عن قشرة طلاء ذهبية برّاقة لأغراض التسويق السياسي المحلي فقط ، وارضاءً لغرائز الشارع العربي الدينية . في حين أنها قدمت نفسها للعالم الخارجي وللإدارة الأمريكية ، على وجه الخصوص ، كحزب حداثي ليبرالي ، يؤمن بالتعددية السياسية ، وينفي مطالبتة بإقامة الخلافة الإسلامية أو «الدولة الدينية» ، ويطالب بإقامة «الدولة المدنية» . ويريد الوصول إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع . ولا يضع قيودًا على حرية المرأة . وغير ذلك من الشعارات الليبرالية التي تنقل جماعة الإخوان المسلمين من خانة الأحزاب الدينية السلفية المنغلقة والظلامية إلى خانة الأحزاب السياسية التقدمية والليبرالية . وهو ما سوف نقرأه من خلال بيانات وتصريحات الجيل الجديد من القياديين الإخوانيين كعصام االعريان ، ومحمد السيد حبيب ، وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم في مقالنا القادم . وهم الذبن يمثلون تيارًا سياسيًا جديدًا نُطلق عليه اليوم الإخوان الجُدد Neo-Bros الذين يحاورون الآن المحافظين الجُدد Neo-Cons ، ويشهد عليهم ويشجعهم الليبراليون الجُدد Neo-Libs .

هل سيأتي الإخوان المسلمون بالطوفان الأكبر؟

لو رصدنا الخطوات البراجماتية السياسية التي خطتها جماعة الإخوان المسلمين في الأشهر الأخيرة فيما انتهى إلى بروز تيار سياسي جديد داخل هذه الحركة نطلق

عليه الإخوان الجُدد Neo-Bros لوجدنا أن هذه التيار قد قام بما يشبه «الثورة البيضاء» في الخطاب السياسي الإخواني .

فعصام العريان أحد أعلام الإخوان الجُدد Neo-Bros وأحد قيادييها المصريين يقول : «الاتفاق على التعددية السياسية والموقف من المرأة أمور فيها اجتهادات جديدة من جانب الإخوان تتماشى مع المستجدات التي تعيشها الأمة الإسلامية الآن» . وهذا يعني أن الإخوان تخلّوا عن نظرية «الحاكمية لله» التي نادى بها سيّد قطب ، واتّباع أصول الديمقراطية في التشريع ، والتي تعني التسليم بحق البشر في اختيار ما يرونه من تشريعات وعقائد . وهذا يعني أيضًا أن جماعة الإخوان المسلمين قد اقتنعت أخيرًا بأن النصّ ، كما عرّفه الفقيهان الشوكاني والأصفهاني ، هو : «زوال الحكم بزوال أسباب النزول» .

فهل هذه استراتيجية جديدة أم تكتيك للوصول إلى كرسي الحكم ؟

إذن ، لم تعد جماعة الإخوان المسلمين حركة دينية ، ولكنها أصبحت حركة سياسية محضة . لا تأخذ من الدين أي جانب سياسي ، حيث لا سياسة في الدين تؤخذ لهذه الأيام المعاصرة . وإنما تتبنى أفكارًا سياسية غربية مائة بالمائة (الديمقراطية ، الانتخابات ، الحريات السياسة ، النضال الدستوري ، إقامة المجتمع المدني ، إقامة الدولة المدنية وليست الدينية . . الخ) ، وهو ما جاء على لسان محمد السيد حبيب عضو مكتب الإرشاد في مصر ، وعَلَم آخر من أعلام الإخوان الجُدد Neo-Bros الذي قدم شعارات سياسية حداثية وليبرالية جديدة للإخوان في مقابلة صحافية على موقع (الإخوان المسلمون) في الانترنت في ٢٠٠٤/٢/٢٨ ، فيما يُعدّ انتفاضة سياسية إخوانية مثيرة . وكان من أهم هذه الشعارات الجديدة :

١- إن «الإخوان لا يسعون لأن يكونوا بديلاً لأحد . وهم حريصون على أن يكون لهم حزب سياسي» . وحبيب لم يقل : أن يكون لهم «حزب ديني سياسي» ، ولكنه قال : «حزب سياسي» فقط . بدون صفة الديني . كما إن حبيب تخلّى عن فكرة الإخوان لمحق ومحو الآخر عندما يتسلمون الحكم . فعندما تسلّم الإخوان الحكم في السودان مثلاً ، شنقوا المفكر الإصلاحي الكبير محمود طه بقرار من حسن الترابي زعيم الإخوان في السودان . كما استهدف الخط السياسي التعبوي الذي انتهجته جبهة الميثاق الإسلامي ، تصفية الدستور القائم وقتها ، ومن ثم تصفية أساس الديمقراطية السودانية . وقد تجلّى ذلك في

امّحاء الخطوط الفاصلة بين السلطات الثلاث ، التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، الذي تجسد في قضية حل الحزب الشيوعي الشهيرة .

٢- يرفع حبيب شعار : «تدرج الخطوات من ثوابت منهجنا ، والنضال الدستوري سبيلنا عبر القنوات القانونية» . وهذا اعتراف صريح بأن القرآن ليس دستورًا سياسيًا . إذ لا دستور سياسيًا في الإسلام . وكلمة «الدستور» أصلاً ليست عربية وإنما فارسية . والدستور نظام سياسي جاءنا من الغرب . والنضال عبر القنوات القانونية تعني هنا ، أن الإخوان قد اقتنعوا أخيرًا ، بأن لا قوانين سياسية في الإسلام ، وإنما هناك قوانين سياسية موضوعة وضعها البشر . وبذلك انتفت نظرية «الحاكمية» التي كان يدعو اليها سيّد قطب من خلال كتابه (معالم في الطريق) والتي اقتبسها عن المفكر الباكستاني أبي الأعلى المودودي ، الذي أصبحت بلاده الآن بلادًا ديمقراطية علمانية بارزة ، لا أثر للحاكمية فيها ، وتولّت فيها المرأة (بنازير بوتو) رئاسة الوزراء . فلقد شدد سيّد قطب ، أكثر ما شدد على الاستعلاء بالإيمان ، بزعم أن المجتمع في مجمله ، لا يعدو كونه قبيلاً من الجاهليين!

٣- يرفع حبيب شعار : «تبنّي الدعوة لإنهاء الخصومة بين الحكومات والشعوب من خلال الإصلاح السياسي وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني» . وهناك اعتراض كبير على هذا النهج من قبل السلفيين الذين يرون أن نبذ «الجهاد العيني» الواجب ضد تلك الحكومات المرتدة التي تحكم بلاد المسلمين ، دعوة من أعداء الإسلام . وأن دعوة حبيب مناقضة لقوله تعالى ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾[١] .

٤- وفي رؤيته التي وزعها على هامش «مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي»[٢] ، يؤكد عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين والعَلم الجديد من أعلام الإخوان الجُدد أن «الخطاب الإصلاحي الإسلامي بشكل عام هو خطاب بشري»! وهي مؤشرات على تطور رؤية جديدة من داخل التيار الإسلاموي تتحدث عن «الدولة المدنية» باعتبارها بدهية ، لا بديل عنها لتحقيق المواطنة الحقة . وأشار أبو الفتوح إلى أنه فيما يتعلق

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٣٩ .

(٢) عُقد بالقاهرة ، ٥ /٧/٢٠٠٤ .

بالإصلاح السياسي ليس لدى التيار الإسلامي- وفي القلب منه الإخوان المسلمون - أي تصور لتنفيذ أي إصلاح سياسي سوى صناديق الانتخابات!
والسؤال هنا : لماذا لا يبدأ الإخوان المسلمون بأنفسهم ، ويجربوا انتخابات شاملة ونزيهة ، لانتخاب المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد ، بدلاً من قصر الموضوع على ١٥ شخصًا من أهل (الحل والعقد) كما جرى خلال ٧٩ سنة الماضية من عمر جماعة الإخوان المسلمين ، ويجري الآن؟!

حصافة الإخوان السياسية

إذن ، فلا اعتراض على جماعة الإخوان المسلمين - وهي زعيمة الحركة الدينية السياسية الأصولية الإسلاموية في العالم العربي - أن تغير من شعاراتها ومن مبادئها ، ويقوم من بينها تيار جديد «الإخوان الجُدد» ليجاري الظروف التاريخية السياسية المحلية والاقليمية والدولية المتغيرة ، ويجاري الواقعية السياسية ، على عكس حزب البعث المتصلب والمتخشِّب ، الذي ما زال يعيش ويتصرف في ظروف الحرب الباردة وتداعياتها ، وفي وهم القوة العربية العظمى في العالم العربي . فهذا ذكاء من الجماعة وليس غباء . وهذه حصافة من الجماعة وليست «لقافة» . وهذا بُعد نظر سياسي محض لا علاقة له بالدين على الإطلاق من جماعة تستعمل الدين كسلاح سياسي ، وغطاء لكسب مكاسب سياسية ، وتحاول أن تؤقلم هذا السلاح وتطوّعه كلما اقتضت الظروف السياسية ذلك .
وهذا كله محمود للجماعة التي لا تثبت على موقف سياسي واحد ، ولكنها تغير مواقفها كأي حزب سياسي متمرس في أية بقعة من هذا العالم . وفي هذا الصدد صرّح محمد عاكف مرشد عام الإخوان الجديد بأن الأولوية عنده الآن لملف الحريات ، وأن قضية الحرية يجب أن تسبق قضية المطالبة بتطبيق الشريعة!
جماعة الإخوان المسلمين مثلها في هذا مثل أية فرقة أو طائفة دينية من الطوائف التي نشأت وتكاثرت فجأة في صدر الإسلام ، والتي بدأت أصلاً على شكل أحزاب سياسية وصراعات على السلطة والحكم[1] . وفي العصر الحديث ظل

---

(١) جمال حمدان ، العالم الإسلامي المعاصر ، ص١٢٥ ، ١٢٦ .

الدين أداة ميسورة للسياسة تستغله القوة لتشريع وجودها غير الشرعي مرة ، ولتبرير مظالمها مرة أخرى . وهذا ما يبشر بأن جماعة الإخوان المسلمين ربما تنتهي بعد فترة قصيرة من الآن ، إلى المطالب نفسها التي يطالب بها الليبراليون الجُدد الآن ، من فصل الدين عن الدولة نهائيًا ، وتبني الدولة العَلمانية ، وتبني آليات الديمقراطية الغربية . وهذا كله لصالح معركة الحداثة العربية على المستويات كافة . وهو يدفع بعجلة الديمقراطية إلى الأمام في العالم العربي ، عندما تتصالح الجماعات الإسلاموية الأصولية مع نفسها ومع الليبراليين الجُدد ، وتتحد الشعارات والأهداف . وهو ما يبشر بالخير ، ويبعث على التفاؤل .

وبعد ، فهل نأخذ بهذه التصريحات التي صدرت عن قياديين كبار في جماعة الإخوان المسلمين ، والتي تمثل انتفاضة فكرية سياسية في نهج الإخوان المسلمين وفكرهم ، ونأمل أن لا تكون مناورة سياسية من مناورات الإخوان السابقة؟

ضرورة فن الممكن الآن

يُشاع في الإعلام العربي - كما أشرنا من قبل - أن هناك مشاورات ولقاءات تتم بين مندوبين من جماعة الإخوان المسلمين وبين مسؤولين من الإدارة الأمريكية وبترتيب من سعد الدين ابراهيم ، والذي يُطلق عليه الإعلام العربي القومجي «عرّاب التلاقي» . وهناك بعض مصادر الإخوان من ينفي مثل هذه اللقاءات نفيًا قاطعًا ، ويشعر بالخجل منها . ولكن على جماعة الإخوان المسلمين أن لا تخجل ، وألا تنفي قيام أية محادثات حصلت أو تحصل بينها وبين الإدارة الأمريكية .

فالمهم ليس مع من أتحدث ، ولكن المهم ماذا أتحدث؟

والمهم ليس مع من أتحالف ، ولكن المهم على ماذا أتحالف؟

لقد سبق وتحالف هارون الرشيد الخليفة المسلم مع شارلمان الإمبراطور المسيحي للقضاء على دولة الأمويين المسلمة بالأندلس . وتحالف تشرشل الرأسمالي مع ستالين الشيوعي لهزيمة هتلر النازي . وتحادث الفيتناميون (الأعداء) مع الأمريكيين لإنهاء حرب فيتنام . وجرت اتصالات بين دول أوروبية (الكفرة) وبين «حماس» باعتراف خالد المشعل . وكانت جماعة الإخوان المسلمين على اتصال دائم مع بريطانيا أثناء احتلالها لمصر (١٩٨٢-١٩٥٤) . وسبق للاتحاد السوفياتي أن تحادث وتحالف مع

حزب البعث في سوريا والعراق والأردن ولبنان . وتباحثت معظم الدول العربية مع اسرائيل سرًا وعلانية . وتحالفت فرنسا مع أمريكا (أعداء الأمس) لإصدار القرار ١٥٥٩ . . الخ .

وعندما تتحدث جماعة الإخوان المسلمين مع الإدارة الأمريكية فهذه دلالة على مدى انفتاح هذه الجماعة ومدى براجماتيتها السياسية ، ووعيها للمرحلة السياسية التي تعيشها الآن . وهذا الحوار مرغوب ومُرحب به من الاتحاد الأوروبي لعدة أسباب منها «أن الأساس كان القلق الكبير الذي يشعر به معظمنا أو كلنا في أميركا وأوروبا ، والذين هم قلقون جدًا ومهتمون من حيث ، أنه عندما يُرفَع سقف التوقعات حول الإصلاحات والتغيير ولا يُسمَح لبعض هذه الحركات بالمشاركة ، فإن هذه الحركات - التي وُصِمَت بوصمة الإرهاب ، وهناك من يطالب بأن تُعزَل وتُطلق عليها صفة الشيطنة - سينتهي بها وبنا الأمر إلى وضع خطير ، وتصادم في المنطقة . وكثيرون يسعون إلى تلافي ذلك» كما قال أليستر كروك المستشار الأمني السابق للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط ومؤسس «منتدى حل النزاعات الدولية»[١] .

فلا محرمات في السياسة

والسياسة ليست فقط هي «فن الممكن» كما قال بسمارك القائد الألماني ، ولكنها «فن جعل الممكن ضروريًا» كما قال جاك شيراك . وهذا الممكن أصبح ضروريًا الآن للإخوان المسلمين وللأمريكان ، كأكبر قوتين في الداخل والخارج . وهذا هو «الطوفان الأكبر» الذي تخشاه بعض الأحزاب اليسارية ، وتتمثل هذه الخشية صراحةً في قول الناشط السياسي اليساري المصري د . رفعت السعيد للباحث الفرنسي كزافييه تيرنسيان من أن : «الخطر الأكبر هو أن يتحالف الإخوان مع الأمريكان ، عندئذ لا يستطيع أحد أن يقف في وجه هذا التحالف» .

فهل سيأتي الإخوان المسلمون بالطوفان الأكبر ، الذي لن يستطيع أحد الوقوف في طريقه؟!

---

(١) قناة «الجزيرة» ، برنامج «بلا حدود» ، ٢٠٠٥/٥/٢٣ .

موقف الليبراليين الأقباط

تشهد حركة «الإخوان المسلمين» تطورات سياسية بالغة الأهمية ، مما دعانا إلى أن نطلق على زعماء الإخوان الذين يتبنون الفكر السياسي الواقعي الجديد بـ«الإخوان الجدد Neo-Bros» كعصام العريان ومحمد السيد حبيب وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم . وباركنا حوارهم القائم أو المزعوم مع الغرب ومع أمريكا ، مما أدى إلى إثارة حفيظة بعض الكتاب الليبراليين الأقباط ، الذين أصابهم الهلع والخوف من هذا التقارب بين الغرب وأمريكا من جهة ، وبين الإخوان المسلمين الجدد من جهة أخرى . وكتبوا مقالات تبشر بفشل مثل هذا التقارب وعدم إمكانية حدوثه أو توقع فائدة منه . وقالوا ما ملخصه إن هذا التقارب هو تغيير جلد سياسي مؤقت للوصول إلى كراسي الحكم . وإن الذين يبشرون به هم من الليبراليين الحالمين الواهمين الذين لا يقرأون التاريخ جيدًا . وقالوا : «لأن إخواننا الليبراليين الحالمين يعرفون ذلك ، يدخلون الحلقة الثانية من مسلسل المغالطات ، ويبدأون في مغازلة الإخوان المسلمين ، علهم يقتنعون بتغيير خطابهم ، بما يكفل لهم الالتحاق بالدائرة الليبرالية» . ولم ينتقد من غير الليبراليين الأقباط هذا التقارب ، بين حركة الإخوان والغرب وأمريكا . وكان مبعث هذا الهلع وهذا الخوف لدى الليبراليين الأقباط ، أن الإخوان المسلمين أطلقوا على أقباط مصر «ذميين» ، وطالبوا باخراجهم من الجيش ، كما نادى مرشد الإخوان الراحل مصطفى مشهور ، وسوف يعاملون معاملة الذميين في العصور الإسلامية الغابرة ، ويدفعون الجزية صاغرين ، فيما لو تقلّد الإخوان الحكم في يوم ما في مصر . فكان هلع وخوف الليبراليين الأقباط مبررًا ومفهومًا . وإن كان فيه من الفزع أكثر مما فيه من الواقعية السياسية ، حيث لم تعد أحكام الخلافة الإسلامية واردة الآن فيما لو تسلم الإخوان المسلمون الحكم في مصر ، أو في غيرها من البلاد العربية . وما هي إلا شعارات كان الإخوان يطلقونها لكسب الشارع الإسلامي المتشنج ، الذي تقوده غرائزه الدينية أكثر مما تقوده واقعيته السياسية . وما شعور أقباط مصر بالفزع والخوف من هذه الشعارات الحمقاء ، غير كوابيس واضغاث أحلام تراكمت على مدى ثمانين عامًا تقريبًا ، منذ نشأت حركة الإخوان ١٩٢٨ إلى الآن .

الإخوان الجُدد : الأقباط مواطنون لا ذميون

ولتأكيد ما قلناه ، قالت الأخبار[1] إن الدكتور محمد حبيب ، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ، قال ، إن الجماعة بصدد التجهيز لبرنامج سياسي شامل ، يحمل رؤية الجماعة في سائر المجالات (السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية) . وأضاف حبيب ، أن خبراء من خارج الجماعة ، يشاركون في وضع البرنامج . وأشار ، إلى أن البرنامج الجديد يتضمن ورقة خاصة حول الموقف من الأقباط[2] ، تقرُّ بأن مفهوم الذمة مفهوم تاريخي ، لم يعد قائمًا الآن ، وتعترف بمفهوم المواطنة الشامل للأقباط والمساواة الكاملة بينهم وبين المسلمين .

وقد سبق لفهمي هويدي أحد منظري الإخوان البارزين ، أن كتب كتابًا[3] شرح فيه موقف الإسلام السياسي من أقباط مصر . وقال فيه ، لا يستطيع أحد أن ينكر أن ثمة أزمة ثقة تشوب العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين . إن هذه الأزمة محصلة لتراكمات كثيرة ، تاريخية ومعاصرة ، بعضها تم بطريق الصدفة والخطأ ، وبعضها وقع عمدًا وبسوء قصد . وإن غاية ما يطمح إليه كتابه هو أن يسهم - مع ما سبقه من كتابات - في إضاءة الطريق أمام أبناء هذه الأمة ، مسلمين وغير مسلمين ، ليتبينوا بوعي مواضع خطاهم ، يلملموا شتاتهم المبعثرة ، وطاقاتهم المهدورة ، تكريسًا لأواصر المودة والرحمة ، وانطلاقاً نحو مستقبل يسع الجميع ، ويسعد فيه الجميع .

«الإخوان الموحدون» ، بدلاً من «الإخوان المسلمين»

بما أنني من الليبراليين الحالمين ، كما وصفني أحد الأصدقاء من الليبراليين الأقباط ، فقد طاب لي الحلم واستطاب ، وجعلني أتصور اليوم القريب الذي يتولى فيه الإخوان المسلمون الحكم في مصر بعد أن يكونوا قد قاموا بالإصلاحات السياسية الجمة المطلوبة منهم ، والتي سوف تكفل لهم حكم مصر بالتأكيد ، ومن هذه

---

(١) جريدة «الشرق الأوسط» ، ٢٠٠٥/٧/٣ .

(٢) قال إن الجماعة ، قد تسارع بإصدارها بشكل منفرد قريباً .

(٣) مواطنون لا ذميون ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

الإصلاحات :

١- إعلان الولاء والبراء الليبرالي . وهذا يعني أن تعلن جماعة الإخوان المسلمين براءتها من كل فكر ديني متطرف ، وعلى رأس هذا الفكر كل فكر سيّد قطب الذي تحفّظ عليه كثير من قادة الإخوان المسلمين . كما يعني هذا الولاء للفكر الليبرالي ، الإيمان المطلق بالديمقراطية والتعددية وفصل الدين عن الدولة ، والسياسة عن الدين ، ورفض اقامة دولة دينية والالتزام بالدولة المدنية ، كما سبق وقال محمد السيد حبيب عضو مكتب الارشاد في مصر ، وعَلم من أعلام «الإخوان الجُدد Neo-Bros» الذي قدم شعارات سياسية حداثية وليبرالية جديدة للإخوان[١] . وهو ما أكده عصام العريان بقوله : (دعني أقول بمنتهى الصراحة إن الدولة الدينية الوحيدة في العالم هي الدولة الصهيونية . ودعني أقول نقطة واضحة ومحددة ، هي أن الفكر الإسلامي لم يعرف مفهوم الدولة الدينية»[٢] .

٢- الولاء في معاملة المواطنين كافة من مسلمين وغير مسلمين كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، وإعطاء المرأة حريتها ومساواتها بالرجل بالحقوق والواجبات أيضًا ، والبراء من التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الطائفة أو المذهب .

٣- كنا نريد من الإخوان المسلمين أن يعلنوا عن اسم جديد واقترحنا أن يكون «الإخوان المصريون» بدلاً من «الإخوان المسلمين» ، ويفتح باب العضوية للأعضاء المسلمين وغير المسلمين ، كما فعل حزب الوفد المصري الليبرالي ، الذي رفع شعار التضامن بين الهلال والصليب في ثورة ١٩١٩ ، وكان أبرز أعضائه الزعيم القبطي مكرم عبيد وغيره من الأقباط الذين برز منهم زعماء سياسيون ، ورجال أعمال كبار ، ورؤساء وزارات ، ورئيس للبرلمان ، ووزير للحربية والخارجية والمالية وغيرها من الحقائب الهامة . وانتشروا في الأحزاب وشاركوا في الاستقلال ، ودشنوا نهضة تعليمية وشيدوا مدارس للبنات فى خطوة غير مسبوقة ، وأسسوا الجرائد والمجلات وافتتحوا المنتديات وأسسوا الجمعيات ، حتى إن أقدم جمعية مدنية في مصر هي جمعية قبطية . ولكن ، بما أن «جماعة

---

(١) مقابلة صحافية على موقع (الإخوان المسلمون) في الانترنت ، ٢٠٠٤/٢/٢٨ .

(٢) مقابلة صحافية مع سامح سامي ، موقع «شفاف الشرق الأوسط» ، ٢٠٠٤/٨/١٤ .

الإخوان المسلمين» حزب منتشر في العالم العربي كله ، فنقترح أن يُطلق عليهم «الإخوان الموحدون» بدلاً من «الإخوان المسلمين» لكي يكونوا حزبًا لكل أديان التوحيد في العالم العربي . فتقوى جبهتهم ، وتتسع ، وتعرض . وينالوا دعمًا قبطيًا ومسيحيًا كبيرًا في العالم العربي يؤهلهم مستقبلاً لأن يتولوا السلطة في أكثر من بلد عربي وليس في مصر فقط . ويقضوا بذلك على تعصب المذهبيين والطائفيين والمتأسلمين المتشددين .

٣- فتح الباب أمام المرأة المسلمة والمسيحية لكي تتولى مناصب سياسية مرموقة في الحزب الجديد مثلها مثل الرجل في الحقوق والواجبات .

٤- الكف عن انتخاب المرشد العام من قبل ١٥ عضوًا (أهل الحل والعقد) فقط من المصريين ، ليكون مرشدًا لسائر جماعات الإخوان المسلمين المنتشرين في سائر أنحاء العالم ، وأن يجري انتخاب المرشد العام من الأعضاء كافة كما ينتخب أي زعيم حزبي في الغرب . وبهذه الخطوة يحقق الحزب الجديد (الإخوان الموحدون) ، أول خطوة من خطوات الوحدة السياسية العربية ، عندما يجري انتخاب المرشد العام من قبل سائر قواعد وقيادات الجماعات في العالم العربي .

فهل ينتهز الإخوان المسلمون هذه اللحظات التاريخية ، ويقومون بثورة بيضاء ، كما وعد أكثر من عضو بارز من «الإخوان الجدد» ، ويقدمون للعالم العربي حزبًا قويًا ومتماسكًا وتقدميًا ، يمثل الأكثرية المطلقة في الشارع العربي دون ريب أو شك . أم أنهم سيبقوا سياسيين مناورين ، لا همّ لهم إلا التقدم خطوة أو خطوتين من كراسي الحكم مقابل التنازل عن الشعارات القديمة . نأمل أن لا يكون الأمر كذلك ، في ظل هشاشة باقي الأحزاب العربية ، وتفككها وذهاب ريحها .

لماذا ستكون الفيدرالية العراقية نموذجاً عربياً يحتذى؟

- ١ -

النظام الفيدرالي - فيما لو طُبق تطبيقًا كاملاً وسليمًا في العراق - سوف يحلّ الكثير من مشاكل العراق المتعدد والمتنوع ، حيث أن الفيدرالية تعني في أصلها (المعاهدة والاتفاق) ، كما يدلُّ عليه المصطلح اللاتيني Foedus . وتأثير «الحالة العراقية» على العالم العربي لن يكون فقط من خلال الفيدرالية ، التي تطالب بها معظم أطياف الشعب العراقي منذ تكوين الدولة العراقية عام ١٩٢١ إلى الآن . ولكن هذا التأثير سوف يكون بسلبياته وايجابياته كبيرًا على مستقبل العالم العربي الذي أصبح منذ فجر التاسع من نيسان ٢٠٠٣ في عين عاصفة العولمة ، وفي عين عاصفة الحداثة ، وفي عين عاصفة الإرهاب كذلك . فما فعلته حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ من نتائج كان لها الأثر الكبير ليس في مصر وحدها ولكن في العالم العربي كله ، كذلك فإن حملة «قوات التحالف» على العراق ، لن تكون نتائجها قاصرة على العراق وحده ، ولكنها ستتعداه إلى أنحاء العالم العربي كافة . ولقد رأينا كيف أن العالم العربي خلال العامين الماضيين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وكذلك خلال هذا العام ٢٠٠٥ ، كيف تغير سياسيًا واقتصاديًا ، وكذلك اجتماعيًا . فالانتخابات التي كانت مؤجلة لأعوام أُقيمت (الأردن والبحرين والسعودية) . والجيوش التي كانت تحتل بلدًا ما منذ سنوات طويلة انسحبت (سوريا ولبنان) . والمعارضة التي كانت مقموعة ومُزدراة ومطاردة احتُرمت واستُمعت خطاباتها (سوريا ، السعودية ، مصر ، المغرب) . والدساتير التي كانت غائبة أُحضرت (قطر) . وحقوق المرأة السياسية التي كانت محرومة منها أُقرّت (الكويت) . والقوانين التي كانت تحظر ترشح المنافسين ضد رئيس

الجمهورية عُدلت (مصر) . وهامش الحرية وإبداء الرأي الذي كان عرضه عرض قشة المكنسة أو خيط الحرير ، أصبح عرضه عرض ساق شجرة أو حبل سفينة . ومطالبو الإصلاح السياسي الذين كان يُزجُّ بهم في السجون بمجرد التنفس بهواء الإصلاح ، أصبحوا يُستقبلون بالأحضان ، وتُقام لهم الولائم والمؤتمرات ، ويسمع صوتهم عاليًا القاصي والداني . . الخ .

-٢-

ولو قُيِّض للفدرالية العراقية أن تتم وتقوم على الوجه الأكمل ، فسيكون أثرها سياسيًا على العالم العربي كبيرًا . وسوف تكون نموذجًا يحتذى في بلدان العالم العربي ، ليس على المدى القريب ولكن على المدى البعيد ، شرط أن تنجح هذه التجربة في العراق وتثبت مع الزمن أنها تجربة سياسية ناجحة ، ونموذجًا يمكن أن يحتذى فيما لو توافرت لها الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي توافرت للعراق . فالفيدرالية ليست لباسًا جاهزًا Ready Made يستطيع كل شعب أن يلبسه ويتخذه زيًا سياسيًا ، ولكنه زي لا بُدَّ من تفصيله تفصيلاً خاصًا Custom Made عند الخيّاطين السياسيين ، لكي يليق بمن سوف يلبسه غدًا . فما سيصلح للعراق كزي سياسي ، ربما لا يصلح لأي بلد عربي آخر . فالفيدرالية كالديمقراطية ليست زيًا سياسيًا موحدًا كزي طلبة وطالبات المدارس ، أو رجال الأمن والجيش . والفيدرالية ليست زيًا سياسيًا فقط ، بقدر ما هي ذائقة اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضًا . فالفيدرالي السياسي هو فيدرالي اجتماعي وثقافي واقتصادي ديمقراطي أيضًا . هو كُلٌّ فيدرالي ، ولا فيدرالية بدون ديمقراطية . ولنا من الدول الفيدرالية (٢٥ دولة) في العالم ، التي تشكّل ٤٠ بالمائة من عدد سكان الأرض كأمريكا ، وكندا ، وأستراليا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، والنمسا ، وسويسرا ، وغيرها المثال الواضح .

-٣-

فما هي الآثار التي سيتركها نجاح الفيدرالية العراقية على العالم العربي؟

١- هناك من يجادل على أن الفيدرالية العراقية ، فيما لو طبقت ، فلن تكون نموذجًا يحتذى في العالم العربي . فالمجتمع العراقي كما حلله عالم الاجتماعي العراقي علي الوردي (ابن خلدون العراق) نسيج اجتماعي وحده . وهو موزاييك ، يتألف

من تنوع عرقي وديني ولغوي كبير . فإلى جانب الشيعة والسُنّة الذين يشكلون الأغلبية في البلاد ، هناك الأكراد ، والتركمان ، والمسيحيون العرب ، والإيرانيون ، والصابئة ، والشركس ، واليهود . وهذا التنوع قد أثرى الحياة العراقية الثقافية والاقتصادية ، ولكنه لم يثرها سياسيًا . والوردي يقول في محاضرة ألقاها عام ١٩٥٠ إن الفرد العراقي فرد مزدوج الشخصية ، وهذا مصدر التناقض والصراع في شخصية الفرد العراقي . وأن الفرد العراقي أكثر الناس هيامًا بالمثل العليا ، ولكنه أكثر الناس انحرافًا عن واقعه الاجتماعي ، وأن الفرد العراقي فرد مجادل . والجدل طبع العراق بطابع مثالي بعيدًا عن الواقع ، ولذا ظهرت هوة بين التفكير والممارسة . فالمفكرون يتجادلون بالأدلة العقلية والنقلية ، والطوائف تتقاتل فيما بينها . وفي ١٩٦٢ اعترف الوردي في محاضرة ألقاها في القاهرة (مهرجان ابن خلدون) ، أن العراق أكثر من أي بلد عربي آخر يقف على حافة منبع فياض من البداوة . ولا بُدَّ لهذا المنبع أن يؤثر على سلوك الفرد والمجتمع العراقي الواقع بين القيم الاجتماعية المتناقضة : قيم البداوة ، وقيم الحضارة ، والتي ولّدت الصراع الطائفي والمذهبي والعرقي في العراق حتى الآن . ويخلص الوردي إلى نتيجة عامة ، وهي أن المجتمع العراقي متعدد الأثنيات والطوائف ، وأن الاتصال بين الريف والمدينة اتصال قبلي ريفي وطائفي . وهو ما يؤثر على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويحدث خللاً ونشازًا اجتماعيًا . وربما لن يجد العراق حلاً لكل هذا غير طريق الفيدرالية ، التي ربما لا تكون هي الطريق الأسلم لبعض البلدان العربية ، البعيدة في نسيجها عن النسيج العراقي المتفرد .

٢- موضوع الأقليات العرقية والدينية في العالم العربي ، عبارة عن قنبلة موقوتة في معظم أنحاء العالم العربي . وسوف تنفجر هذه القنبلة انفجارًا سياسيًا مدويًا وقاتلاً ، إذا لم نسارع يومًا قريبًا إلى نزع فتيلها . وهذا هو ما يحصل في العراق في هذه الأيام[1] بعد أن تمّ تغييب هذه الإشكالية أكثر من ثمانين عامًا (١٩٢١-٢٠٠٥) . علمًا بأن ٩٥ بالمائة من البشرية تعيش في دول متعددة الثقافات . ولكن موضوع الأقليات في العالم العربي أُهمل زمنًا طويلاً ، وما زال

(١) انظر مقال الصحافي الأمريكي القتيل ستيفن فنسنت : «بعض المسكوت عنه في البصرة» ، نيويورك تايمز ، وكذلك كتابه «في المنطقة الحمراء : رحلة في روح العراق» .

مهملاً إلى الآن ، ويترك آثارًا سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية . وكأن «التطنيش» العربي المعهود للإشكاليات القائمة ، هو الدواء الناجع لتناسي موضوع الأقليات الخطير ، وخاصة في مصر (الأقباط ، النوبيون ، البربر ، الغجر) ، وسوريا (العلويون ، الدروز ، الإسماعيليون ، المسيحيون غير العرب ، الأكراد ، الترك ، الشركس) ، ولبنان (الشيعة ، الدروز ، المسيحيون ، المسيحيون غير العرب ، الأكراد ، الترك ، العلويون) ، والخليج (الشيعة ، الأسيويون) ، والمغرب العربي عمومًا (البربر ، الشيعة ، الطوارق) . بل لقد بلغ الأمر بمعاقبة كل من يثير موضوع الأقليات في العالم العربي ، ويدعو إلى إعطائهم حقوقهم السياسية والاجتماعية ، كما حصل مع الناشط المصري سعد الدين إبراهيم صاحب كتاب (الملل والنحل والأعراق - هموم الأقليات في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٤) الذي سُجن عدة سنوات ، لتبنيه قضايا الأقباط في مصر والأقليات الأخرى في العالم العربي في كتابه . وقد أكد إبراهيم في هذا الكتاب من أن جميع الصراعات الدائرة في العالم منذ عام ١٩٨٨ ، ربما باستثناء الغزو العراقي للكويت ، دارت حول مسائل عرقية داخلية ، وأن الوعي العالمي بالطبيعة المتفجرة للسياسات العرقية كان عاملاً معجلاً بصدور (إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية وإلى أقليات دينية ولغوية) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي اعتمد في ١٨ /١٢ / ١٩٩٢ (قرار ١٣٥/٤٧) . وغالبًا ما تصرفت الأنظمة العربية برد فعل عنيف تجاه أية محاولة لإثارة مسألة الأقليات ، الأمر الذي قاد إلى استخدام الغازات الكيماوية في حلبجة ، واللجوء إلى حرب أهلية والنزاعات الدموية المتواصلة في منطقة القبائل في الجزائر . وهذا السلوك العنيف يستبطن الضعف الموروث للدول العربية ، وانعدام النضوج الوطني والديمقراطي فيها . ولهذا السبب ما زال يجري تأجيل مسائل الأقليات منذ نحو قرن من الآن كما يقول سمير التقي في (العالم العربي وعودة مسألة الأقليات) .

وفيما لو تم تطبيق الفيدرالية في العراق ، وأتت هذه الفيدرالية أُكلها بالعافية على العراق ككل ، فسوف تكون نموذجًا يُحتذى في عدة بلدان عربية تعاني طوائفها العرقية والدينية من العزل السياسي والاجتماعي والثقافي ، كما كان الحال في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١ . وهذا كله يعني أن الدولة العربية في

كل مكان من العالم العربي مدعوة إلى حل مبكر وسريع وواقعي وعقلاني لمشكلة الأقليات ، وإعطائها حقوقها السياسية والاجتماعية ، قبل أن تتفاقم المشكلة كما تفاقمت في العراق الآن .

٣- إن الفيدرالية العراقية فيما لو جرى تطبيقها في العراق ، فهي لن تكون مفصولة عن تطبيق الاستحقاقات السياسية الأخرى ، كإسقاط النظام الاستبدادي السائد ، حيث لا ديكتاتوريات فردية أو طائفية مع الفيدرالية ، وإقرار الدستور والتصويت عليه في استفتاء شعبي حر ونزيه ، وانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية في انتخابات نزيهة وشفافة أيضًا ، والاعتراف التطبيقي للتعددية ، وفتح الطريق أمام مساواة الرجل والمرأة بالحقوق والواجبات ، وفتح الطريق أمام الديمقراطية وحرية الرأي والإعلام . والفيدرالية هي وليدة كل هذه الخطوات . وليست هذه الخطوات هي وليدة الفيدرالية . ولكي يحقق أي قطر عربي الفيدرالية العراقية فيما لو طبقت ونجحت - فعليه أن يمر بسائر هذه المراحل التي مرَّ وسيمرُّ بها العراق . وهي خطوات واسعة وقاسية وتاريخية وجذرية ، قلما يمكن لأي شعب عربي آخر أن يحذو حذوها ، فيما لو علمنا أن هذه الخطوات قد اتخذت ضمن ظروف دولية وإقليمية ومحلية بالغة الندرة والتعقيد في الوقت نفسه . فمن أين لشعب عربي ما ، من فريق معارضة يستطيع الضحك على ذقن إدارة أمريكية ما ، لكي تحرك جيوشها وتدفع ملياراتها لمحاربة أوهام وأخيلة . ولكي تكتشف في نهاية الأمر ، بأنها متورطة بحل مشكلة سياسية محلية لبلد ما ، بعيدًا عن المصالح الأمريكية ، التي تستأهل كل هذه التضحيات التي تبذلها الآن أمريكا وبريطانيا في العراق .

٤- إن الأخذ بالنموذج الديمقراطي العراقي - فيما لو تم تطبيقه على الوجه الأكمل - من قبل الأنظمة العربية الأخرى ، سوف يساعد بالقطع على حل مشكلة الأقليات في بعض بلدان العالم العربي ، دون اللجوء إلى إقامة فيدراليات عربية . فلا حل عادلاً لمشكلة الأقليات في الوطن العربي غير الطريق الديمقراطي الذي يعطي هذه الأقليات حقوقها السياسية والاجتماعية . ويضع جميع المواطنين على درجة واحدة من السلم السياسي والاجتماعي ، لهم ما لهم من حقوق ، وعليهم ما عليهم من واجبات .

لماذا الشك في لياقة الديمقراطية بالسعوديين؟!

-١-

أجرت الحكومة السعودية مؤخرًا الانتخابات البلدية التي جرت لأول مرة في السعودية منذ سبعين عامًا . وهي أول انتخابات تجري على هذا النحو من الشمولية والمنافسة في تاريخ السعودية كله منذ عام قيام الدولة السعودية الحديثة ١٩٣٢ وحتى الآن . وكان من المفروض أن تكون هذه التجربة الديمقراطية تجربة سياسية غنية تدفع بالدولة السعودية إلى مزيد من الانفتاح السياسي الديمقراطي وزيادة الجرعة الشعبية الديمقراطية في السنوات القادمة . إلا أن هذه التجربة ، للأسف الشديد وفي رأيي المتواضع ، كشفت بأن ثمرة الديمقراطية في السعودية ما زالت ثمرة عجراء غير ناضجة وهي بحاجة إلى وقت لانضاجها ، وربما سقطت قبل نضوجها وهي ما زالت عجراء بانتظار مواسم إزهار قادمة وربيع ديمقراطي قادم . وسوف يطول في رأيي لأن درس الانتخابات البلدية قد أفرزت وأوضحت عدة حقائق كثيرة على الدولة السعودية والنخب السعودية أن تضعها في حسبانها ، وتدرسها الدراسة العميقة قبل الإقدام على أية خطوة سياسية جديدة .

-٢-

فما هي الخلاصة التي نخرج بها من درس الانتخابات البلدية السعودية؟

نتائج هذه الخلاصة ما يلي :

١- أن الشعب السعودي لم يكن مكترثًا كثير الاكتراث ، أو مهتمًا كبير الاهتمام

بهذا الحدث السياسي التاريخي المهم الذي طالب بتحقيقه «الإصلاحيون السعوديون» في بياناتهم المتعددة ، والذين دفع جزء قليل منهم ثمنًا غاليًا لهذه البيانات ، التي يبدو أنها جاءت في المكان غير المناسب وفي الوقت غير المناسب أيضًا ؛ فكان الإقبال على تسجيل أسماء الناخبين ضعيفًا للغاية . علمًا بأن الماكينة الانتخابية كانت منظمة تنظيمًا دقيقًا مع سهولة الاجراءات . زيادة على ذلك فقد كان الطقس ربيعيًا جميلاً والحرية الانتخابية مكفولة ؛ فلم يكن للدولة مرشحيها . وقالت التقارير بأن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة إلى حد كبير ، ورغم هذا لم يكن الإقبال معقولاً في أي درجة من درجاته . فقد بلغ عدد الذين اقترعوا في سائر مدن المملكة نصف مليون ناخب فقط . وهم يمثلون اثنين ونصف بالمائة فقط من عدد السكان البالغ ٢٠ مليون نسمة تقريبًا . في حين أن الإقبال على الاكتتاب في بنك «البلاد» الجديد كان حوالي أربعين بالمائة (٢و٨ مليون مكتتب) . كما بلغ حجم الاكتتاب ثمانية مليارات ريال سعودي في شركة الاتصالات الجديدة (موبايلي) وهو يفوق أضعاف أضعاف الأسهم المطروحة . وتذكر بعض التقارير أن السعوديين كانوا عازفين عن استخراج بطاقات الانتخاب ، بينما دفعوا الرسوم مضاعفة لاستخراج البطاقات الشخصية للاكتتاب في بنك «البلاد» الذي وصل إلى حد الجنون . وكانت هناك سوق سوداء لذلك[1] .

٢- جاءت الانتخابات السعودية البلدية في وقت طفرة مالية كبيرة وعقارية واستثمارية أكبر من الطفرة التي حصلت بعد ١٩٧٣ وارتفعت خلالها أسعار البترول إلى ٣٠ دولارًا للبرميل الواحد (يُعدّ هذا السعر الآن الحد الأدنى) . ومثل هذه الطفرات في الخليج على وجه الخصوص تملأ الجيوب ، وتُسكت الأصوات ، وتغسل الهموم السياسية وتنقّي القلوب من مطالبات الإصلاح . فالإصلاح يُطالب به لسد الأفواه الجائعة . وما دامت البطون قد بشمت ، والضرائب قد رُفعت ، والجِرار قد امتلأت ، والجيوب قد انتفخت ، فمن الجنون والتهور أن يُلقي الإصلاحيون السعوديون بأنفسهم إلى التهلكة والسجن لسنوات طويلة (حكم

---

(١) علاء سالم ، السعودية : تأثيرات الفضاء الاجتماعي على الانتخابات البلدية ، مجلة «الديمقراطية» ، القاهرة ، العدد ١٨ ، مارس ٢٠٠٥ .

على ثلاثة منهم بالسجن من ٦- ٩سنوات) وهم يصرخون في واد لا آذان له ، وينفخون في رماد لا نار فيه ، ويستنهضون شعبًا مُتعففًا غير تواق ولا جائع ولا عطشان للديمقراطية . ويعتبر مطالب الإصلاح السياسي واجبة ومستحقة في زمن العُسرة وليس في زمن اليُسرة ، وفي زمن العفرة وليس في زمن الوفرة ، وفي أعوام الرمادة وليس في أعوام الرِفادة . وهو الشعب المترف المتزين بزينات أخرى[1] . ومن هنا فضّل السعوديون بنك «البلاد» ، وأسهم شركة الاتصالات الجديدة «موبايلي» ، والمخططات العقارية على «مخططات الديمقراطية» ، أو «خرابيط الديمقراطية» كما يطلق عليها في مكاتب العقار السعودية ، وفي أوساط رجال الأعمال .

٣- من المعروف أن سبب تأخر الإصلاح السياسي السعودي إلى هذا الوقت هو الوضع الاجتماعي القبلي الرعوي ، إضافة إلى التكوين الديني المتشدد الذي يستغل الموقع الجغرافي والديني للسعودية لكي يحول بين السعودية وبين أي إصلاح سياسي حداثي . وإن السعودية لا تحكمها الأنظمة بقدر ما تحكمها الأعراف والعادات والتقاليد ، كأي مجتمع رعوي بدوي في قيمه وليس في معاشه . وإن الأنظمة إن وجدت فهي قائمة على أسس الأعراف والتقاليد والعادات أكثر من قيامها على أسس دينية . فلا يوجد في السعودية مثلاً قرار حكومي رسمي بفرض الحجاب على النساء ، وإنما الحجاب مفروض بقوة العادات والتقاليد . ولو صدر غدًا مرسوم برفع الحجاب عن النساء لما رفعت الحجاب نسبة تزيد على ١٠ بالمائة من النساء السعوديات ، معظمهن من المتجنسات بالجنسية السعودية ولسن بسعوديات أصلاً . ولو سُمح للسعوديات نظامًا أن يترشحن وينتخبن ، كالأردنيات والكويتيات حديثًا ، لما تحقق فوز يذكر لهن من الناخبين من الرجال والنساء على السواء . وهذا ما حصل في الأردن مثالاً لا حصرًا . فالمرأة أعطيت حق الانتخاب والترشيح منذ زمن طويل في الأردن ، ورغم ذلك لم تصل إلا امرأة واحدة إلى مجلس الأمة (توجان الفيصل) منذ تأسست الدولة حتى عام ٢٠٠٣ بفضل طائفتها الشركسية ، الأكثر تحررًا

(١) تستورد دول الخليج سنوياً عطوراً وأدوات زينة بأكثر من مليار دولار . انظر : سليمان أبو زكي ، محجبات يتزيّن بالمليارات ، إسلام أون لاين .

وانفتاحًا من الأقليات الأردنية الأخرى ، وليس لأن نساء الأردن ورجالها قد انتخبوها . وفي عام ٢٠٠٣ جرت آخر انتخابات تشريعية في الأردن . وكانت هذه الانتخابات مخيبة لآمال النساء . فمن مجموع ٥٤ امرأة ترشحن في الانتخابات لم تفز أي منهن بمقعد نيابي . وفرض في هذه الأثناء «نظام الكوتا» الذي أدخل ست نساء إلى البرلمان عام ٢٠٠٣ . وبعدها اضطرت الحكومة الأردنية إلى فرض «نظام الكوتا» لإدخال النساء إلى مجلس الأمة ، فدخلت ست نساء . وقد اتبعت العديد من الدول «نظام الكوتا» مثل مصر والعراق وسوريا وكذلك باكستان ، التي أدخلت عشرين إمرأة في البرلمان عن طريق «نظام الكوتا» . وهذا ما سيتم مستقبلاً في الكويت . فالمجتمعات القبلية (الأردن ، السعودية ، العراقية ، الكويتية) والمجتمعات الدينية المتزمتة (السعودية ، الكويت ، مصر) هي التي يتم فيها الانفصال بين السلطة وبين الشارع أو الرأي العام . ومثالها الأردن الذي تُعيِّن فيه السلطة المرأة وزيرة وقاضية ولا ينتخب الرأي العام المرأة لرئاسة بلدية أو لعضوية في البرلمان . كذلك الحال في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وفي مصر وسوريا إلى حد ما . كما وجدنا أن السلطة في بعض الأحيان أكثر حداثة وتقدمية من الشارع . وهذا ما جرى في الكويت مثلاً عندما رغبت السلطة في ترشيح وانتخاب المرأة . وهو ما قام به أمير الكويت عام ١٩٩٩ ، ولم ينجح في إقناع مجلس الأمة . واستمرت المحاولات حتى مايو ٢٠٠٥ عندما أقرَّ مجلس الأمة ترشيح وانتخاب المرأة بضغط هائل من الحكومة على البرلمان ، وبمعارضة شديدة من نواب التيار الديني المتشدد . ووصف النائب الكويتي وليد الطبطبائي أحد نواب التيار الديني اليوم الذي أقرَّ به مجلس الأمة قانون انتخاب وترشيح المرأة هو يوم أسود!

كذلك الحال في موضوع قيادة السيارات ، وخلاف ذلك . فقد اتهم الجناح السعودي المتزمت في التيار الديني بعض النساء المطالبات بقيادة السيارات بأنهن ساقطات ومنحلات أخلاقيًا ودينيًا . ونُشرت اسماؤهن في قائمة تحت عنوان (أعرف عدوك) مختتمة بقولها : «هذه أسماء الساقطات وبعض من يقف وراءهن من الشيوعيين والعلمانيين . .» . وتحولت المساجد إلى منابر لشتمهن وتجريحهن والمطالبة باستتابتهن أو إقامة الحد الشرعي عليهن . وتعدى ذلك إلى الدعوة إلى قصر تعليم الفتاة على المرحلة الابتدائية وتركيزه على علوم الدين فقط . (لجنة مناصرة المرأة

بالجزيرة العربية ، ص ١٥٧-١٥٨) . أما فتوى الشيخ ابن باز بهذا الخصوص فقد جاء فيها : «فقد كثر حديث الناس عن قيادة المرأة للسيارة ، ومعلوم أنها تؤدي مفاسد لا تخفى على الداعين إليها ، منها الخلوة المحرمة بالمرأة ، ومنها السفور ، ومنها الاختلاط بالرجال بدون جدار ، ومنها ارتكاب المحظور الذي من أجله حرمت هذه الأمور . والشرع المطهر منع الوسائل المؤدية إلى الحرم ، واعتبرها محرمة . وقد أمر الله جلّ وعلا نساء النبي ونساء المؤمنين بالاستقرار في البيوت والحجاب ، وتجنب إظهار الزينة لغير محارمهن لما يؤدي إليه ذلك كله من الإباحة التي تقضي على المجتمع» . وهذه عادات قبلية وليست دينية . فقد خرجت المرأة إلى الحياة العامة منذ ١٤٠٠ سنة ، ولكن عزل المرأة من قيم القبيلة وأخلاقها . وهذه أخلاق القبائل التي لم تسمع من الإسلام إلا اسمه ولا تحفظ كلمة واحدة من القرآن أو الأحاديث النبوية . وقد ردَّ الحداثيون السعوديون على كل ذلك بقولهم : «من هذا كله اعتقادنا بأن المفاهيم التي كانت متداولة قبل قرون هي نفسها المفاهيم المتداولة الآن ، وهذا فيه انعدام الإدراك عن فعل التطور وما يصنعه الزمن في تطوير تلك المفاهيم ، بحيث تصبح معانيها ، أو ما يقصد منها ، مختلفة تمام الاختلاف عن معانيها السابقة ، وهذا يدل على الانفصال بيننا وبين الزمن الذي نعيش فيه ؛ أي أننا بهذا السلوك الذهني والمعرفي نبقى نعيش في زمن آخر غير الزمان الذي يتحرك فيه الآخرون»[1] .

- ٣ -

وللقارئ أن يسأل مستغربًا ونافيًا لحججنا :

كيف نقول إن سبب تأخر الإصلاح السياسي في السعودية هو التركيب الاجتماعي والتشدد الديني ، ولدينا أكثر من مثالين على دحض هذه الحجة؟

المثال الأول ، الكويت وهو الشبيه في تركيبه الاجتماعي القبلي للسعودية . ورغم هذا استطاع الكويت منذ أكثر من أربعين عامًا (١٩٦٢) أن يكتب دستوره ويقيم مجلسًا تشريعيًا للأمة ، ويعطي المرأة حقوقًا كثيرة ، أشهرها الاختلاط في جامعة الكويت الذي ألغي في ١٩٩٢ بعد غزو وتحرير الكويت حيث اعتبرت

---

(١) الشاعر السعودي الحداثي محمد العلي ، جريدة «اليوم» ، الدمام ، ٢٠٠٥/٥/١٦ .

الأصولية الدينية الكويتية هذا الاختلاط من أسباب الغزو الذي هو بالتالي سخط من السماء . وتُوّجت هذه الحقوق بقانون انتخاب وترشيح المرأة في المجالس التشريعية والبلدية الذي صدر في ٢٠٠٥/٥/١٦ .

المثال الثاني هو قطر ، وهي الدولة الخليجية الوحيدة - باستثناء السعودية - التي تتبع المذهب الوهابي المتشدد ، ورغم ذلك استطاعت أن تخطو خطوات واسعة نحو الحداثة السياسية . فوضعت لها دستورًا في عام ٢٠٠٣ نصت المادة ٤٢ منه على أن «الدولة تكفل حق الانتخاب والترشيح للمواطنين ، وفقا للقانون» . وأكد الدستور الجديد على حق المرأة القطرية في الانتخاب . كما وصلت امرأة إلى المجلس البلدي في قطر إثر الانتخابات التي جرت في إبريل ٢٠٠٢ . وكانت النساء قد شاركن للمرة الأولى في الانتخابات البلدية في مارس ١٩٩٩ . وأنشأت قطر مجلسًا للشورى بموجب المادة ٧٧ من الدستور يتألف من ٤٥ عضوًا ، ويتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر . كما أعطت قطر حقوقًا سياسية واجتماعية كبيرة للمرأة ، حيث تم تعيين شيخة المحمود وزيرة للتربية . وهي أول امرأة تتولى وزارة التربية والتعليم في الخليج . كما تم تعيين نائبة لرئيس مجلس إدارة المجلس الأعلى لشئون الأسرة بدرجة وزير .

-٤-

ليس هناك خطأ في السعودية بقدر ما أن هناك إشكالية الموقع الجغرافي للسعودية كبلد حاضن للدين الإسلامي ومقدساته في مكة والمدينة ، تجبره وتحتّم عليه أن تكون الجرعة الدينية لديه أكثر الجرعات العربية حجمًا وقوة . اضافة لذلك ، فإن موقع السعودية الجغرافي والديني والاجتماعي تجبره وتحتّم عليه أيضًا أن تكون هذه الجرعة الدينية أكثر الجرعات تشددًا وضيقًا . فأي من البلدان العربية له هذا الموقع السعودي المتميز ، الذي يحتاج إلى وقت طويل جدًا ، وإلى جهد بنائي تحتي لكي يأخذ طريقه نحو الحداثة السياسية والاجتماعية ، كما حصل في باقي دول الخليج الأخرى ، وعلى رأسها الكويت .

كتب معارض سعودي في المهجر تعليقًا على هذا المقال . وكتبت إليّ طبيبة سعودية تحمل الدكتوراه في تخصصها ومن عائلة نجدية معروفة ، وتعيش في عمان - الأردن ، ومتزوجة من رجل عراقي .

المعارض السعودي انتهز مناسبة نشر مقالي لكي يهاجم النظام السعودي من وجهة نظره الأيديولوجية الخاصة ، ودخل إلى معطيات هذا المقال من خلال هذه الأيديولوجيا . وهذا من حقه . ولكن لا حق له بأن يصف كاتب المقال بأنه لا علم له بالسعودية وأحوالها وتركيبها الاجتماعي . . الخ . وأنا الذي عشت في السعودية قرابة ثلاثين عامًا (١٩٦٨- ١٩٩٦) وكتبت فيها وعنها ثلاثة كتب في الثقافة والتنمية («سعودية الغد الممكن» ، «المسافة بين السيف والعنق» ، و «نبْتُ الصمت») اضافة إلى مئات المقالات في صحفها المحلية والدولية .

أما رسالة الطبيبة السعودية فكانت من سطرين جامعين وصادقين ودالين قالت فيهما : «إن موضوع المرأة في السعودية موضوع شائك ومعقد . وإن المرأة السعودية إذا أرادت أن تتحرر فعليها الزواج من غير سعودي والعيش خارج السعودية» .

فما معنى هذا الكلام الكاشف لحقيقة تموضع المرأة في الحياة السعودية؟

هناك عدة حقائق يكشفها هذا القول الدال المختصر منها :

١- أن كل ما يحيط المرأة السعودية من «مغاليق» على علمها وعملها وحياتها ليست من الدين ، وإنما من «رجال الدين» ومن التقاليد والعادات والأعراف القبلية وسلطة العوام التي تنتمي إلى المجتمع الرعوي الزراعي ، المعروف عنه مثل هذه التقاليد والعادات . ويذكر إبراهيم الحيدري في مقدمة كتابه[١] ، أن المرأة تواجه ثلاثة أشكال من الاضطهاد : النوعي ، والأبوي ، والقانوني . ويذكر المؤلف كذلك ، أن مهمات الأديان والقوانين الوضعية والعرفية هي تنظيم العلاقات الاجتماعية بصورة عامة . فالمرأة في المجتمع الرعوي الزراعي مثلت المرحلة الذهبية لسلطة الأم ، التي تمثلت بارتفاع مكانة المرأة من خلال سحر الأمومة إلى

---

(١) النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، دار الساقي ، ٢٠٠٣ .

مـرحلة جـمـاليـة أعلى ، ووجـود منظم أسـمـى كـمـا قـال الانثـروبولوجي يوهان باخــوفـن Bachefen (١٨١٥- ١٨٨٧) في كـتــابه (حق الأم) الذي وضع أول نظرية حـول مكانة المرأة وسلطتـهـا في المجتـمعـات القديمة ، واعـتـبـر السلطة حـقًا طبيعيًا لها ، على اعتبار أن الأنثى هي الأصل . وإذا كانت المرأة ، فيزيولوجيًا ، أضعف من الرجل ، إلا أنها احتلت مكانة دينية واجتماعية عالية في العائلة والمجتمع والسلطة ، وبذلك انتصرت على قوة الرجل الفيزيولوجية . فالمرأة تتماثل مع الطبيعة والأرض ، وهي أصل الخصوبة وإنتاج الحياة . والصورة الوضيعة التي رسـمها المجتـمع الأبوي (البطريركي) للمرأة في أوروبا منذ الإغريق حتى العصر الحـديث ، كـانت من رسم الفـلاسـفـة والمفكرين الأوروبيين الذين انحـازوا في كتـاباتهم إلى وجـهـة النظر الأبوية ، من أفلاطون حـتى نيـتـشـه عـدو المرأة رقم واحد . كما حطَّ من قيمة المرأة موقف الكنيسة من المرأة التي تعتبر أن حواء هي أصل الخطيئة . وكذلك تشويه الكنيسة لصورة المرأة في الرهبنة ومحاكم التفتيش التي اتهمت آلاف النساء بالسحر والشعوذة وأعدمتهن قتلاً وحرقًا .

وفي المجتمع السعودي ، نرى ظاهرة غريبة ، وهي تموضع المرأة في المجتمع الرعوي الزراعي (منطقة القصيم مثالاً) حيث تقدمت المرأة في هذا المجتمع على المرأة في المجتمع الحضري السعودي ، فيما لو اعتبرنا أن قيادة السيارة مظهرًا من مظاهر التـقـدم ، حيث تقـود المرأة السـيـارة في القـصـيم ولا تقـودها في باقي المناطق . وتقضي بها حاجاتها وحاجات عائلتها ، في منطقة متشددة دينيًا ويغلب عليها الطابع الرعوي الزراعي أكثر مما يغلب عليها الطابع الحضري ، الذي اتسم بالتجارة والصناعة وسيّد سلطة الرجل البطريركية ، مما أضعف السلطة الثقافية للمرأة في البيت والمجتمع والدين أيضًا . في حين أن المرأة في المناطق الحضرية غير مسموح لها بذلك . والسـبب أن قبـضـة المؤسـسـة الدينية القوية قـد تكاثفت في المناطق الحضرية مع قبضة «رجال الدين» ، مع التقاليد والعادات وسلطة العوام ، وأفرزت هذه «المغاليق» على المرأة ، ليس فيما يتعلق بقيادة السيارات ولكن في كل ما نراه من «مغاليق» على حياة المرأة عامة . ولو عدنا إلى عبارات الطبيبة السعودية لوجدنا أن المرأة السعودية المسلمة عندما تتزوج وتعيش خارج السعودية ، تبقى سعودية مسلمة مؤمنة بالله ، وتؤدي فرائضه ، وتتلو قرآنه ، ولكنها تنعتق من «مغاليق» المجتمع السعودي التي تتحكم فيها التقاليد والعادات بالدرجة الأولى .

إذن ، تلعب التقاليد والعادات والضغوط الاجتماعية دورًا مهمًا في مستقبل المرأة السعودية . ومن هنا سُئل وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في عام ٢٠٠٠ عن قيادة المرأة للسيارة فأجاب بالحرف الواحد : «اذا تقبّل المجتمع هذا الموضوع نتحدث عنه»[١] . ومن هنا يقال إن المذكرة التي قدمها عضو مجلس الشورى السعودي د . محمد آل زلفة لمناقشة قرار قيادة المرأة السعودية للسيارات في مجلس الشورى ، هو «بالون اختبار» للرأي العام ، أطلقته الدولة السعودية لاختبار بارومتر الشارع السعودي بخصوص هذا الموضوع الذي كثر الجدل حوله . ولكن تبين لها أن الرأي العام ما زال متصلبًا بالنسبة لهذا الموضوع . وأن طرح هذا الموضوع للمداولة ما زال سابقًا لأوانه . وكان بمثابة (ثعبان في مجلس الشورى) كما قال الكاتب السعودي علي سعد الموسى[٢] ، لذا تمّ سحب هذا المشروع من المداولة . كما سبق وتمّ سحب قرار ترشيح خمس نساء في الانتخابات البلدية ، بعد أن تبين أن الرأي العام يرفض هذه الخطوة ، رغم أن استطلاعًا للرأي شمل ١٣٩٤ رجلاً ، جرى في فبراير عام ٢٠٠٥ ، أيّد فيه حوالي ٥٣ بالمائة ترشيح المرأة للانتخابات البلدية . فالدولة السعودية ، لا تريد أن تفرض على المجتمع ما يكره ويرفض . وهذا ما حصل في الكويت منذ ١٩٩٩ بالنسبة لترشيح وانتخاب المرأة الكويتية في المجالس البلدية والتشريعية .

٢- الحقيقة الثانية التي يقولانها سطرا الطبيبة السعودية أن «مغاليق» المرأة السعودية متأتية من ناحية أخرى من الرجل السعودي ذاته - شأنه شأن الرجل العربي الذي لا يريد مزاحمة ومنافسة من المرأة والمصاب بعقدة الذكورة - الذي تهيأ له أن ثعبانًا ضخمًا من نوع «الكوبرا» القاتلة قد دخل مجلس الشورى ، عندما طُرحت مذكرة د . آل الزلفة للنقاش . ووصف علي سعد الموسى حالة الهلع والخوف من هذا الثعبان بقوله : «أطرف ما في أخبار الأمس الثعبان الضخم الذي دخل قاعة مجلس الشورى بموعد مسبق فهرب الأعضاء مع الأبواب الجانبية . كلهم هرولوا إلى الخلف حين قدم أحدهم مذكرة للمجلس بخصوص مناقشة قضية قيادة المرأة للسيارة .» وأردف الموسى قائلاً : «هروبهم لم يكن

---

(١) داود الشريان ، «الحياة» ، لندن ، ٢٠٠٥/٥/٢٦ .

(٢) جريدة «الوطن» السعودية ، ٢٠٠٥/٥/٢٣ .

الطرفة الوحيدة ، لأن الطرفة الأطرف ، حين تتفق ثلاث صحف سعودية حاولت تغطية الجلسة ثم تورد أن الأعضاء أو بعضهم ، رفض الحديث إلى الإعلام حول هذه القضية ، وأن بعضهم علّق على الموضوع مع شرط جميل : ألا تفصح الصحيفة ، عن هويته» . هذا رغم أن مجلس الشورى السعودي الجديد يضم نخبة النخب من أبرز العلماء والمتخصصين في مختلف المجالات ، ومن ذوي الشهادات العالية والذين درس معظمهم في الغرب . ولو هُيئ للسعوديين انتخاب مجلس شورى لما أتوا بأفضل من هذه النخبة . والدليل ما حصل في الانتخابات البلدية الأخيرة التي اكتسحها التيار الديني/القبلي المتشدد ، ودفع فيها مليار ونصف المليار ريال سعودي لانتخاب ٢٣٦ عضواً في المجالس البلدية(١) . وتكاد هذه الانتخابات أن تكون من أغلى الانتخابات ، إذ بلغ متوسط إنفاق العضو ستة ملايين ونصف المليون ريال سعودي (مليون وسبعمائة ألف دولار) . كما كانت شعارات هذه الانتخابات مضحكة وبلهاء للغاية ، إذ وعد أحد المرشحين برصف الشوارع بالرخام ، ووعد آخر باقامة الحكومة الاليكترونية ، ووعد ثالث بالقضاء المبرم على البطالة والعنوسة . . الخ .

والرجل السعودي الخارج من النظام القبلي/الديني المتشدد ، مفروض عليه «مغاليق» من نوع آخر ، سببها التربية والإرث الثقافي والاجتماعي . وفي حالة زواج المرأة السعودية من زوج غير سعودي تنفك هذه «المغاليق» ، سيما وإن عاشت المرأة السعودية خارج مجتمعها ، كما نستنتج من رسالة الطبيبة السعودية .

عودة إلى طريق الديمقراطية السعودية

كثيرة هي الأحلام غير الواقعية عن طريق الديمقراطية السعودية . ومعظم الذين يكتبون عن طريق الديمقراطية السعودية يتحدثون عن «ربيع السعودية القادم» ، وكأن السعودية أصبحت في بنائها الاجتماعي كما هي دول أوروبا الشرقية بعد عام ١٩٨٩ وسقوط جدار برلين والاتحاد السوفياتي معه . وينسون أنهم يعيشون في السعودية بكل إرثها الديني والاجتماعي والسياسي والثقافي .

---

(١) علاء سالم ، مصدر سابق .

فائزة صالح أبا صحافية سعودية مقيمة في جدة، وتكتب لجريدة الكريستيان ساينس مونيتور، كتبت مقالاً في جريدة «الواشنطن بوست» (٢٠٠٥/٣/٢٧) تحت عنوان «القضية التي لا يستطيع السعوديون كسبها» قالت فيه: «من الصعب أن لا تشمل من نسيم الديموقراطية المنتشر عبر الشرق الأوسط. ربيع عربي كما يسميه المحللون، يبشر به عن طريق مظاهرات على مدار الساعة في لبنان، أصوات مطالبة في شوارع الكويت، مظاهرات نادرة في مصر، انتخابات في العراق، وإصلاح حتى هنا في المملكة العربية السعودية حيث أقيمت انتخابات بلدية هذا العام.» ولم تنتبه السيدة فائزة أبا أن المهم هنا ليس الانتخابات ولكن نوعية المنتخَبين، ومن يصل إلى المجالس البلدية عن طريق الانتخابات. المهم هو نوعية من وصل من خلال صناديق الاقتراع إلى المجالس البلدية ونوعية من وصل من خلال التعيين إلى مجلس الشورى. هناك التيار الديني/القبلي المتشدد، وهنا نخبة النخب التي تبدو ليبرالية إلى حد كبير. ولكن كلاً منهما لا يستطيع أن يفعل الكثير، لأن المجتمع السعودي لم يتهيأ بعد التهيؤ الاجتماعي المطلوب لأقل الاستحقاقات شأنًا وهو قيادة المرأة السعودية للسيارة. والمقارنة بين نوعية المنتخَبين في المجالس البلدية وفي مجلس الشورى، ترينا كم هي المسافة الطويلة والشاقة التي علينا أن نقطعها في الطريق إلى الديمقراطية السعودية.

«الزلفيون» والمسألة النسوية السعودية

عودة إلى موضوع (قيادة المرأة السعودية للسيارة). واهتمامنا بهذا الموضوع يعود إلى ذلك الرفض المدوي الذي تمّ للمذكرة التي قدمها عضوا مجلس الشورى السعودي محمد آل زلفة وعبد الله بخاري، والتي اعتبرت بمثابة «ثعبان ضخم» أُلقي في قاعة مجلس الشورى، فهرب الأعضاء فزعين منه، كما وصفه الكاتب السعودي علي سعد الموسى. وهذا الرفض والنقاش الذي دار حول المذكرة، يجب أن لا يثار في ضوء موضوع السماح أو غير السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، وأن يُحصر في هذه الزاوية الضيقة؛ بل علينا كمحللين أن نوسّع عدسة الكاميرا، ونوسّع دائرة النقاش إلى إمكانية أو عدم إمكانية التغيير والإصلاح. فالنظر لما جرى في مجلس الشورى (قيادة المرأة السعودية للسيارة) بهذا المنظار الضيق دون تخطيه إلى أزمة

التغيير والإصلاح ، هو من باب قُصر النظر الثقافي والفكري . ولعل هذا سبب عودتنا إلى هذا الموضوع الذي لا نعتبره إشكالية نسوية محدودة ، ولكنه جزء من إشكالية التغيير والإصلاح على النطاق الأوسع .

فهل سقط مشروع التغيير والإصلاح السعودي الذي ذهب ضحيته علي الدميني ومتروك الفالح وعيد الله الحامد ، بسقوط مذكرة آل زلفة وبخاري؟

وهل قضت رياح «الطوز» الغبراء ، على براعم خزامى الصحراء؟

النساء شقائق الرجال

لا داعيَ لأن نكرر احترامنا وتقديرنا للمذكرة الشجاعة التي قدمها محمد آل زلفة وعبد الله بخاري عضوا مجلس الشورى السعودي ، بخصوص فتح النقاش حول قيادة المرأة السعودية للسيارة وليس للطائرة ، فقد سبق وقادت سعودية طائرة دون ضجة تذكر . ولا جناح - فيما أعلم - على الطيّارات السعوديات من قيادة الطائرات ، حيث قوانين السماء تختلف عن قوانين الأرض ، علمًا بأن للمرأة نصف السماء كما لها نصف الأرض (النساء شقائق الرجال) . وكنا قد كتبنا في هذا الموضوع ، وركزنا على نقطة مهمة ، وهي أن ممانعة السعوديين حكومة وشعبًا ، ساسة ورجال دين ، لقيادة المرأة للسيارة ، ليست ممانعة سياسية أو دينية بقدر ما هي ممانعة اجتماعية . وردَّ كثير من الكتاب «الزلفيون» (نسبة إلى الذين أيدوا مذكرة آل زلفة وأنا منهم) على هذه النقطة بنقضها ، حين قارنوا المجتمع السعودي بالمجتمع الكويتي والمجتمعات الخليجية الأخرى التي سمحت بقيادة المرأة للسيارة منذ زمن .

فكان السؤال العريض :

لِمَ لا يُسمح للمرأة السعودية بذلك ، أسوة بالنساء الخليجيات الأخريات؟

القياس الفاسد

ليسمح لي هؤلاء «الزلفيون» ، بأن أقول لهم إن قياسهم ذاك «قياس فاسد» كما يقول أهل المنطق . فمعظم الذين كتبوا وأبدوا استغرابهم من عنت السعوديين تجاه قضية قيادة المرأة السعودية للسيارة أو تجاه أية قضية أخرى ، تدفع بالمجتمع السعودي

إلى الأمام نحو الحداثة ، لم يعيشوا في السعودية وربما لم يزوروها . ومن عاش فيها لم يمكث فيها المدة الكافية للتعرف عليها والحفر فيها بعمق لكي يصل إلى الينابيع . ومن كان من أهلها لم يقرأ أرض الواقع قراءة مبصرة وواسعة وجيدة . ويؤسفني أن أقول إن محمد آل زلفة نفسه - وهو أستاذ التاريخ العريق - عندما قدم مذكرته المثيرة للجدل ، لم يقرأ تاريخ المنطقة الاجتماعي جيدًا قراءة المحلل ، لا قراءة المُلقن لتلاميذه . ولعل هذا ما يفسر خيبة الظن بمذكرة آل زلفة التي أعرب عنها وزير الداخلية السعودي[1] . فالمجتمع السعودي رغم أنه يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الخليجي ، إلا أنه يختلف عن سائر المجتمعات الخليجية الأخرى . وله من المكونات التاريخية والدينية الخصوصية ما يجعله أكثر المجتمعات الخليجية خاصة ، والعربية عامة ، تشددًا ومحافظة وانغلاقًا كذلك ، بفضل عوامل جغرافية ودينية ، منها أن المجتمع السعودي مجتمع متفرد باعتباره مجتمع الوحي الإسلامي ، وأن هذا المجتمع مجتمع في غالبيته زراعي/رعوي ، وأن أكبر عدد من القبائل العربية في الجزيرة العربية تسكن فيه ، وأن هذا المجتمع لم ينتقل بعد كلية إلى المجتمع الحضري ؛ فهو ما زال في مرحلة ما بين البداوة والحضرية . ومنها أن هذا المجتمع هو من أكثر المجتمعات ذكورية في العالم وفي العصر الحديث . وهناك عوامل سياسية لعبت دورًا كبيرًا في تفرّد المجتمع السعودي بانغلاقه هذا الانغلاق منها ، التلاحم القائم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية ، وأن المجتمع السعودي لم يشهد عهودًا من الاستعمار والاحتلال الأجنبي . ومنها كذلك أن الأحزاب السياسية لم يكن لها مكان في المجتمع السعودي . ومنها أن النسبة الكبرى من المهاجرين من العالم العربي ومن جنوب شرق آسيا إلى السعودية كانت من دول ذات مجتمعات مغلقة ومتخلفة . وأخيرًا ، دور الإخوان المسلمين البارز في هذا التشدد وفي هذا الانغلاق ، والذين فروا من الديكتاتورية الناصرية وحكم حافظ الأسد ولجأوا إلى السعودية في الستينات والسبعينات والثمانينات .

---

(١) «إيلاف» ، ٢٠٠٥/٦/١٣ .

عوامل خصوصية المجتمع السعودي

١- علينا أن لا ننسى أن المجتمع السعودي هو مجتمع الوحي الإسلامي ، وهو مركز الدعوة الإسلامية ، وأن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، مركزان لا مثيل لهما للإشعاع الديني الإسلامي . وعلى البلد التي تقع فيها هاتان المدينتان وما تمثلان من تراث ديني ، مسؤوليات دينية لا حدود لها . ومهما حاولنا استخلاص الحداثة من الدين ، فإن الدين يبقى دينًا له ضوابطه . «فلا يمكن أن تقفز السعودية على شرعيتها التاريخية التي تقوم عليها ، ولا يمكن أن تتجاوز واقعها الجغرافي المقدس لدى المسلمين» (محمد عبد اللطيف آل الشيخ ، كيف يصنع القرار السياسي في السعودية؟ «الشرق الأوسط» ، ٢٠٠٥/٤/١٨) ومن هنا ، كان توحُّد وتفرُّد المجتمع السعودي لسوء الحظ ، أو لحسن الحظ .

٢- ما زالت السعودية مجتمعًا زراعيًا بدويًا رعويًا . وما زال هذا القطاع يشكل أكثر من خمسين بالمائة من السكان ، في حين أن هذا القطاع لا يشكل أكثر من ٢ بالمائة من سكان الكويت مثلاً[(١)] ، وأن معظم سكان المدن السعودية هم قبليون يسكنون المدن . وقد استبدلوا بيوت الشَعر ببيوت من حجر ، واستبدلوا الجمال بالسيارات ، والتمر واللبن بالرز الأمريكي «أنكل بنز» . وأصبح المجتمع السعودي بعد الطفرة النفطية مجرد «مجتمع البداوة المميكن»[(٢)] . أما القيم فما زالت هي قيم المجتمع القبلي الزراعي والرعوي . وما زال مجتمع المدن امتدادًا لمجتمع الريف[(٣)] . والانتقال من «القبيلة» و «العشيرة» إلى «الطبقة» و «الدولة» بالمعنى الحديث ، لم يتم بعد في السعودية . فالمجتمع السعودي ما زال «مجتمعًا عصبويا» يقوم على إعادة تأكيد الانتماء إلى القبيلة والعشيرة[(٤)] ، وأن «التصور النظري للأشياء لا يتم إلا عبر إدخالها في النسق القبلي ، وتصويرها بحسب النظام

---

(١) خلدون النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ص١٨٧ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، ص ٢٣ .

(٣) هشام شرابي ، البنية البطركية ، ص ٤٢ .

(٤) برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، ص٨٧ .

القبلي»[1] . كما أن التحوّل الذي حدث في حياة البداوة السعودية ، تحوّل سطحي ، وأن جهود الدولة السعودية لتحديث المجتمع البدوي انصبَّ على مجالين فقط : العمل في حقول النفط ، والجيش والحرس الوطني[2] . وهذا مؤشر على أن أخلاق المجتمع الزراعي البدوي الرعوي وقيمه وعاداته ما زالت هي المسيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على المجتمع السعودي ، رغم ارتفاع نسبة العاملين في مجالات الصناعات الخفيفة والخدمات العامة . ورغم عملية «الحراك الاجتماعي» المهمة ، التي حدثت في المجتمع السعودي تحت تأثير «المتغير النفطي» وعمليات الهجرة الواسعة للعمالة خلال السبعينات ، والتي أدت إلى «تسييل» المجتمع السعودي جزئيًا تحت ضغط «السَكرة النفطية» أو «المخدر النفطي»[3] ، الذي عاد الآن يمارس فعاليته بفعل ارتفاع أسعار البترول . ولكن هذا «التسييل» تمَّ من الخارج أي من الشكل ، في حين أن المضمون الاجتماعي بقي على حاله . وبقيت قيم المجتمع الزراعي الرعوي المستوحاة من عقلية ومعارف الحضارات الزراعية المشبعة بالأساطير والتفكير المضاد السحري الإيحائي هي المسيطرة ، كما يقول العفيف الأخضر . وتتمثل هذه القيم بالنسبة للمرأة في تشييئها وامتلاكها كامتلاك الأرض ، وأن أعزَّ ما يملك المجتمع الزراعي هو الأرض والعِرض . وعند التدقيق في مكونات المجتمع السعودي الحديث نرى أن العنصر القبلي داخل المدن هو المسيطر ؛ فقد سيطر على الإدارات الحكومية المهمة كالقضاء والعدل والدفاع والداخلية والأمن العام والحرس الوطني . في حين سيطر المدنيون الذين هم أصلاً إما من سكان المدن أو من المهاجرين العرب والآسيويين والأتراك على المراكز التقنية والفنية . وظل هذا النموذج من التوظيف معمولاً به حتى الآن .

٣- تحوي السعودية - وخاصة منطقة نجد والشرقية والجنوبية - أكبر كم من قبائل الجزيرة العربية ، سواء كان بعدد القبائل أم بعدد أفراد هذه القبائل . وهذه القبائل تقسم إلى قسمين : قبائل زراعية تقوم بفلاحة الأرض وقبائل رعوية . والقبائل

---

(١) عبد الله الغذامي ، القبيلة بوصفها نسقاً ذهنياً ، جريدة «الحياة» ، ١٩٩٧/٤/٢١ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق ، ص٢٤ .

(٣) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، ص ٢٢١ .

الرعوية تقسم أيضًا إلى قسمين : قبائل ترعى الأغنام وقبائل ترعى الإبل[1] .
وبعض هذه القبائل هي التي تحكم في بعض دول الخليج كقبيلة «عنيزة» (السعودية والكويت والبحرين) وبني إياس (أبو ظبي ودبي) وقبيلة القواسم (الشارقة وعجمان) وبني تميم (قطر) ، بل إن آل سعود تزوجوا من كثير من القبائل السعودية . وكما قال الأمير خالد الفيصل «فقلما تجد فردًا من آل سعود لا يكون خاله أو خال والدته أو خال والده من إحدى القبائل السعودية»[2] .
وتظل منطقة الوسط (مكة والمدينة وجدة) في السعودية الأكثر انفتاحًا اجتماعيًا ، رغم وجود المدينتين المقدستين فيها ، ورغم أنها ذات أسر محافظة معظمها جاء من تركيا ومن جنوب شرق آسيا . وهذا الانفتاح تأتى من كثرة الأجانب (يُطلق في السعودية على كل من هو غير سعودي أجنبي) الذين يزورون المدينتين المقدستين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) من أنحاء العالم كافة ، ونشاط التجارة فيهما نتيجة لذلك .

وأنا لا أوافق د . متروك الفالح في قوله : «إن فاعلية القبيلة في السعودية لم تعد واضحة إلا في مسألة الانتساب الاجتماعي وحل بعض المشاكل مثل الديّات . وتلك الأخيرة ليست أساسًا مسألة سلبية ، بل إنها قد تكون إضافة في إطار بعض التكوينات للمجتمع الاهلي»[3] . فالقبيلة في السعودية – كما هي في كل دول الخليج – ما زالت هي المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني ، وأن قيم القبيلة الاجتماعية ما زالت هي المسيطرة في السعودية ، رغم ما يقال من أن القبيلة فقدت فعاليتها السياسية .

٤- والنقطة المهمة التي يجب أن نلتفت اليها ، أن المجتمع السعودي وبقية مجتمعات الخليج العربي ، وكذلك المجتمع الأردني والعراقي ، لم تنتقل بعد من البداوة إلى الحياة الحضرية انتقالاً تامًا . فما زالت هذه المجتمعات في مرحلة بين البداوة والحضرية . وقد لاحظ العالمان الاجتماعيان ديفوس ماينر ، أن مرحلة الانتقال هذه تصاحبها مشكلات نفسية ، يصعب تجاهل أثرها في تكييف الفرد للحياة

---

(١) محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

(٢) صالح ناصر الخريجي ، شاعرنا ، ص٢٢٤ .

(٣) متروك الفالح ، المستقبل السياسي للسعودية في ضوء ١١ سبتمبر .

الجديدة ، وهو أمر متوقع نتيجة لاختلاف معايير السلوك والقيم ومتطلبات الحياة ، وأن الجانب العصي في هذه المرحلة ليس هو الجانب المادي أو الفني ، ولكنه الجانب الحضاري والاجتماعي[1] . ولعل هذا ما يفسر لنا تعثر التموضع الحداثي للمرأة الخليجية عمومًا ، والسعودية خاصة حتى الآن .

٥- لم تقم أنظمة سياسية في الخليج على تلاحم تاريخي تام بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية ، كما كان عليه الحال في السعودية . وغني عن القول إن الوهابية ، بوصفها حركة دينية سلفية متشددة ، لعبت دورًا كبيرًا في انغلاق المجتمع السعودي نتيجة لذلك ، كما لم تلعبه أية حركة دينية أخرى في العالم العربي . وقد أصاب النظام السياسي السعودي صداع كبير ، نتيجة لربط المؤرخين والباحثين بين الوهابية وبين نهوض بيت آل سعود السياسي ، خاصة بعد تزايد موجات الإرهاب في الشرق الأوسط من قبل سلفيين متشددين ، وُصفوا بأنهم استقوا أحد ينابيعهم من الوهابية . ومن هنا ، كان توحُّد وتفرُّد المجتمع السعودي ، لسوء الحظ ، أو لحسن الحظ .

٦- كان للاستعمار في العالم العربي عامة وفي الخليج خاصة دور إيجابي ، في انفتاح المجتمع على العالم ، وفي تبني هذه المجتمعات لبعض القيم الغربية ، وخاصة ما يتعلق بتموضع المرأة . والسعودية ، هي البلد الوحيد في العالم العربي ، الذي لم يُستعمر من قبل الغرب ، ولم يطأ أرضه حتى الآن بسطار عسكري محتل . وما الوجود العسكري المؤقت الذي شهدته السعودية ، أثناء الحرب العالمية الثانية (قاعدة الظهران) ، وفي ١٩٩١ ، إلا من ضمن ما كان يجري في الشرق الأوسط عمومًا . وعدم خضوع السعودية للاستعمار الطويل كباقي بلدان الخليج العربي ، أدى إلى مزيد من الانغلاق الاجتماعي والثقافي عن العالم ، رغم ما للاستعمار من مساوئ كثيرة معروفة . وبقيت السعودية حتى الآن نتيجة لذلك أكثر المجتمعات العربية ابتعادًا عن قيم الغرب الاجتماعية والثقافية . ومن هنا ، كان توحُّد وتفرُّد المجتمع السعودي ، لسوء الحظ ، أو لحسن الحظ .

٧- لقد لعبت الأحزاب العربية ، على فقرها السياسي والفكري ، دورًا اجتماعيًا أكثر

---

(١) محيي الدين صابر ولويس مليكه ، البدو والبداوة : مفاهيم ومناهج ، ص ١٤٦ .

أهمية من دورها السياسي في العالم العربي . فكان انتشار هذا الكم الكبير من الأحزاب في بلد كالأردن - مثالاً لا حصرًا - سببًا رئيسيًا في الانفتاح الاجتماعي ، وخاصة في العاصمة والمدن الرئيسية التي كان للأحزاب السياسية فيها نشاط ملحوظ . كذلك لعبت الأحزاب العلنية والسرية في الكويت وخاصة «حركة القوميين العرب» دورًا مهمًا في الانفتاح الاجتماعي الكويتي ، أكثر مما لعبته في الانفتاح السياسي . وهذا العامل المهم لم يوجد في السعودية . وظلت الأحزاب بعيدة عن المجتمع السعودي . ولم يتم إنشاء الأندية الثقافية والجمعيات الخيرية الاجتماعية ، والتي هي من عناصر المجتمع المدني ، إلا منذ مدة قريبة في الثمانينات والتسعينات . وهذه الأندية من أقدم أشكال المؤسسات الحديثة في المجتمع الخليجي عامة ، وقد بدأت الأندية أدبية- دينية ، ثم تطورت إلى جمعيات وأندية ثقافية ورياضية ، وبعضها تخصصية (الخريجون ، النساء . . .الخ) . ثم تداخلت معها في مرحلة ثانية بتشكل الجمعيات بمختلف أنواعها المهنية ، والنسائية ، والتخصصية[١] .

٨- لا شك أن المزج الاجتماعي بين المجتمعات العربية ، بفعل الهجرة والهجرة المعاكسة ، وخاصة بين المجتمعات المتقدمة اجتماعيًا وثقافيًا ، وبين المجتمعات التي دون ذلك ، قد ساعد على انفتاح هذه المجتمعات . وهذا ما شهدناه في الأردن مثلاً بعد عام ١٩٤٨ عندما هاجرت جموع الفلسطينيين إلى الأردن ، وتمّت الخلطة الاجتماعية الأردنية - الفلسطينية بين البدو والحضر ، والتي أنتجت النخب الحالية . وهذا ما شهدناه في دولة خليجية كالكويت - مثالاً لا حصرًا - التي انفتحت منذ الخمسينات على الفلسطينيين والمصريين خاصة ، مما أسهم في انفتاح الكويت الاجتماعي والثقافي . وتأخر وصول العمال والموظفين العرب إلى السعودية ، الذي بدأ بشكل كبير في السبعينات فقط ، خاصة بعد الطفرة النفطية ١٩٧٣ ، وبشكل محدود لم يتعدَ في عام ١٩٧١ أكثر من ١٨ بالمائة ، في حين كانت نسبة الهجرة إلى الكويت ٦٠ بالمائة[٢] . وقد لعب هذا العامل دورًا في انغلاق المجتمع السعودي على نفسه . ولعل مما ساعد المجتمع

---

(١) عبد النبي العكري ، الديمقراطية المعاقة في الخليج .

(٢) خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص١٢٧ .

السعودي على الانفتاح قليلاً ، هو هجرة المسلمين من جنوب وشرق آسيا وتركيا وأوروبا الشرقية إلى منطقة الحجاز (المنطقة الوسطى) بالذات التي تُعد ، اجتماعيًا ، أكثر انفتاحًا من منطقة نجد والمنطقة الشرقية (الدمام والخبر) والجنوبية (عسير وما حولها) . إلا أن المجتمع السعودي لم يستفد انفتاحيًا من الهجرة العمالية العربية في الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٣-١٩٨٢) إليه ، فيما لو علمنا أن النسبة الكبرى من المهاجرين كانت من اليمن (أكثر من ٤٠ بالمائة) المتخلف والمنغلق اجتماعيًا ودينيًا . في حين كانت هذه النسبة متدنية جدًا من المجتمعات المدنية الحديثة (مصر ١٢ بالمائة ، ولبنان وسوريا ٢ بالمائة فقط) وبلغت نسبة الآسيويين من باكستانيين وفيلبينيين ٢٠ بالمائة ، وهي دول متخلفة ومنغلقة اجتماعيًا أيضًا(١) .

٩- ساهمت استضافة السعودية للإخوان المسلمين الفارين من مصر ومن سوريا ، في الستينات والسبعينات ، ضمن حركة «التضامن الإسلامي» السياسية التي قادها الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز ، لكي تقف في وجه المد الاشتراكي/القومي/الناصري/البعثي ، في انغلاق المجتمع السعودي ، حيث نشرت وسيطرت عناصر جماعة الإخوان المسلمين على التربية والتعليم والإعلام ، وفرضت كتب سيد قطب وأفكاره على مناهج التعليم وسياسة الإعلام . كما إن انتشار التيار الديني بين الطبقات المتوسطة ، وبخاصة الفئات الدنيا المسحوقة ، قد ساهم أيضًا في هذا الانغلاق . وقد اشتد هذا التيار في السبعينات متزامنًا مع الثورة الاستهلاكية التي أعقبت زيادة أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ ، رغم أنهما في الواقع يمثلان تيارين متناقضين متعارضين(٢) .

١٠- وأخيرًا ، فات الكثيرين ملاحظة ، أن المجتمع السعودي هو أعرق المجتمعات الإنسانية المعاصرة ذكوريةً ، وأن السلطة والهيمنة والسطوة الذكورية البطركية/الأبوية الموجودة في المجتمع السعودي ، لا يوجد مثيل لها في أي مجتمع آخر في العالم . علمًا بأن المرأة تمثل أكثر من خمسين بالمائة من عدد السكان . والمرأة منذ نعومة أظافرها معزولة عن الرجل في المجتمع السعودي

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .

بشكل لا مثيل له في أي مجتمع من المجتمعات . وهي مُكرّسة للعَلَف والخَلَف فقط (مكانك تُحمدي) . وهذا أدى إلى أن يصبح المجتمع السعودي كمجتمع بطركي/أبوي وذكوري مقاومًا للتغيير . وهذه خاصية أساسية من خصائص المجتمع الذكوري بمعنييها الديني والقومي على السواء[١] . ومجلس الشورى السعودي الذي التهمه «ثعبان آل زلفة والبخاري» ، ليس فيه امرأة واحدة تدافع عن حقوق المرأة . كما إن المرأة مغيّبة في كل الشؤون العامة . وباعتراف النساء السعوديات ، فإن المرأة السعودية تعيش ضمن مجتمع تسوده أعراف وعادات وتقاليد وهيمنة سلطة المجتمع الذكوري بالكامل ، وذلك نتيجة للخلط القائم بين مبادئ الدين الإسلامي الذي أعزّ المرأة وكرّمها ، وبين تلك الأعراف والتقاليد والعادات المجتمعية المقيتة والبالية[٢] . وهو ما سبق وقلناه ، من أن إشكالية المرأة السعودية وتموضعها الحالي ، ناشئ عن القيم الاجتماعية وليست الدينية بالدرجة الأولى . ويؤكد الشيخ محمد تقي باقر ، أن «المجتمع الذكوري هو الذي ظلم المرأة لا الإسلام ، وان المرأة في ظل الإسلام محترمة ومكرّمة وليس عليها تكليف أو واجبات ما عدا التبعل . وهذا يعني أنها الأولى والأخيرة في بناء جذور المجتمع الإسلامي . وعلى الرجل أن يُهيئ سائر الأسباب لإسعادها وخدمتها . وهي بنص القرآن أرفع مقامًا من الرجل بدرجات ، وأنها الطريق إلى الله . فالله لا يتقبل دعاء الأعزب»[٣] . وقيم المجتمع الذكوري/القبلي في السعودية ، فيما يخص المرأة ، تتركز في حجب النساء ودونية الأنثى ، التي لخصها الشاعر الفيلسوف أبو العلاء المعري بقوله ، إن «النساء حبال غي» . وعلينا أن ننتبه ، أن قيم المجتمع الذكوري/القبلي في السعودية وفي العالم العربي عمومًا ، هي مثار قلق الأوساط الغربية عمومًا ، ومثار سخطهم على المجتمعات والأنظمة العربية ، وأن قضية المرأة أصبحت اليوم تستأثر باهتمام المجتمع الدولي ، لما تعانيه من حيف في المجالات الاجتماعية والسياسية ، ومن دونية وإقصاء . وهذا يعود إلى جذور تاريخية وأنظمة اجتماعية متعاقبة ، كرّست تسلط المجتمع

(١) هشام شرابي ، مصدر سابق ، ص٥٨ .

(٢) نوال اليوسف ، المرأة السعودية وحقها الحواري .

(٣) موقع المسلم الحر ، على الانترنت .

الذكوري ، الذي لا يعترف بقيمة عمل المرأة بحجة القوامة ، أو ذريعة الفوارق البيولوجية . فتعززت مكانة المرأة بصدور الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ، ثم بانعقاد مؤتمرات دولية انطلاقًا من مؤتمر نيروبي ١٩٨٥ ، ووصولاً إلى مؤتمر بكين ١٩٩٥ ، الذي اعتمد استراتيجية النهوض بالمرأة والقضاء على كل أشكال التمييز القائمة على الجنس والعرق ، كما تقول الباحثة المغربية فاطمة وريط . وتكاد تتفق تقارير المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، على أن المرأة السعودية ، تمثل نموذجًا فريدًا في سياسات الاضطهاد القائمة على الجنس (ذكور/إناث) . وهذا الاضطهاد القائم على أضلاع متعددة : سياسية وثقافية واجتماعية ، يأتي في ظل تواضعات محلية ، على اعتبار أن حقوق المرأة جزء اعتيادي وغير جدير بالاهتمام والملاحظة ، وخصوصًا حين ينظر اليه في سياق نقص الوعي الحقوقي وسط النساء السعوديات ، الذي ساهم بدرجة كبيرة في تكريس الاختراقات المتكررة ضد حقوق المرأة . ولا يغيب عن بالنا ، بأن المجتمع السعودي الذكوري ، كأي مجتمع آخر ، هو مجتمع أحادي . وقد انعكست هذه الأحادية في المجتمع الذكوري التقليدي إلى أحادية في الحياة الدينية والسياسية[1] .

المذكرة الشورية ليست موضوعًا عابرًا

إذن ، فموضوع طرح مذكرة السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة أو عدم السماح ، ليس موضوعًا عابرًا ، ومجرد مذكرة شورية ، أصبحت حديث مصاطب المساء ، ومجالس القهوة العربية المُرّة ، منفصلاً عن الحراك الإصلاحي التعليمي والتربوي والسياسي والاقتصادي في السعودية ، بل هو خيط رفيع أو غليظ ، في ذلك النسيج الإصلاحي الأعم والأشمل . ومن هنا تأتي أهميته وحيويته .

---

(١) حسن حنفي ، النساء بين الغياب والحضور ، جريدة «الزمان» ، ٢٠٠٤/٢/١١ .

لماذا يكفي ضحكاً على ذقون الفلسطينيين؟

-١-

مسألة مهمة وشاقة على محمود عباس أن يكون فيها قاطعًا وصريحًا وواضحًا ، وهي التي سوف تنقل محمود عباس الزعيم الفلسطيني من خانة القبلية السياسية العربية إلى خانة الحداثة السياسية ، ومن خانة التشنج العُصابي الهاذي إلى خانة الواقعية السياسية الرشيدة ، ومن خانة الانصياع لحكم الشارع الفلسطيني ، الجائع والعاري والفاقد للأمل ، إلى خانة الاحتكام للرأي العام العالمي والمجتمع الدولي الذي يشكل الورقة الرابحة الوحيدة بيد الفلسطينيين العقلاء ، ومنهم محمود عباس ومدرسته الفلسطينية السياسية التي من أبرز ملامحها ، وبكل إيجاز ، حلُّ القضية الفلسطينية على طاولة المفاوضات ، وليس من خلال فوهة البندقية ، كما يقول الفلاحون الماويون الشيوعيون الصينيون والأصوليون الدينيون والقوميون الفلسطينيون ، الذين يلتقون في الكفاح المسلح مع أساليب الحرب الباردة ، وما قبل انهيار جدار برلين ، ومن قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ، ولا يرون التغيرات السياسية الهائلة التي حصلت بعد ١٩٩١ ، وبعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

المسألة المهمة والشاقة التي بدأ يتصدى لها محمود عباس بقوة ، هي مسألة عودة الفلسطينيين في الشتات إلى وطنهم ، أو ما يطلق عليها «مؤامرة التوطين» ، وتصريحه للصحافة[1] بأنه لا يمانع إطلاقًا في منح الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية جنسيات الدول التي يقيمون فيها ، مع الاحتفاظ بحق العودة لمن يشاء أن يعود ، عندما تتيسر له العودة ، وتُفتح طريقها مستقبلاً .

(١) جريدة «الراية» ، الدوحة ، ٢٠٠٥/٧/١٢ .

مسألة عودة الفلسطينيين في الشتات والمزروعين في مخيمات ، منذ ما يزيد عن نصف قرن من الزمان وفي معيشة حقيرة وزرائب أشبه بزرائب الحيوانات في المخيمات ، هي مسألة يُلام عليها المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن وإسرائيل والعرب والدول العربية المستضيفة لهؤلاء الفلسطينيين ، الذين يُقدر عددهم في هذه الدول وفي دول الخليج وفي بقية أنحاء العالم العربي بستة ملايين نسمة ، منهم مليونان في الأردن وحدها ، وقد (جُنِّس معظمهم) ، باعتبار أن المرأة الفلسطينية من أكثر النساء العربيات ولادة وإنجابًا للأطفال لكي يكونوا وقود حروب الاستنزاف والعلميات الانتحارية ، التي تقوم بها الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة .

لقد أدرك قسم من عقلاء القيادة الفلسطينية استحالة عودة كل فلسطينيي الشتات إلى أوطانهم الأصلية . فدعا مستشار ووزير عرفات السابق لشؤون القدس - مثالاً لا حصرًا - زياد أبو زياد في عام ٢٠٠٢ إلى التنازل عن حق العودة إلى إسرائيل ، كما اقترحت «مجموعة زياد ابو زياد» في «منتدى الشرق الأوسط» التابع لجامعة كاليفورنيا ، وشارك فيه إسرائيليون أغلبهم من مركز «يافي للدراسات الاستراتيجية» في جامعة تل أبيب ، وإلى جانبهم شخصيات عامة وأكاديمية من فلسطين ومصر والأردن وإيران وأمريكا ، متجاوزة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ . فقيَّدت هذا المبدأ ، واقترحت حق العودة من خلال عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكل الأماكن التي ستسلمها إسرائيل في إطار معادلة تبادل المناطق . وهي صحوة ، وإن جاءت متأخرة ومن صوت أحادي ، بعد أن ارتكب العرب آثام الصمت على هذه المشكلة ، وبعد أن تفاقت مشكلة عودة النازحين التي أصبحت ككرة الثلج تكبر يومًا بعد يومًا كلما تدحرجت ، إلا أنها تصبُّ في التفكير العقلاني والمسلك السياسي الواقعي للقيادة الفلسطينية ، وبشائر استراتيجية جديدة للفكر السياسي الفلسطيني .

وفي محادثات طابا بين إسرائيل والفلسطينيين بداية عام ٢٠٠١ ، جاء القرار المتعلق بتشكيل «لجنة مصالحة ومبادئ» لحل مسألة اللاجئين ، ونصٌ على : «أولئك اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم سيسمح لهم ذلك في أقرب وقت ممكن» . كما نصٌ على «أولئك الذين لا يرغبون في العودة

يستحقون التعويض لقاء أملاكهم ، وفقًا لقواعد القانون والعدل الدولية» .

بالمقابل ، رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذا التفسير ، من خلال تحليل قانوني موجود على موقعها على الإنترنت على نحو لا يقبل التأويل . وهذا التحليل القانوني يقول ، بأنه «لا يوجد أي ميثاق دولي ، أو قرار للأمم المتحدة بما في ذلك القرار ١٩٤ ، يُقرُّ بأن للفلسطينيين الحق في العودة إلى الأراضي السيادية لدولة إسرائيل» . وقالت روت لبيدوت ، الأستاذة في الجامعة العبرية والمستشارة في وزارة الخارجية سابقًا ، والتي مثلت إسرائيل في لجنة تحكيم مسألة طابا بين المصريين والإسرائيليين «إن القرار لا يعترف بالحق ، بل يوصي بالسماح للفلسطينيين الراغبين في ذلك بالعودة إلى منازلهم . كما أن مضمون القرار ٢٤٢ هو الأرض مقابل السلام» . ورغم ذلك لم يمنع هذا التفسير الحكومات الإسرائيلية من تحويله إلى المرجعية بالنص الإنجليزي وبالتفسير الإسرائيلي لحل النزاع حول «أراضٍ محتلة» .

-٣-

إن العرب يعلمون ، والقادة الفلسطينيين يعلمون ، وقادة الفصائل الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة يعلمون ، والرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة واليمين واليسار الإسرائيلي يعلم كذلك ، أن عودة هذه الملايين (ستة ملايين الآن في الشتات) إلى إسرائيل والضفة الغربية وغزة ، هو من سابع المستحيلات ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن عودة هؤلاء جميعًا إلى إسرائيل والى فلسطين ما قبل ١٩٤٨ معناه القضاء على الدولة العبرية والاطاحة بها سكانيًا . إذ إنهم سيصبحون بعد فترة قصيرة هم الأكثرية في فلسطين ، وبالتالي سوف يطالبون بالحكم والدولة . إضافة إلى أنهم سوف يشكلون عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا وتعليميًا وصحيًا على الدولة العبرية ، مهما حاول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أن يتبرعا بالأموال . وهذا ما لن يقبل به المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن أو أية صفة شرعية في العالم ، بعيدًا عن كل عواطف العرب والمسلمين وجمعيات حقوق الإنسان . .الخ .

٢- إن عودة هؤلاء جميعًا إلى الضفة الغربية وغزة ، سوف يُربك السلطة الفلسطينية

إلى عشرات السنّوات القادمة ، فيما لو علمنا أن السلطة الفلسطينية ترثُ الآن شعبًا في قاع قائمة شعوب الأرض ، بعد أن بلغت عنده نسبة البطالة أكثر من ستين بالمائة ، وخط الفقر تجاوز الخمسين بالمائة ، ومعدل دخل الفرد السنوي لا يتجاوز خمسمائة دولار سنويًا . ولو قبلت السلطة الفلسطينية باستيعاب ملايين الفلسطينيين في الشتات ، فمعنى هذا زيادة كل هذه الكوارث على الشعب الفلسطيني بنسب عالية ، مما يهدد بانفجار حقيقي في المجتمع الفلسطيني ، لا يُحمد عقباه . زيادة على ذلك فسوف ترتفع أسعار الأراضي والعقارات إلى درجة لا يقدر الفلسطيني فيها على العيش بأكثر من مائة سنتيمتر مربع!

٣- كان فلسطينيو ١٩٤٨ هم دُعاة العنف ودُعاة الكفاح المسلح ضد إسرائيل ، وضد قرارات التسوية الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة . وهم بذلك قد أضروا بحق العودة ، بحيث أصبح كل عائد محتمل إلى فلسطين ما قبل ١٩٤٨ ، هو قنبلة موقوتة ومتفجرة . وهو ما عبّر عنه محمود عباس حين قال في محاضرة بدعوة من اللجان الشعبية بقطاع غزة في ٢٠٠٢/١٢/٢٠ : « لقد أضرَّ عرب ١٩٤٨ بحق العودة على وجه الخصوص . فالإسرائيليون سيقولون مثل هؤلاء العرب لا نريد المزيد منهم عندنا» .

٤- أن نسبة مئوية ليست ضئيلة من فلسطينيي الشتات ، لن يقبل بالعودة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية أو إلى غزة في ظل الأوضاع القائمة الآن ، وصعوبة الحياة وقلة فرص العمل ، وخاصة من يعمل من هؤلاء في الخليج ، وفي أوروبا وأمريكا ، ومن له أعمال ومصالح تجارية وعقارية في باقي الدول العربية التي يوجد فيها فلسطينيو الشتات . وفي ظني أنه لو خُيّر الشباب الفلسطيني بين فلسطين وإسرائيل من جهة وبين أوروبا أو كندا أو استراليا أو أمريكا ، لاختاروا الخيار الثاني . ونحن نشاهد الآن هجرة معاكسة من إسرائيل والعالم العربي إلى الغرب . كما نرى أن الشباب العربي الذي لم يسبق أن هاجر ، يسعى الآن ، ويفعل المستحيل من أجل الهجرة إلى أوروبا وأمريكا واستراليا ، لضيق العيش في العالم العربي وضيق فُسحة الأمل .

٥- نكران الوثائق الفلسطينية لحق العودة مثل :

- وثيقة (يوسي بيلين ـ محمود عباس) ١٩٩٦ ، والتي سُميت «مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي» .

- وثيقة (عامي أيلون ـ سري نسيبة) ٢٠٠٢ .
- وثيقة جنيف (يوسي بيلين ـ ياسر عبد ربه) ٢٠٠٣ والتي سُميت «مسودة اتفاقية للوضع الدائم» .

وكذلك اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي لم تعترف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها ، بل إنها لا تأتي على ذكر كلمة العودة ، وتتحدث عن خيارات أخرى أمام اللاجئين تسميها مكان إقامة دائم . كما إنها حددت الخيارات المتاحة للاجئين لاختيار واحد منها لسكنهم الدائم ، إما بالتوطين حيث هم في البلدان العربية ، أو في مناطق أخرى كخيار أول ، دون الأخذ في الاعتبار إرادة اللاجئين ورغبتهم ، أو سيادة الدول التي سيفرض عليها التوطين . والخيار الثاني ، هو الهجرة إلى بلدان أجنبية ، وربط ذلك بموافقة هذه البلدان ، على الأعداد التي تستطيع استيعابها ، والشروط التي تضعها لقبول الهجرة إليها . والخيار الثالث ، اختيار مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية كأماكن سكن دائم لهم ، دون الأخذ بالاعتبار قدرة هذه المناطق على الاستيعاب . ودون أن تستبعد تدخل إسرائيل لتحديد أعداد هؤلاء ونوعيتهم ، الذين يسمح لهم بالعودة إلى مناطق السلطة بما لا يهدد أمن إسرائيل ، وما لا يؤثر على الوضع الديموغرافي الذي تعلن إسرائيل تخوفها منه ، حين يصبح عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية[١] أكثر من عدد اليهود . وهو أحد الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل في رفض عودة اللاجئين[٢] .

٦- وأخيرًا ، فقد كانت هناك عدة عروض سابقة لحل مشكلة اللاجئين ، ومن ضمنها ما عرضه بن غوريون عام ١٩٤٩ في مؤتمر جنيف من السماح لعشرين بالمائة (١٠٠ ألف لاجي فلسطيني) بالعودة إلى فلسطين . وكان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين عام ١٩٤٨ لا يتجاوز نصف مليون

(١) الضفة الغربية وقطاع غزة ، والأراضي التي تقوم عليها دولة إسرائيل .

(٢) عبد الله الحوراني ، حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية .

لاجئ[1] . ونتيجة لإهمال الفلسطينيين والعرب الحلول التدريجية لقضية اللاجئين ، وإصرارهم على عودة الكل دون استثناء ومرة واحدة ، تضاعف عدد اللاجئين عدة مرات بحيث يُقدر عددهم في عام ٢٠٠٤ بحوالي أربعة ملايين لاجئ[2] ، أصبحت مشكلتهم عسيرة بتراكم السنوات ، وبانفجار القنبلة السكانية الفلسطينية ، وبهمة الرجال والنساء الفلسطينيات[3] ، رغم الفقر والجوع والبطالة والسكن في المخيمات ، طيلة أكثر من نصف قرن .

-٤-

إذن ما العمل ، مع وجود استفتاء «المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحيّة» برئاسة د. خليل الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان بخصوص حق العودة . وبناءً على النتائج التي خرج بها الشقاقي في الضفة الغربية ولبنان ، والتي تقول : إن أقل من ١٠٪ من المستفتيين يرغبون في العودة إلى بيوتهم الأصلية ، وفقًا للقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ؟

لا حل متوافرًا الآن وفي المستقبل القريب ، إلا أن تقوم الدول العربية بتجنيس الجزء الأكبر من الفلسطينيين في الشتات ، كما دعا وسمح محمود عباس في تصريحه ، الذي أثار جدلاً ولغطًا كبيرًا في الشارع العربي . وهو أول مسؤول فلسطيني يطالب بتجنيس الفلسطينيين كحل عقلاني لمشكلة الشتات الفلسطيني . وكلمة «تجنيس» هنا ، تعني في القاموس السياسي الواقعي «التوطين» ، بكل صراحة ووضوح ، سيما ، وأن أسوأ حال عربي هو أفضل من الحال الفلسطيني في غزة والضفة الغربية . وما استعمال كلمة «تجنيس» هنا إلا من باب «المجاز السياسي»

---

(١) هناك أرقام عربية ويهودية متضاربة تبدأ من ٩٤٠ ألفاً حسب التقديرات العربية ، و٦٧٠ ألفاً حسب تقرير الخارجية البريطانية ، وتنتهي عند ٥٢٠ ألفاً حسب الملفات الإسرائيلية . وهناك أكثر من عشرين رقماً متضارباً حول هذا العدد . وكذلك الحال بالنسبة لعدد النازحين في ١٩٦٧ . أنظر : مشكلة التعداد ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .

(٢) اضافة إلى اثنين مليون لاجيء يحملون الجنسية الأردنية الآن .

(٣) معدل عدد الأطفال للأم الفلسطينية ستة أطفال .

الديبلوماسي . وقد سبق أن عرض العراق في الماضي توطين مليوني لاجىء . وآمل أن لا يتراجع العراق عن ذلك الآن ، رغم الموقف المشين من الشارع الفلسطيني من انهيار حكم صدام حسين . كما إن هناك دولاً عربية ، وخاصة دول الخليج ، تحتاج إلى هذه الأيدي العاملة من الفلسطينيين والفنيين والمدرسين . . الخ . وهذا ما قاله الليبراليون العرب الجُدد ورددوه في كثير من المحافل الإعلامية العربية بكل شجاعة وإقدام وببصيرة سياسية واقعية نافذة . واعتبروا أن كل سياسي عربي يعارض التوطين ، يتاجر بالقضية الفلسطينية ، لأنه يضحك على العالم وعلى ذقون الفلسطينيين في رفضه لمبدأ التوطين ، الذي هو الحل العملي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . والسياسيون العرب (اللبنانيون خاصة) يرفضون مبدأ التوطين لأسباب كثيرة ، منها تجنب خلخلة أو زعزعة التركيبة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الطائفية أو الدينية لمجتمعاتهم بإدخال عنصر جديد على هذه المجتمعات . فلبنان مثلاً ، يخاف من زيادة عدد المسلمين ، فيما لو تمَّ التوطين ، بما يترتب عليه اختلال سياسي كبير . ولكن لبنان في هذه الحالة ممكن - لو أراد - أن يوطنّ نسبة متساوية من المسلمين والمسيحيين ، دون أن يخلّ بالتركيبة الاجتماعية اللبنانية . وقد يتهم الكثيرون بأن دعوة التوطين دعوة استعمارية صهيونية كالعادة . . الخ ، كما قال الشارع الأردني مؤخرًا ، عندما عُرض مشروع توطين مليونين من النازحين في الأردن ، مقابل ٤٠ مليار دولار ، تُدفع للأردن على مدى خمس سنوات ، وتحيل الأردن إلى جنات نعيم ، فيما لو لم توضع هذه المليارات في جيوب السياسيين الفاسدين وحساباتهم . وسمعنا شعارات مثل : «الأوطان لا تباع بالأثمان» ، في حين أن جزءاً كبيرًا من الأراضي الفلسطينية ، تم بيعها من قبل عرب وفلسطينيين لليهود قبل ١٩٤٨ وبعد ذلك .

يقول الباحث الفلسطيني د . محسن محمد صالح في بحثه (هل باع الفلسطينيون أرضهم؟) :

«كانت هناك أملاك إقطاعية ضخمة لعائلات حصلت على هذه الأراضي ، خصوصًا سنة ١٨٦٩ عندما اضطرت الدولة العثمانية لبيع أرض أميرية لتوفير بعض الأموال لخزينتها ، فقامت بشرائها عائلات لبنانية غنية . فقد باعت هذه العائلات ما مجموعة ٦٢٥ ألف دونم لليهود (الدونم ألف متر مربع) . وباعت عائلة سرسق اللبنانية أكثر من ٢٠٠ ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر للصهاينة . وتكررت المأساة عندما

باعت عائلات لبنانية أخرى حوالي ١٢٠ ألف دونم حول بحيرة الحولة شمال فلسطين ، كما باعت أسرتان لبنانيتان أراضي وادي الحوارث (٣٢ ألف دونم) . ومن العائلات التي قامت ببيوع كبيرة للأراضي لليهود في أثناء الاحتلال البريطاني : آل سلام ، وآل تيان ، وآل قباني ، وآل يوسف ، والصباغ ، والتويني ، والجزائرلي ، وشمعة ، والقوتلي ، والمارديني ، وكلها أسر لبنانية أو سورية ، وقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي باعها الملاك الإقطاعيون الغائبون خارج فلسطين خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٦ ما نسبته ٥٥,٥٪ مما حصل عليه اليهود من أراض زراعية . أما مجموع ما تسرب إلى أيدي اليهود من أراض باعها لهم فلسطينيون خلال الاحتلال البريطاني ، فكان حوالي ٢٦٠ ألف دونم» . ويقول المؤرخ السيد حسن الأمين إن «٢٦١٤٠٠ دونم هي مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود من عرب فلسطين . وإن ٦٢٥٠٠٠ دونم هو ما باعه الإقطاعيون من بعض اللبنانيين والسوريين» . أما المصادر الصهيونية فتقول ، طبقًا لإحصائية الوكالة اليهودية ، إن اليهود اشتروا ٥٢,٦٪ من الأراضي من كبار الملاك الغائبين غير الفلسطينيين ، و ٢٤,٦٪ من كبار الملاك الحاضرين الفلسطينيين ، و١٣,٤٪ من الكنائس والشركات الأجنبية ، أما نصيب الفلاحين المرهقين ضريبيًا فكان ٩,٥٪ من الأراضي المباعة» .

فإلى متى يضحك السياسيون العرب والفلسطينيون على ذقون الشعب الفلسطيني برفع شعار عدم التوطين ، والذي هو من جملة الشعارات الرومانسية الخيالية التخديرية غير الواقعية ، والتي رهنت الشعب الفلسطيني في المخيمات الحقيرة والقذرة ، أكثر من نصف قرن إلى الآن؟

لماذا عاد الوعي السياسي الفلسطيني:
حماس نموذجاً؟

-١-

منذ أكثر من ثلاث سنوات ومجموعة من المفكرين الليبراليين العرب الجُدد يقومون بالدعوة إلى عودة الوعي السياسي الفلسطيني، والتأمل مليًا بما يجري على أرض الواقع الفلسطيني والعربي والدولي من تغيرات متسارعة، ومحاولة إعادة النظر في الطروحات من اليمين واليسار بشأن القضية الفلسطينية.

لقد نادينا في السابق، بأن لا وسيلة لتسييس جماعات أصولية مسلحة كـ «حماس» غير الإقناع والحوار والتعامل معها بالتي هي أحسن، وليس بالتي هي أخشن كما كان يطالب شارون واليمين الإسرائيلي الأصولي، ومحاولة إضاءة الطريق السياسي الفلسطيني أمام هذا التنظيم وغيره من الفصائل الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة، وذلك لتفادي الوقوع في الحرب الأهلية التي كان الأصوليون من دينيين وقوميين يراهنون عليها بعد نجاح محمود عباس في انتخابات الرئاسة الفلسطينية، وتبنيه للحل السياسي لا الكفاحي المسلح للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وإن مطالبة اسرائيل بقمع مثل هذه التنظيمات بالقوة لن يجدي نفعًا، بل سيزيد من حدة مثل هذه التنظيمات وغلوائها، ويبعدها عن الطريق السياسي وممارسة اللعبة الديمقراطية مع الفصائل الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها «فتح».

لقد نجح محمود عباس السياسي المحنك فيما فشل فيه عرفات من قبل. واستطاع عباس أن يُقنع «حماس» والفصائل الأصولية المسلحة الفلسطينية الأخرى بأن الظروف قد حانت الآن لإنهاء «الكفاح المسلح»، والانتقال إلى العمل السياسي

المنتج نتيجة لمعادلات سياسية جديدة كثيرة قامت في المنطقة ، واستوجب في ضوئها إعادة النظر في التعامل مع القضية الفلسطينية على خلاف ما كان سابقًا ، ومن أبرزها تحرير العراق ، ورحيل عرفات ، والانتخابات الرئاسية الفلسطينية ، وانسحاب سوريا من لبنان ، وتعهد الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية بقيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، تعهدًا شديد الالتزام لم يسبق له مثيل ، ووضع الإدارة الأمريكية الحالية جزءًا كبيرًا من ثقلها في السياسة الخارجية إلى جانب القضية الفلسطينية وضرورة قيام الدولة الفلسطينية ، وإقرار الكنيست الاسرائيلي لخطة شارون بالانسحاب من غزة ، وموقف أوروبا وأمريكا من أكبر فصيل أصولي مسلح وهو «حزب الله» ، والضغوط العالمية التي يتعرض لها من مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وقطار الإصلاحات السياسية الذي بدأ يمر بالمحطات العربية الواحدة بعد الأخرى ، والحِراك الديمقراطي الكبير الذي انتشر في العراق ولبنان ، وبدأ بالانتشار في مصر ببطء ولكن بثبات .

-٢-

ما هي «العصا السحرية» التي استعملها محمود عباس لكي يقنع «حماس» وغيرها من الفصائل الأصولية الفلسطينية المسلحة بالتهدئة ، ثم بالاشتراك في الانتخابات البلدية التي فازت فيها «حماس» فوزًا كبيرًا ثم بالانتخابات التشريعية القادمة التي أعلنت «حماس» بأنها ستشترك فيها رغم رفضها لها في السابق ، ثم الحوار مع السلطة الفلسطينية في مؤتمر القاهرة على تمديد فترة التهدئة ، وهذه كلها هي الاسم الحركي الواضح والصريح لعبارة (التطبيع السياسي) وبدء (مسيرة السلام) وإلقاء السلاح تدريجيًا ، والانخراط في الحياة السياسية الفلسطينية ، والاشتراك في الانتخابات التشريعية بعد أن كانوا رافضين في ظل الاحتلال ، بل هم من يشجعون «فتح» ويحذرونها من عدم تأجيل الانتخابات في ٢٠٠٦/١/٢٥ ، وتسليم مهمة الدفاع العسكري لقوى الأمن الفلسطيني ، حيث دولة واحدة ، وسلاح واحد؟

فما الذي قام به محمود عباس خلال فترة توليه رئاسة الوزراء في ٢٠٠٣ وخلال توليه رئاسة السلطة الفلسطينية في ٢٠٠٥ ، والذي استطاع أن يقنع به سائر الفصائل الفلسطينية المسلحة بوجوب العمل السياسي ، ويعيد الوعي السياسي للفلسطينيين

كافة خلال هذه المدة القصيرة من ممارسة سلطاته .

لقد قام محمود عباس بخطوات كثيرة منها :

١- لجأ محمود عباس إلى الإقناع بالتي هي أحسن وليس بالتي أخشن كما تمنّى عليه شارون من قبل لإشعال حرب أهلية فلسطينية بعد رحيل عرفات كما كان متوقعًا ، وكما تساءل الجميع : من يملأ الفراغ الذي تركه عرفات؟ فتبين أن عرفات لم يترك فراغًا فلسطينيًا برحيله ، وإنما الفراغ الفلسطيني كان - كما تبين لنا بعد رحيله - كان بوجوده على رأس السلطة الفلسطينية ، وما إن رحل حتى تحرك القطار الفلسطيني ، وقطع خلال ثلاثة أشهر ما لم يقطعه في ثلاث سنوات .

٢- لجأ محمود عباس إلى عملية التنوير العقلاني والواقعي السياسي لمخاطر العمليات الانتحارية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية ، وأثرها على سمعة الحق الفلسطيني الشرعي في المحافل الدولية والرأي العام العالمي ، الذي يُعدّ الدعامة الكبرى للحق الفلسطيني ، وإثبات بأن الدولة الفلسطينية القادمة هي دولة حامية للسلام ، وليست دولة مليشيات مسلحة تهدد السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

٣- قام محمود عباس بتوعية الشارع الفلسطيني توعية عقلانية تقول بأن العمليات الانتحارية الفلسطينية تصبُّ في نهاية المطاف في صالح اليمين الإسرائيلي المتطرف في حزب الليكود ، وتساعد الصقور في هذا الحزب على مزيد من التمسك بالأراضي المحتلة والتنكيل بالشعب الفلسطيني ، وأن مثل هذه العمليات الانتحارية تساعد هؤلاء الصقور ، وعلى رأسهم شارون ونتانياهو ، على تنفيذ مخططاتهم ، ويعطي اسرائيل هامش مناورة ومراوغة كبير للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية .

٤- بدأ محمود عباس بإنشاء خطاب نقدي للذات وللأداء الفلسطيني بعد أن سكت صوت الرصاص قليلاً . ولقد كان من مهمات القيادة الفلسطينية السابقة أن لا يسكت صوت الرصاص (الملعلع) حتى لا يُتيح لصوت النقد الذاتي أن يُسمع . فرأينا كيف قام المجلس التشريعي بنقد السلطة التنفيذية ، وحجب الثقة عن وزارة قريع الأولى التي تم تشكيلها ، ولم يمنح هذه الحكومة الثقة إلا بعد تبديل الوجوه القديمة والحرس القديم بوجوه جديدة ذات كفاءة . وأن عباسًا كان مسرورًا لهذه الخطوة التي تبعتها خطوات لنقد أجهزة الأمن وإعادة تشكيلها من جديد . . الخ .

٥- قام محمود عباس بتوعية الشارع الفلسطيني عامة بأن العمل السياسي السلمي هو الذي يقود إلى الدولة الفلسطينية ، وبأن ما حققته اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وحدها من مكاسب للشعب الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية يساوي أكثر بكثير مما حققه الكفاح المسلح الفلسطيني طيلة نصف قرن من الزمان .

٦- كان محمود عباس صاحب القرار المناسب في الوقت المناسب . وهو ما فات عرفات كثيرًا ، الذي اعتاد أن يصل متأخرًا دائمًا في قراراته (رفض عرفات قرارات كامب ديفيد ٢٠٠٠ وقبلها في ٢٠٠٢ فضاعت الفرصة ، مثالاً لا حصرًا) . فمن قرارات عباس المناسبة في الوقت المناسب سعيه لإجراء الانتخابات الرئاسية التي كانت معطلة طيلة أربع سنوات (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) . وجاءت الانتخابات البلدية التي شجعت «حماس» وجرّت رجلها إلى الاشتراك في الانتخابات التشريعية القادمة بعد أن رفضت الاشتراك فيها من قبل ، واعتبرتها نابعة من اتفاق أوسلو الذي يُعدّ «جيفة» في نظر «حماس» ، كما نعلم . وحرص عباس على شفافية كل هذه الانتخابات ونزاهتها ، مما أعاد الثقة بالسلطة الفلسطينية من قبل الفصائل الأصولية المسلحة والرأي العام الإسرائيلي والرأي العام العالمي ، الذي بات مقتنعًا بأن الشعب الفلسطيني جدير بالحرية وجدير ببناء دولته الديمقراطية . ويرى بعض المحللين السياسيين المتخصصين بالشؤون الفلسطينية كداني روبنشتاين أن «نجاح حماس في الانتخابات البلدية السابقة أدى إلى إحساس حماس بالمسؤولية تجاه الجماهير التي انتخبتها ، كما قال الناطق الرسمي لحماس ، والذي أكد أنه لا يمكننا أن نفي بهذه المسؤولية إذا لم نشارك في كل مؤسسات الحكم في المناطق . وبتعبير آخر ، ففي اللحظة التي قرر فيها مندوبو حماس المشاركة في انتخابات البلديات ، لم يعد لهم مفر من مواصلة كل الطريق والتحول إلى حزب سياسي» . وفي حديث لمجلة «أكتوبر» المصرية ، قال خالد المشعل رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» ما يُعدّ تحولاً كبيرًا في استراتيجية «حماس» نحو تسييس نشاطها وتخلّيها عن الكفاح المسلح ، وخضوعها لمنطق النظام العالمي الجديد . وأوضح مشعل أن «حماس» «ليست تنظيمًا محليًا وإنما هي طليعة لمشروع وطني ذي تطلعات عربية وإسلامية ودولية . لذلك يتوجب عليه أن يصل إلى مواقع القوة بوسائل قانونية توفر له الإطار القانوني والسياسي ، كما يتطلب الآن منطق النظام العالمي الجديد» . وقد

أثبت مشعل بهذا التصريح أنه قد تحوّل إلى سياسي محترف . فالسياسي الذي يريد أن يكون له وجود وتأثير بارز ، عليه أن يخضع لقوانين التاريخ ، وإلا سيكون خارج التاريخ . وهذه علامة مميزة وكبيرة من علامات عودة الوعي السياسي الفلسطيني متمثلاً بـ «حماس» . وهو ما ناشد به الليبراليون الجُدد «حماس» وغيرها من الفصائل الأصولية المسلحة منذ سنوات ، عبر الفضائيات والمقالات في الصحف والحوارات الصحافية ومنتديات الفكر .

٧- قام محمود عباس بإثبات أنه هو رجل الدولة الفلسطينية ورئيسها ، وأنه بصدد فرض الأمن والنظام ومنع الانفلات والفوضى في الشارع الفلسطيني وتطبيق كل ذلك على الجميع . والحدّ مما دعاه حيدر عبد الشافي بـ «الانتفاضة الفوضوية» ، وإنهاء فوضى المليشيات الفلسطينية التي أصبحت في عهد عرفات سلطات متعددة داخل السلطة الفلسطينية الشرعية الواحدة .

٨- قام محمود عباس بالتأكيد الفعلي على الأرض وليس بالقول فقط ، بأن الكلمة الفلسطينية هي كلمة واحدة لا كلمتان أو ثلاث ، وأن السلطة الفلسطينية إما أن تكون أو لا تكون . وهو المبدأ الذي حرص على تطبيقه ودعاه للاستقالة في عهد عرفات ٢٠٠٣ من مهمة رئيس الوزارة ، التي لم تستمر في الحكم غير ثلاثة أشهر فقط .

٩- قام محمود عباس بتلبية مطلب رئيسي من مطالب الشعب الفلسطيني ، وهو تشكيل حكومة من «ذوي الكفاءات» وليس من «ذوي الولاءات» ، ومن التكنوقراط وليس من الأبوات ، ومن الأجيال الجديدة الفلسطينية . وهو مطلب تداول الأجيال لا تداول الرجال الذي رفعته عدة فصائل فلسطينية سياسية معارضة ، وطالب به الليبراليون الجُدد السلطة الفلسطينية في مناسبات مختلفة .

١٠- قام محمود عباس بإعادة بناء جسور الثقة مع صُنّاع القرار في العالم في أوروبا وأمريكا ، بعد أن انهارت وتحطمت هذه الجسور في عهد عرفات نتيجة للمراوغة وعدم الاستقامة والصدق السياسي ، الذي اتخذه عرفات وتبناه في سياسته كنوع من «المكر السياسي» الذي اتصف به وفاخر ، والذي لا يصلح لمثل هذه المرحلة الدقيقة من التاريخ السياسي الآن .

١١- لقد استطاع عباس أن يُعيد الثقة التي فقدتها الفصائل الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية . فما نجح به عباس الآن من ترحيب بمشاركة «حماس» بالانتخابات

البلدية السابقة وبالانتخابات التشريعية اللاحقة ، مع علمه بأن «حماس» يمكن أن تحصل على أكثر من ٤٠ بالمائة من هذه المقاعد ، هو ما فشل به عرفات من قبل . فمن المعروف أن الحوار بين «فتح» و«حماس» بدأ قبل نحو ١٢ سنة ولم ينتهِ إلى نتيجة . ففي يناير ١٩٩٣ ، في الخرطوم ، طلب مندوبو «حماس» تمثيلاً بمعدل ٤٠ بالمائة في كل مؤسسات الحركة الفلسطينية مقابل انضمامهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية . فرفض عرفات ، ورد عرفات بغضب قائلاً : أنا لم آت إلى السودان لأبيع منظمة التحرير الفلسطينية! ذلك أن عرفات كان يضمر عداوة المنافس لـ «حماس» التي دعم إنشاءها الملك حسين بن طلال ، لكي تنافس «فتح» وتقف في وجه غريمه عرفات ، وتطالب بوحدة الضفتين . والملك حسين هو الذي أطلق الشيخ أحمد ياسين من سجنه في اسرائيل ، وحمى خالد المشعل مع تسميم «الموساد» له ، واستضافه مع «حماس» في الأردن . ولو قبل عرفات بعرض حماس ذاك لجنّب القضية الفلسطينية كل هذه الكوارث والمصائب التي أصابتها منذ ١٩٩٣ إلى الآن ، ووفّر على الشعب الفلسطيني كل هذه الدماء البريئة .

١٢- أثبت محمود عباس للرأي العام الفلسطيني بأن الفلسطينيين قد عبروا الآن وفي هذه المرحلة من «الجهاد الأصغر» إلى «الجهاد الأكبر» ، وهو إقامة الدولة الفلسطينية واعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً من المنظومة الإنسانية العالمية ، وجزءاً من الأمم المتحدة وليس خارجًا على الشرعية الدولية ، التي تُحرّم وتنكر وتدين الأعمال الانتحارية التي كانت تقوم بها الفصائل الأصولية الفلسطينية المسلحة .

وهذه الخطوات وغيرها من الخطوات التي اتخذها عباس هي التي أعادت للفلسطينيين ، قادة وشعبًا وفصائل ، وعيهم السياسي الذي فقدوه منذ نصف قرن ويزيد ، ووضعت القضية الفلسطينية على طريق الدولة الموعودة .

-٣-

فهل تحققت هذه الرؤى يا ترى ، بعد عام كامل من تولي محمود عباس مقاليد السلطة الفلسطينية؟

للأسف الشديد فقد انهار كل شيء مع مطلع ٢٠٠٦ . ولم يدع اليمين القومي

والديني العربي والفلسطيني لهذه الآمال أن تتحقق .

فمن الواضح أن الحلف غير المعلن المكوّن من المثلث الفلسطيني المسلح - سوريا - إيران (فلسان) الذي تكوّن بعد خروج سوريا من لبنان ، والذي يقف «حزب الله» ظهيرًا له وسندًا ، هو أقوى بكثير من دولة محمود عباس الهشة . وهذا الحلف ، هو الذي يحكم الآن ٢٠٠٦ وواقعيًا ، ما تبقى من أشلاء فلسطين في غزة والضفة الغربية ، سواء رضينا أم أبينا ، واعترفنا أم أنكرنا . ولهذا دعونا محمود عباس في الأسبوع الماضي إلى الاستقالة ورمي كرة النار الفلسطينية الملتهبة في حضن الحلف الثلاثي (فلسان) ، فلعلها تتحول إلى كرة سحرية تقيم الدولة الفلسطينية المنشودة! ولعل هذا الحلف الثلاثي يتمكن من إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة بجهود سوريا العروبية القومية النضالية ، وبمليارات إيران من البترودولار ، خاصة بعد وصول أحمدي نجاد إلى الحكم ، وبالبندقية الفلسطينية العثمانية التي لم تحقق منذ ١٩٦٥ إلى الآن استرداد شبر واحد من الأرض الفلسطينية ، بل أضاعت أكثر من ٥٠ بالمائة من هذه الأرض التي كانت تحت الاحتلال الأردني والمصري حتى عام ١٩٦٧ ، وبتنظيرات عزمي بشارة ومعن بشور وخير الدين حسيب البعثية ، وحماسيات فاروق القدومي الفتحاوية ، وغيرهم من المناصرين والمتحالفين مع الحلف الثلاثي المقدس (فلسان) . وقد رأينا مؤخرًا ماذا فعل هذا الحلف بغزة «المحررة» ، وكيف أحالها إلى «شبعا» فلسطينية ، لكي يبرهن للعالم بأن الشعب الفلسطيني عاجز وقاصر عن الاستفادة من أي شبر محرر من أرض فلسطين ، وأن مزيدًا من الانسحابات الاسرائيلية من الضفة الغربية تعني المزيد من الفوضى ، والمزيد من اجتياح المؤسسات الحكومية من قبل مليشيات حلف (فلسان) ، والمزيد من الفلتان الأمني ، ما دامت السلطة الفلسطينية غير قادرة على إدارة غزة وحدها ، وغير قادرة على تجريدها من السلاح ، وفرض الأمن فيها . وهكذا يثبت الشعب الفلسطيني للمجتمع الدولي ، الذي يراقب الوضع الفلسطيني الآن بدقة متناهية ، بأنه غير جدير بالتحرير ، وغير جدير ببناء الدولة العصرية ، ضمن منظومة المجتمع الدولي المسؤول . وغزة هي الشاهد والشهادة والشهيدة .

-٤-

انتقد محمود عباس الفصائل التي أعلنت انتهاء التهدئة مع إسرائيل . واعتبر الذين يتحدثون عن وقف التهدئة بأنهم مخطئون جدًا ، مشيرًا إلى أن التهدئة لم

تتحدد بزمن في اتفاق القاهرة . وأضاف عباس : «لا أدري ما هو مبرر أن تنتهي التهدئة ، رغم الخروقات الإسرائيلية الكثيرة ، لكن أعتقد أن من مصلحتنا أن تبقى حتى نتمكن من البناء وإعادة الاقتصاد ، وعودة الأمور إلى مسارها» . ورغم أن التهدئة العسكرية لم تكن قائمة أصلاً ، وما كان قائمًا ليس تهدئة عسكرية وإنما تهدئة خواطر ، فإن كلام عباس يشبه كلام مسؤول أوربي ، يوجه خطابه إلى شعب أوروبي راقٍ ومتحضر ، ويقرأ التاريخ جيدًا ، وليس إلى الميليشيات الفلسطينية الملتهبة القلب بالخطاب القومجي التحرري السوري العاجز عن تحرير شبر واحد من أرضه المحتلة ، والمنفوخة الجيب بالدولارات الإيرانية ، التي تزيدها إيمانًا وتمسكًا بإقامة الدولة الدينية . فلا أحد يقول لي ، بأن هذه الميليشيات دينية في معظمها ، وتخشى الله ، وتتبع الصراط المستقيم ، ولا تصل إلى غاياتها بمثل هذه الطرق . وأنا أقول ، بأن الميليشيات والأحزاب الدينية في العالم العربي ، لا تتورع عن الذهاب إلى مدى أوسع من المدى الميكافيللي لتحقيق أهدافها .

ألم تصدر «حماس» بالأمس أوامرها إلى فصائلها في رام الله لانتخاب جانيت ميخائيل الناشطة الفلسطينية المسيحية العلمانية اليسارية كرئيس لبلدية رام الله . وقد تمَّ ذلك ، ونجحت جانيت ، بفضل أصوات «حماس» ونكاية بـ «فتح» وبمحمود عباس ، وطلبًا للرضا الأوروبي واليورو الأوروبي .

-٥-

عباس من خلال موقعه السياسي ، لا يستطيع أن يقول الحقيقة التي يعرفها جيدًا ، ونعرفها نحن من غير السياسيين الذين لا نعرف استعمال اللغة الديبلوماسية التي يتكلم بها عباس ، ولا نعرف لغة وزراء الخارجية العرب أو أمناء الجامعة العربية ، التي يتكلم بها معظم المعلقين السياسيين والكتاب السياسيين في العالم العربي . ولكننا ككتاب ومثقفين ليبراليين لا نعرف غير لغة الحقيقة الشجاعة فقط ، وهي أن المبرر لانتهاء التهدئة ، التي لم تكن قائمة أصلاً ، ورفض تجديدها أو التشدد في تجديدها ، هو نتيجة حتمية وواضحة للمستجدات السياسية الإقليمية التي طرأت على المعادلات السياسية التالية في منطقة الشرق الأوسط ، والخاصة بسوريا بالدرجة الأولى :

١- أن سوريا في وضع سياسي حرج الآن ، وقد فقدت موقعها كـ «قوة إقليمية عظمى» وهي تحاول عن طريق إلهاب جنوب لبنان - غزة ، أن تستعيد بعضًا من دورها الإقليمي الذي افتقدته .

٢- أن سوريا حاولت تركيع أمريكا العظمى في العراق ، ولكنها لم تستطع . وكما قال عبد الحليم خدام في مقابلته مع فضائية «العربية» (٢٠٠٥/١٢/٢٨) ، فقد انتظرت سوريا أمريكا أن تأتيها راكعة على باب القصر الرئاسي السوري ، طالبة النجدة ، وإنقاذها من «المستنقع العراقي» . ولكن شيئًا من هذا لم يتم . وسوريا تحاول تركيع أمريكا العظمى عن طريق جنوب لبنان - غزة ، وعن طريق بغداد- بيروت . ولعلكم تلاحظون ، بأنه كلما ازداد الضغط الدولي - والأمريكي على وجه الخصوص على سوريا- زاد العنف والإرهاب في بغداد وبيروت . وقد شاهدنا من قبل كيف تمَّ رفع وتيرة الإرهاب في بيروت بعد قرارات مجلس الأمن الخاصة بسوريا . وشاهدنا بعد مقابلة عبد الحليم خدام في فضائية «العربية» كيف تصاعدت الهجمات الإرهابية في العراق ، بحيث قُتل وجُرح في يوم واحد (٢٠٠٦/١/٥) أكثر من ٣٧٣ عراقيًا ، ووقعت أكثر من ٤٢٠ عملية إرهابية خلال أسبوع واحد . . الخ ، رغم أجواء التهدئة التي نادى بها السُنَّة بعد الانتخابات التشريعية العراقية . ولكن يبدو أن الإصلاحات السياسية الداخلية العراقية ، لا علاقة لها بانخفاض وتيرة الإرهاب في العراق أو ارتفاعها . وأن وتيرة الإرهاب تنخفض وترتفع حسب البارومتر السياسي السوري والإيراني ، وحسب ضغط المطرقة الأمريكية وصلابة سندان مجلس الأمن والأمم المتحدة ، باعتبار أن الإرهاب في العراق ولبنان مرتبط بعوامل خارجية سياسية محضة ، لا علاقة لها بما يجري داخل العراق أو لبنان . وحيث قال عبد الحليم خدام لقناة «فرانس ٣» «أن التفجيرات التي تستهدف لبنان لن تتوقف» .

٣- بدأت سوريا بالبحث عن مسرح جديد لاستعراض قواها الأمنية والاستخباراتية والسياسية ، بعد انسحابها العسكري من لبنان ذلك الانسحاب المهين . وبعد أن أضاع بشار الأسد (الأندلس السورية في لبنان) إرث الآباء ، كما أضاع أبو عبد الله الصغير آخر ملوك الأندلس مُلك غرناطة ، بعد أن نامت نواطير الشام عن ثعالبها . وبعد أن كانت سوريا تحكم لبنان من خلال أكثر من ٧٥ بالمائة من القوى السياسية اللبنانية الحليفة لسوريا ، والمتمثلة بـ «حزب الله» ، و «حركة

أمل» ، و«حـزب المردة – فـرنجـيــة» ، و«حــزب البــعـث اللبناني» ، و «الحـزب الاجتماعي السوري» وزعامات أخرى لبنانية مسيحية (اميل لحود ، وميشيل عون الطامع بالرئاسة) وسُنيّة (عمر كرامي ، محمد رشيد قباني ، نجيب ميقاتي وغيرهم) ودرزية (طلال أرسلان ، ووئام وهاب) . اضافة إلى الجيش اللبناني والأمن اللبناني وقادته الذين يكنون ولاء خاصًا لسوريا ، باعتبار أنها هي التي بنت الجيش اللبناني والأمن اللبناني ودربته ، وعيّنت كبار ضباطه ، بعد انتهاء الحرب اللبنانية الأهلية . وما زالت سوريا تسيطر على هذه القوى ، وما زالت هذه القوى تعلن تحالفها الصريح مع سوريا على رؤوس الأشهاد ، مما يشكل أعقد علاقة سياسية في العصر الحديث بين دولتين وشعبين على هذا النحو .

٤- لقد نضجت التجربة السياسية العراقية بعد الانتخابات التشريعية . وبدأت أوضاع العراق تستقر قليلاً . وبدأ الإرهاب في العراق المدعوم سوريًا وايرانيًا يخف كثيرًا عن السابق . وسوف ينتهي الإرهاب مع اشتراك السُنّة العراقية في الحكومة القادمة وإقامة «حكومة عراقية قوية متوازنة تشترك فيها جميع الاطراف العراقية ، كما قال في كردستان عدنان الدليمي أحد زعماء «جبهة التوافق العراقية» السُنيّة . وبدأت «القاعدة» توجه صواريخ الكاتيوشا نحو اسرائيل من لبنان . وبدأ النفوذ – السوري الإيراني في العراق يتقلص . ولم يعد لسوريا من ساحة تستعرض فيها قواها المحدودة والمتمثلة بالسيطرة والدعم المادي (ومنبعه الأصلي من ايران) واللوجستي على معظم الجماعات الإسلامية المسلحة غير الساحة الفلسطينية وغزة على وجه الخصوص ، التي تم الإعلان عنها مؤخرًا بأنها «مزارع شبعا الفلسطينية» .

٥- أصبحت سوريا لا تخشى من دعمها المكشوف والمباشر للفصائل الفلسطينية الدينية المسلحة . ومن هنا ، كان لحماس مهرجان سياسي ضخم في دمشق قبل أيام ، وقف فيه خالد المشعل القيادي البارز في حماس وأعلن انتهاء التهدئة ، وبدء الانتفاضة الثالثة التي تعني برأينا انتهاء القضية الفلسطينية نهائيًا لصالح إسرائيل وخسران الفلسطينيين والعرب ما تبقى من فلسطين . فالانتفاضة الأولى قضمت ٢٠ بالمائة مما تبقى من فلسطين . والانتفاضة الثانية قضمت ٣٠ بالمائة مما تبقى من الباقي . والانتفاضة الثالثة سوف تأتي بالنهاية . وسوريا وايران تتفرجان ، وتلعبان بكرة النار الفلسطينية ، بعيدًا عن الأراضي الإيرانية

والسورية . وهما غير متكافئتين قوة عسكرية وقوة سياسية مع إسرائيل . ورغم ذلك تدخلان الملعب بالفريق الفلسطيني الديني المسلح تسليحًا عثمانيًا ، أمام أقوى قوة عسكرية وسياسية في الشرق الأوسط . والنتيجة كما هي في كل مرة معروفة ، قبل أن يُطلق الحكم صفارة بدء المباراة .

٦- يحاول لبنان ترسيم الحدود السورية - اللبنانية ، رغم معارضة سوريا الشديدة ، ووضع الجيش اللبناني على هذه الحدود ، وذلك لمنع تهريب السلاح والمقاتلين والإرهابيين إلى لبنان من سوريا ، ومحاولة قطع الحبل السُري اللوجستي بين حزب الله وبين سوريا حتى تستطيع السياسة اللبنانية جرّ حزب الله إلى طاولة المفاوضات لنزع سلاحه الذي لن يُنزع ما دامت سوريا /إيران تقف في ظهر هذا الحزب ، وتحرّضه على السلطة اللبنانية التي أخرجت سوريا من لبنان . وكان آخر هذه التحريضات تعليق مشاركة الوزراء الشيعة بوزارة فؤاد السنيورة وتهديديهم بالاستقالة لخلق أزمة وزارة حادة في لبنان وقلب الطاولة السياسية على رأس «المستقبليين» من أنصار سعد الحريري ووليد جنبلاط .

-٦-

إذن ، محمود عباس يقف الآن في مواجهة الحلف الثلاثي (فلسان) الذي انضم إليه الفتحاوي العتيق فاروق القدومي (الحليف السوري التقليدي) مؤخرًا ، معلنًا من غزة أن الانتفاضة مستمرة ؛ أي أن الانتحار مستمر ، وأن فلسطين لن يحررها غير السلاح الفلسطيني الذي بدأ يتدفق على غزة سالكًا طريق طهران - بغداد - دمشق . وبدأ هذا السلاح يساهم أكثر فأكثر في الانفلات الأمني ، وبتبني جرائم «القاعدة» في العراق ، وهو اختطاف المدنيين . وهذا الحلف أقوى ألف مرة من محمود عباس وباقي أشلاء «فتح» التي لا تملك رصاصة واحدة ، ولا قلمًا واحدًا ، ولا فلسًا أحمر ، وتمشي على أرض فلسطين حافية القدمين . وبالتالي ، فإن المعركة بين عباس والحلف الثلاثي (فلسان) معركة محسومة منذ البداية وهي النصر للحلف الثلاثي والهزيمة لعباس وجنده . وهذا ما ستظهره نتيجة الانتخابات التشريعية القادمة في ٢٥ يناير من هذا الشهر ، حيث يملك الحلف الثلاثي (فلسان) كل مقومات النصر من المال والسلاح والخطاب السياسي الواضح ودعم الشارع الفلسطيني الديني الفقير ، في

حين لا يملك عباس وفتحه عنصرًا واحدًا من عناصر النصر ؛ بل هو يملك من أسباب الهزيمة أكثرها ، وعلى رأسها الفساد المالي والإداري ، وحالة الفلتان الأمني ، والفشل في المفاوضات مع اسرائيل .

فماذا ينتظر عباس؟

هل ينتظر دخول معركة خاسرة بسيوف من خشب؟

لقد سبق وقلنا إن عباس سياسي عقلاني وواقعي ، وصاحب قرار ، وأنه لا يدخل معارك خاسرة ، وأنه يفضل أن يعتزل قبل أن يغامر أو يتنازل . وهذا ما فعله عندما استقال بشجاعة الفرسان بعد ثلاثة أشهر من تأليفه الحكومة في عهد عرفات ٢٠٠٣ .

فهل يتنازل عباس ويرحل؟

-٧-

لقد كتب إليّ مجموعة كبيرة من القراء ، تعليقًا على مقالي (لم يبق غير الرحيل يا عباس) وأجمعوا ، بأن دعوتي عباس للاستقالة هي دعوة لعباس لترك الساحة الفلسطينية للفصائل الدينية الفلسطينية المسلحة . وأنا اعترف هنا ، بأنني أدعو عباس فعلاً لإفساح المجال للفصائل الفلسطينية الدينية المسلحة لكي تتسلم الحكم الفلسطيني وتواجه اسرائيل والعالم من ورائها بشعاراتها السياسية الخيالية ، لكي يكتشف الشارع الفلسطيني والرأي العام العربي قدرة هذه الفصائل على استرداد شبر واحد من فلسطين . وكما قال الفيلسوف الألماني هيجل فإن «شرط التجاوز هو التحقيق» . ولا يمكن تجاوز الفصائل الفلسطينية المسلحة وشعاراتها الرومانسية الخيالية والعاطفية إلا إذا اتيحت لها فرصة الحكم وممارسة السلطة . وهذا ما ينطبق على كل الجماعات الدينية في العالم العربي . وهذا ما سبق وانطبق على حزب البعث عندما تسلم الحكم ١٩٦٣ في سوريا والعراق ، وأصبحت شعاراته في الوحدة والحرية والاشتراكية هُراءً وسرابًا ، ولم يحقق على أرض الواقع غير الفساد والطغيان والاستبداد والفرقة . فأين هي الحرية ، وأين هي الوحدة ، وأين هي الاشتراكية بعد حكم هذا الحزب لأكثر من ٤٥ عامًا ، وما زال في الحكم؟

هل قرأتم كتاب (التجربة المرة ، ١٩٦٦) لمنيف الرزاز الأمين العام المساعد في

حزب البعث (١٩٧٧-١٩٧٩) والذي اغتاله صدّام حسين عام ١٩٨٤؟

هل شاهدتم مقابلة عبد الحليم خدام في فضائية «العربية» في ديسمبر ٢٠٠٥ والذي طُرد على إثرها من حزب البعث؟

فدعوا الأحزاب الدينية تحكم ولو لمرة واحدة ، وسيكون مصيرها كمصير حزب البعث الآن؟

لماذا ولدت الكويت من جديد للمرة الرابعة؟

-١-

دخلت الكويت أمس عصر الحداثة السياسية من أوسع أبوابها ، عندما صوّت مجلس الأمة الكويتي بعد ست سنوات من المرسوم الأميري لصالح قانون انتخاب المرأة الكويتية وترشيحها في المجالس البلدية والمجالس التشريعية ، لكي يُفتح الباب أمام المرأة الكويتية لولوج الحداثة السياسية من أوسع ابوابها ، وارتقاء مناصب الوزارة والسفارة والقضاء . . الخ .

-٢-

لقد كان أمرًا مستغربًا طيلة السنوات الماضية كيف أن المرأة الكويتية لم تنل حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ، رغم رغبة الدولة والحكومة منذ سنوات طويلة ، وخاصة بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، بأن تنال المرأة الكويتية هذه الحقوق ، فيما لو علمنا أن المجتمع الكويتي أكثر المجتمعات الخليجية انفتاحًا وإعطاء المرأة الفرص الكاملة في العمل والعلم .

-٣-

فالمرأة الكويتية كانت من أولى نساء الخليج التي خرجت لتلقي العلم خارج الكويت . وكانت الطالبة الكويتية في معاهد العلم الأجنبية في العالم العربي

كالجامعة الأمريكية في بيروت والقاهرة من الطالبات المتميزات في شدة إقبالهن على العلم والتفوق . كما شكلت الطالبة الكويتية أكبر نسبة من طالبات الخليج اللائي درسن في جامعات الغرب ، وحصلن على أعلى الشهادات .

والمرأة الكويتية هي المرأة الخليجية الوحيدة التي كانت تذهب إلى جامعة حكومية مختلطة (جامعة الكويت) إلى أن تم منع الاختلاط بعد ١٩٩٢، وبفضل التيار الديني الذي اعتبر أن من أسباب الغزو هذا الخروج للمرأة! والذي لا يريد للمرأة إلا أن تلزم بيتها (مكانك تُحمدي) و(البحصة في مكانها قنطار) وتكرّس حياتها للعلَف والخلَف!

والمرأة الكويتية هي المرأة الخليجية الأولى التي مارست التدريس في الجامعات ، ومارست المحاماة ، ومارست السياسة ، وكانت ناشطة في لجان حقوق الانسان .

والمرأة الكويتية هي أول من قالت الشعر ، وكتبت القصة ، وكتبت الرواية في الخليج العربي ، ومارست الصحافة والنشر .

وهي المرأة الخليجية الأولى التي وقفت على خشية المسرح الكويتي ، وظهرت على شاشة التلفزيون ممثلةً ، ومذيعةً ، ومغنيّة .

والمرأة الكويتية هي المرأة الخليجية الأولى التي كافحت طوال ٣٥ سنة من أجل أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم ، من نيل حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة ، رغم شراسة التيار الديني . فما نالته المرأة الكويتية ليس منّة ولا صدقة ولا عطيّة ولا هدية ، وإنما هو حق شعرَ بشريعته حكام الكويت ، وسعوا طيلة أكثر من ست سنوات لإقناع أعضاء مجلس الأمة للتصويت عليه .

- ٤ -

إن أهم ما في قانون ترشيح المرأة الكويتية وانتخابها ، الذي سيكون حافزًا لبقية نساء الخليج ، الطريق الديمقراطي التي تمّ اقرار القانون من خلالها .

فقد كان بمقدور الدولة الكويتية بعد ست سنوات من العمل والجهد والجدل والصبر ، أن تقوم بفرض هذا القانون فرضًا في غياب مجلس الأمة ، سيما وأن قطاعًا كبيرًا من الشارع الكويتي ، بما فيه ٥٠ بالمائة من مجموع عدد السكان (النساء) إلى جانب هذا القرار . ولكن الدولة رأت أن تتمهل ، ولا تفرض هذا القانون فرضًا

وبمرسوم أميري مطلق ، كما هو الحال في الدول العربية الديكتاتورية ، لأسباب كثيرة منها :

١- أن الديمقراطية في الكويت «ديمقراطية صلاحيات» وليست «ديمقراطية إجراءات» . و«ديمقراطية الصلاحيات» هي التي تتيح لمجلس الأمة أن يقول لا ، ويعترض على أي قانون يُفرض عليه من أي جهة ، في حين أن «ديمقراطية الاجراءات» هي الديمقراطية المزوّرة التي بموجبها يتخذ الحاكم قرارًا قطعيًا نافذًا ، وما على ممثلي الأمة - إن وجدوا - إلا أن يبصموا عليه .

٢- أن الكويت دولة عشائرية لها عاداتها وتقاليدها وأعرافها التي تكوّن أساس ما يضبط الحياة ، وأن الدولة تراعي هذه العادات والتقاليد والأعراف وتتجنب المساس بها ، وتسلك الطريق الديمقراطي لتحسين مستوى هذه الأعراف والتقاليد والعادات .

٣-أن الأحزاب السياسية الطليعية الكويتية ضعيفة ومكسورة الجناح ، ولا وزن كبيرًا لها في الشارع الكويتي ، وأن التيار الديني في البرلمان الكويتي (الذي عارض هذا القانون ولم يصوّت لصالحه) هو القوة السياسية الكبيرة . ومن الحكمة الحوار معه وإقناعه بالتي هي أحسن بالفائدة التي تعود على الوطن والمواطن من جراء إقرار هذا القانون .

٤- تريد الكويت ، بديمقراطيتها العريقة ، أن تكون المثال المحتذى بين دول مجلس التعاون . وكون الكويت أصبحت هي المثال الحداثي السياسي الخليجي ، فعلى خطواتها أن تكون محسوبة جيدًا ، داخل المجتمع الكويتي ، حتى لا يقال إن الدولة تريد فرض ما لا يريده الشارع الكويتي .

-٥-

إن أهم خطوة من خطوات التقدم نحو الحداثة السياسة هي مساواة الرجل بالمرأة بالحقوق والواجبات ، ولقد تحققت هذه الخطوة الآن في الكويت . وهذا دليل كبير على أن المستقبل في العالم العربي للحداثة وليس للقدامة ، وللتغيير وليس على خطى الماضي نسير ، ولليبرالية وليس للأصولية .

وهذا دليل على أن الكويت تريد أن تأخذ مكانها الحضاري في المشهد الكوني

الحديث ، كما إنه دليل على أن الكويت لا تريد أن تكون رقعة ناشزة في نسيج العالم ، ولكنها تريد أن تكون خيطًا منسجمًا ومميزًا في هذا النسيج .

-٦-

لقد ولدت الكويت لأول مرة الولادة السياسية عام ١٩٦١ ، حين نالت الاستقلال .

وولدت للمرة الثانية الولادة الديمقراطية ، حين أقرت الدستور وانشاء مجلس الأمة عام ١٩٦٢ .

وولدت للمرة الثالثة الولادة التحريرية الكبرى ، عند تحريرها من الغزو عام ١٩٩١ .

وها هي تولد اليوم للمرة الرابعة الولادة الحداثية ، حين أوقدت شمعة جديدة من شموع الحرية ليس في الكويت فقط ، ولكن في العالم العربي كله ، بمنحها المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة .

في التغيير

لماذا ننادي بثقافة التغيير؟

- ١ -

التغيير سُنَّة الحياة .

ولو لم يكن هناك تغيير لما كانت هناك حياة أصلاً .

فلا يوم شبيهًا بالآخر في حياة الإنسان .

وأنت لا تستطيع أن تشرب من ماء النهر نفسه مرتين .

والتاريخ الإنساني كله ، سياسيًا واجتماعياً واقتصاديًا وثقافيًا ، صفحات متغيرة . وحتى عندما يعيد التاريخ نفسه ، فإنه لا يعيده كنسخة كربونية طبق الأصل ، ولكنه يعيده بمنطق اللحظة التاريخية وموازينها وشروطها وقيمها ، التي تمت فيها الإعادة ، وهي شروط وقيم متغيرة دائمة بتغير الحياة وشروطها وقيمها .

يُطلق المؤرخون على بعض الحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأنها حركات تاريخية ، في حين أن الحركات الأخرى تمر مرورًا عابرًا في تاريخ البشرية دون أن تترك أثرًا يُذكر في حياة الشعوب التي شهدتها . ولعل السبب الرئيسي وراء إطلاق صفة «حركة تاريخية» على حركات معينة حدثت في التاريخ ، هو ما جاءت به هذه الحركات من تغيير شامل ، أو جزئي للشعوب التي تلقتها ، وتأثرت حياتها بها . فالحركة والحراك والتحرك يعني الانتقال من مكان لآخر ، ومن زمان لآخر ، والانتقال هو التغيير وتبديل المواضع والقيم .

فلا «حركة تاريخية» حقيقية دون تغيير .

والتغيير هو المستقبل وليس الحاضر فقط ، بل هو الماضي أيضًا .

فالتغيير هو العملية التي من خلالها يقتحم المستقبل حياتنا . فلا مستقبل بلا تغيير . و«صدمة المستقبل» هي التغيير السريع في وقت قصير على حد تعبير ألفن توفلر .

والتغيير يمسُّ الحاضر كما يمسُّ المستقبل . فمن أجل الاستمرار في الحاضر لا بُدَّ من التغيير ، وإلا فإننا سنصبح ضحايا التغيير ما لم نتغير . والمستقبل المنظور هو الذي يأتي بالتغيير . فقد قال سقراط : «هناك نوعان من الوجود : مرئي متغير ، وغير مرئي غير متغير» .

والتغيير يمسُّ الماضي أيضًا . فالتغيير هو الذي يعيد قراءة ثوابت الماضي قراءة جديدة ، ويحوّل جزءاً منها إلى متغيرات في ضوء متغيرات الحاضر وتطلعات المستقبل .

الذين يخافون من التغيير هم الذين يخافون من الموت ، في حين أن كل شيء يتغير ، ولكن لا شيء يموت .

والخائفون من التغيير يعتقدون أن التغيير يعيق التقدم ، في حين أن التغيير لا يتطلب تقدمًا في رأي البعض ، ولكن لا تقدم بدون تغيير .

والخائفون من التغيير هم الخائفون من ازدياد أعدائهم . فقد قال الرئيس الأمريكي السابق ودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) في خطبة له في العام ١٩١٦ : «إذا أردت أن يكون لك أعداء كثر فحاول تغيير شيء ما» .

-٢-

الرسالة الإسلامية من ضمن الرسائل الإنسانية التي نادت بالتغيير ودعت إليه ، بل إن الرسالة الإسلامية هي بحد ذاتها رسالة تغيير ديني واجتماعي واقتصادي وثقافي وأخلاقي . ولعل مجموعة القيم الجديدة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي جاءت بها الرسالة الإسلامية ، والتي بها غيّرت وجه التاريخ ووجه العالم منذ مطلع القرن السابع الميلادي وحتى الآن لبرهان كبير على أن الرسالة الإسلامية كانت حركة تغيير تاريخية شاملة ، نقلت العرب في مطلع القرن السابع الميلادي من طور القبيلة إلى طور الأمة ، ومن طور القرية إلى طور الدولة ، ومن طور الأعراف إلى طور القانون (الميزان والقسطاس) ، ومن طور الكفر إلى طور الفكر ، ومن

طور الثبات الذي كان متجسدًا بشكل كبير في عبادة أحجار الأصنام الثابتة غير المتحركة إلى طور التغيير .

والرسالة الإسلامية ، كباقي الرسالات السماوية ، كانت مختلفة في خطابها للتغيير عن الرسالات الأرضية .

فالرسالات السماوية ، ومن ضمنها الرسالة الإسلامية ، نادت بالتغيير السلمي ؛ أي تغيير النفس دون قتل النفس ، كأخذ العسل من الخلية دون قتل النحل ، وكما تأخذ النحلة الرحيق من الزهرة دون قتل الزهرة . في حين أن كثيرًا من الرسالات الأرضية التي جاءت على شكل ثورات سياسية ، أو اجتماعية كانت في معظم الأحيان تزيل النفس بدل أن تزيل ما بها ، وتغير الأنفس بدل أن تغير ما في داخل الأنفس .

- ٣ -

إن الإسلام كحركة تاريخية كبرى ، غيّرت وجه التاريخ الإنساني ليس على المستوى السياسي فقط ، ولكن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، لم يكن هدفه التغيير ولكن التغيير كان هو الإسلام .

فالإسلام منذ اليوم الأول لظهوره كان حركة تغييرية بدءاً من قول القرآن : ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، إقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم﴾[1] ففي سورة «العلق» وهي من أولى السور التي جاء بها القرآن ، نرى تلخيصًا كثيفًا ودسمًا لمعنى خطاب التغيير الذي جاء به الإسلام .

فهذه السورة أقرّت مبدأ تغيير فكرة الخلق ، وقالت بوجود خالق واحد خلق الإنسان من علق . وهذه السورة أقرّت بأن علم الله وعلم البشر يجب أن يكونا بالقلم (الفكر) وليس بالسيف . والعلم والتعلم هما تغيير بحد ذاته من الجهل إلى المعرفة ، ومن الظلام إلى النور . وفي هذه السورة رسالة في غاية من الأهمية ، وهي أن التعلم بالقلم هو قمة من قمم الحضارة البشرية ، وأن الردة إلى الجاهلية عندما يحلُّ السيف محلَّ القلم في التعليم والتعليم ومخاطبة الآخر ومحاورته وحلّ الخلافات معه . كما

---

(١) سورة العلق ، الآية ١-٥ .

إن هذه السورة أقرّت بأن الدين الجديد دين تعليمي وليس دينًا قهريًا وقسريًا ، وأن الطريق إلى التغيير لا يأتي إلا بالتعلم والتعليم وليس بسلاح العنف . فكانت سورة «العلق» سورة التغيير بالقلم وبالعلم .

كذلك جاءت سورة الأنفال ، تبشّر بالتغيير السلمي وبالثقافي ، وذلك عن طريق إحقاق الحق (التغيير) بالكلمات ، وهي أعلى أساليب التغيير رقيًا ورفعةً ﴿ويريد الله أن يحقّ الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين﴾[1] ، و﴿ويحق الله الحق بكلماته ولو كره المجرمون﴾[2] ، وكذلك ﴿ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته﴾[3] .

وتبع هذه السورة سور وآيات كثيرة في القرآن تقول بالتغيير السلمي والحضاري الذي كانت شروطه وقوانينه تتلخص فيما يلي :

١- أن التغيير في أي مجتمع يجب أن يبدأ من الإيمان بالتغيير نفسه ، وبدون هذا الإيمان لن يتم التغيير ﴿يا قومنا أجيبوا داعي الله وآمنوا به﴾[4] . وداعي الله هنا هو دعوة التغيير الشاملة التي جاء بها الإسلام .

٢- أن التغيير السلمي الحضاري المتمثل بالتفكير وإعمال العقل في النفس ، هو منهاج الإسلام في التغيير . ﴿أولم يتفكروا في أنفسهم﴾[5] .

٣- أن التغيير في الحياة العامة من نظم وقوانين ونواميس لن يتم إلا إذا غيّر الانسان قناعاته وأفكاره ومنهاج حياته ﴿إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾[6] . وهي الآية التي لاقت صداها في الفكر الغربي ، وأيّدها كثير من فلاسفة الغرب وحكمائه . فقال ألفن توفلر : «مسؤولية التغيير تقع علينا» . وقال جيم ولز : «العالم لن يتغيّر ما لم نتغيّر نحن» . وقال أوسكار وايلد : «إن الذي يغيّر العصر هو نحن وليست المبادئ» . وقال لودفيج وتنجتشاين (١٨٨٩-١٩٥١) : «إن أهم ما في التغيير هو تغيير سلوكياتنا» . وقال هنري

---

(١) سورة الأنفال ، الآية ٧ .

(٢) سورة يونس ، الآية ٨٢ .

(٣) سورة الشورى ، الآية ٢٤ .

(٤) سورة الأحقاف ، الآية ٢١ .

(٥) سورة الروم ، الآية ٨ .

(٦) سورة الرعد ، الآية ١١ .

ثورو (١٨١٧-١٨٦٢) : «الأشياء حولنا لا تتغير ، نحن الذين نتغيّر» .

٤- أن هناك تغييرين : التغيير الأصغر والتغيير الأكبر . التغيير الأصغر يبدأ حين تبدأ تزكية النفس البشرية ؛ أي تطهيرها بالإيمان وهذا هو التغيير الأصغر . وعندما تتطهر النفس تصبح قابلة للتغيير الأكبر وهو تغيير المجتمع كله . يقول عزّ وجل : ﴿قد افلح من زكاها﴾[1] . ويقول ﴿قد أفلح من تزكّى﴾[2] . والفلاح هنا هو نجاح قيام التغيير الأكبر الذي يتبع التغيير الأصغر وهو التزكية . والله يوجه كلماته إلى فرعون الذي طغى ورفض دعوة التغيير ويخاطبه بقوله : ﴿هل لك إلى أن تزكّى ، وأهديك إلى ربك فتخشى﴾[3] . وهذا يعني أن لا مجال لأن يُغيّر فرعون واقعه السيئ ويهتدي إلا إذا بدأ بنفسه فزكّاها ، وهذا هو التغيير الأصغر لكي ينتقل إلى التغيير الأكبر وهو تغيير واقع مجتمعه السيئ .

٥- أن التغيير على الأرض هو من صنع الانسان بالدرجة الأولى ، وأن دور الله في صنع التاريخ يأتي بعد دور الانسان ﴿ذلك بأن الله لم يكن مغيّرًا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[4] .

٦- أن التغيير هو طريق الرُّشد الذي نادى به الإسلام . والرُّشد خلاف الغي ؛ أي الاستقامة على طريق الحق . وهو هداية تغيير اليقينيات السابقة . والإسلام أراد أن يقيم الرُّشد بالرُّشد ؛ أي أن يحدث التغيير السلمي العقلاني بالفكر والخطاب . لذا ، فقد ركّز على كلمة الرُّشد وذكرها في القرآن في أربع سور : «الأنعام» ، و«الشعراء» ، و«مريم» ، و«فاطر» .

---

(١) سورة الشمس ، الآية ٩ .

(٢) سورة الأعلى ، الآية ١٤ .

(٣) سورة النازعات ، الآية ١٨ ، ١٩ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٥٣ .

لماذا كانت ثورة التغيير في الإسلام؟

كان الإسلام حركة تغيير كبرى في تاريخ البشرية . فما أجدرنا هذه الأيام بقراءة هذا التاريخ بعناية وتأمّل وتدبر ، لا بالحفظ والغرغرة والترديد فقط كالببغاوات ، حتى نستطيع تلّمس الطريق إلى التغيير الآن ، والذي نحن بأشد الحاجة اليه . فالتغيير هو التجديد في الحياة . وما أحوجنا إلى اكتشاف الإسلام من جديد ؛ فقد غاب عنا الإسلام حين غبنا عنه خلال هذه القرون الطوال[1] . وفي الإسلام دلائل كثيرة على الحث على التغيير والتجديد باعتبار أن الإسلام كان رسالة تغيير وتجديد حضارية شاملة . وقد تجلّت عظمة هذه الحركة وضخامتها في شموليتها وتغطياتها لمختلف نواحي الحياة الإنسانية . ومن خلال الجوانب التالية ، يتبين لنا ضخامة حركة التغيير الإسلامي :

١- في الجانب الديني كان الإسلام حركة تغييرية كبيرة ، حين نقل المجتمع العربي والمجتمع الإنساني فيما بعد من مجتمعات الشرك إلى مجتمعات التوحيد ، ومن مجتمعات الأصنام والأوثان في الأرض إلى مجتمعات عبادة إله واحد أحد في السماء . وقام بما قامت به الأديان الأخرى من صدام ديني عنيف مع المؤسسات الدينية التي كانت مسيطرة على المجتمعات قبل ظهور الأديان السماوية ؛ وقد تبع هذا التغيير العقائدي الديني تغيرات كثيرة في مجالات مختلفة .

٢- في الجانب الاقتصادي قام الإسلام بحركة تغيير كاملة لاقتصاد المجتمع الوثني والصنمي ، ونقل هذا المجتمع من اقتصاد الربا والاحتكار والتلاعب بالأسعار والموازين إلى اقتصاد القرض الحسن والبيع والشراء بالقسطاس (النصيب

---

(١) عصور الظلام من القرن العاشر الميلادي إلى الآن ، حين تم اختطاف الإسلام .

بالعدل) والميزان ﴿وأقيموا الوزن بالقسط﴾[1] ، وكذلك ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾[2] . كما أقام الإسلام نظام ميراث المجتمع التوحيدي الذي لم يكن قائمًا في المجتمع الوثني . ونظّم الإسلام التجارة وعقودها واتفاقياتها بنظام خاص ، وخصّها بخمس عشرة آية ، كما خصّ كيفية ادارة المال بثمان وخمسين آية ، والقروض بثلاث عشرة آية . وهذا كله ما جمعه الفقهاء بعد ذلك ، وخرجوا به إلى النظام الاقتصادي في الإسلام . ولعل كتبًا ككتاب عبد العزيز الدوري[3] ، وكتاب غازي عناية[4] ، وكتاب عبد الهادي النجار[5] ، وكتاب الحبيب الجنحاني[6] ، وكتاب منير البياتي[7] ، وغيرها من الكتب ، تعطينا المزيد من تفاصيل النظام الاقتصادي في الإسلام .

٣- في الجانب الاجتماعي قام الإسلام بحركة تغييرية شاملة أيضًا . وجاء بقيم اجتماعية جديدة تتناسب ومجتمع التوحيد ، وتُلغي معظم القيم الاجتماعية للمجتمع الوثني ، فأعطى للمرأة حقوقًا مالية واجتماعية لم تكن موجودة في المجتمع الوثني ، وحرّم قتل الأطفال خشية الفقر ، أو خشية العار ، وحرّم الزواج بأكثر من أربع نساء وعند الضرورة ، بل أشار إلى أن اقتناء أربع نساء في وقت واحد مع العدل بينهن يكاد يكون مستحيلاً . وحرّم كل أنواع النكاح وأوجهه التي كانت سائدة في المجتمع الوثني . ولعل كتابًا ككتاب هنري ماسيه[8] ، وكتاب محمد أبو زهرة[9] ، وكتاب مصطفى التواتي[10] ، وغيرها من الكتب ،

---

(١) سورة الرحمن ، الآية ٩ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية ٣٥ .

(٣) مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٢ .

(٤) أصول المالية العامة الإسلامية ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٩٩٣ .

(٥) الإسلام والاقتصاد ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ .

(٦) التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٤ .

(٧) النظم الإسلامية ، دار البشير ، بيروت ، ١٩٩٤ .

(٨) الإسلام ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٨ .

(٩) المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، الدار السعودية ، جدة ، ١٩٨١ .

(١٠) التعبير الديني عن الصراع الاجتماعي في الإسلام ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

تعطينا المزيد من التفاصيل عن الحركة التغييرية الاجتماعية التي قام بها الإسلام .

٤- في الجانب الأخلاقي كان للرسالة الإسلامية الباع الأكبر في الإتيان بحزمة من القيم الأخلاقية الصالحة للمجتمع التوحيدي ، مقابل إلغاء معظم القيم الأخلاقية التي كانت موجودة في المجتمع الوثني والنابعة من طبيعة هذا المجتمع ؛ فحرّم شرب الخمر ولعب الميسر والزنى ورمي المحصنات والكذب والغش . . الخ .

٥- في الجانب السياسي جاء الإسلام بمفهوم جديد للدولة ، وهي الدولة الفكرية التي لا مكان لعنصر القومية الممقوتة فيها . فكانت رسالة الإسلام السياسية فريدة في التاريخ السياسي الإنساني من حيث قيام الدولة على فكرة ومبدأ خاليين من العصبيات العرقية والدينية ، وإن كان المسلمون قد حصروا الحكم في قبيلة واحدة وهي قريش ، لقول الرسول الكريم (الأئمة من قريش) ، و(الأئمة منا أهل البيت) لمدة تزيد على ستة قرون (٦٣٢-١٢٥٨) من خلال العهد الراشدي والأموي والعباسي . كما لم يتولَّ الحكم العربي الإسلامي خلال أكثر من ستة قرون غير حاكم عربي مسلم ، علمًا بأن الإمبراطورية الإسلامية كانت تضمُّ عناصر كثيرة وقوميات مختلفة مسلمة وغير عربية وغير قرشية . إلا أن الدولة الإسلامية الأولى (دولة الرسول في المدينة) رغم هذا ، كانت تضم مسلمين وعربًا غير مسلمين ويهودًا . كما أن الدولة الإسلامية من العهد الراشدي حتى نهاية العهد العباسي الثاني كانت تضم مسلمين وذميين وربما ملحدين ومن قوميات مختلفة (فرس ، عرب ، أكراد ، هنود . . الخ) ضمن الإمبراطورية الإسلامية الواسعة الأرجاء في ذلك الزمان . ومن ناحية أخرى جاء الإسلام بقيم سياسية أخرى لم تكن موجودة في تاريخ النظام السياسي الإنساني من قبل ، وهي الخلافة الإلهية ، وأن الحاكمية لله الواحد الأحد ، وأن الأرض كلها لله ، وهو ربها المتصرف في شؤونها ، وأن الأمر والتشريع كلها مختصة بالله وحده ، وليس لفرد ، أو أسرة ، أو طبقة ، أو شعب ، بل لا للنوع البشري كافة شيء من سلطة الأمر والتشريع . ولا يكون الحاكم شرعيًا إلا إذا كان رسولاً من الله ، أو رجلاً يتبع الرسول فيما جاء به من الشرع والقانون من عند ربه[1] . وأن

(١) أبو الأعلى المودودي ، منهاج الانقلاب الإسلامي ، الدار السعودية ، جدة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧ ، ١٨ .

وحدة الأمة الإسلامية مشروطة بصلاحية نفوس أفرادها ، وتلك من سنن الله الكونية[1] . من ناحية أخرى كان للرسالة الإسلامية في الجانب السياسي شروطها وقوانينها الجديدة التي لم تكن موجودة في التراث السياسي الإنساني ، ومنها وجوب طاعة أولي الأمر من الحكام ؛ بل شاعت بعض الأحاديث النبوية في العصر الأموي ، والمشكوك في صحتها ، التي تعدّت الطاعة المشروطة بالتقوى والعدل وإقامة شرع الله إلى الطاعة العمياء ، ومن هذه الأحاديث :

«اسمع لحاكمك وأطعه ، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك» .

وكذلك الحديث النبوي الذي يُروى عن الحسن البصري :

«لا تعصوا أولي الأمر منكم ، فإن عدلوا فلهم الأجر وعليكم الشكر . وإن بغوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر . فهو امتحان من الله يبتلي به من يشاء من عباده . فعليكم أن تتقبلوا امتحان الله بالصبر والأناة ، لا بالثورة والغيظ» .

وكذلك الحديث النبوي الذي رواه أحمد بن حنبل عن رواية عبدوس العطاري :

«من غلب على المسلمين بالسيف حتى صار خليفة وسُمّي أمير المؤمنين ، فلا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إمامًا بارًا كان أم فاجرًا» .

ولعل كتبًا ككتاب محمد خلف الله[2] ، وكتاب محمد أبو فارس[3] ، وكتاب عبد الغني عبد الله[4] ، وغيرها من الكتب تدلنا على المزيد من التفاصيل بخصوص النهج السياسي الذي جاء به الإسلام .

٦- في الجانب العسكري ، أحدث الإسلام تغييرًا في دوافع الحروب وشروطها . وكان أهم ما جاء به الشروط الجديدة للحروب ، والتي تتلخص فيما يلي :

- أن المجتمعات غير الراشدة والطاغية هي التي تقتل الناس لأجل أفكارها في سبيل أن ينتشر الحكم الفاسد الطاغي . وقد أمرنا الرسول بأنه في مثل هذه الحالات علينا أن نكسر أسلحتنا ، ولا ندخل مع الحكومات الطاغية ، وأن نلزم بيوتنا ، ولا ندافع عن أنفسنا ، ونكون كابن آدم .

---

(١) جودت سعيد ، ومحمد البوطي ، التغيير مفهومه وطرائقه ، ص ١٠٩ .

(٢) القرآن والدولة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .

(٣) النظام السياسي في الإسلام ، الاتحاد الإسلامي العالمي ، الكويت ، ١٩٨٤ .

(٤) نظرية الدولة في الإسلام ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

- أن القتال في الحروب الجاهلة الباغية غير الراشدة يُعدُّ قتال مرض ، وقتالا تحت راية عمياء ، وجهاد الخوارج الذين يريدون أن يصلوا إلى الرُشد بوسائل الغي .
- أن الجهاد في سبيل الله يجب أن يكون مستوفيًا الشروط كما كان في عهد الرسول . شرط في المجاهِد وشرط في المجاهَد ضده . وشرط المجاهد أن يكون قد أقام المجتمع الراشد الذي يقيم الحكم الراشد ، فإذا وجد هذا المجتمع الراشد ووجد الحكم الراشد فعليه أن ينذر المجتمعات غير الراشدة ، والتي قامت على الإكراه ويدعوها إلى الدخول في حياة الرُشد والعدل ، فإن لم يفعلوا حوربوا إلى أن يزول الإكراه . والمجاهَد ضده هو من يُكره الناس ويظلمهم ويقاتلهم في دينهم ويخرجهم من ديارهم . وهذا هو معنى الآية ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾[١]
- عدم الخلط بين الجهاد الذي هو لرفع الإكراه وبين الحرب التي تهدف إلى الإكراه .
- إضافة لكل ذلك ، فقد كانت هناك أخلاقيات للحروب لخصها الخليفة أبو بكر الصديق في عدم قتل النساء والأطفال والشيوخ ومن هم داخل بيوتهم ومعابدهم وعدم حرق ، أو قطع الأشجار في وصيته لخالد بن الوليد في حروب الردة .

٧- في الجانب العلمي كان الإسلام حركة تغيير كبيرة ، حين أمر المسلمين بأن يعقلوا ويتفكروا في خلق الله ، وألا يلجأوا إلى الشعوذة والسحر والتخيّلات . ولعل القرآن الكريم امتلأ بما لم يمتلئ به أي كتاب سماوي آخر ، على ضرورة إعمال العقل والتفكير في الخلق والكون . والقرآن هو كتاب العقل ، وأنه بأكمله دعوة صارخة لتحرير العقل من عقاله ، واستعمال العقل ، ووزن كل شيء بميزانه ، وترك الحرية له لكي يرشدنا إلى الصواب[٢] .

---

(١) سورة الممتحنة ، الآية ٨ .

(٢) عبد الحليم محمود ، الإسلام والعقل ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠ ، ص١٥ .

وقد حدد الإسلام علاقته بالعقل تحديدًا دقيقًا من خلال المظاهر التالية :

- أن الإسلام جاء هاديًا للعقل فيما يتعلق بالعقائد الخاصة بالله وبرسله وباليوم الآخر وبالغيب الالهي .
- ربط الإسلام بين العقل وبين القيم الأخلاقية كالخير والفضيلة ، وما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني عامة .
- نادى الإسلام بضرورة إعمال العقل في مسائل التشريع التي تنظم المجتمع وتقيم الحياة الإنسانية .

ونتيجة لدعوة العقل الكبيرة هذه في إقامة الحياة الإسلامية ، نشأ علم كبير في الثقافة الإسلامية وهو علم الكلام (علم الرأي والنظر) الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالفلسفة (علم المنطق والبرهان) وظهرت معه الفلسفة الإسلامية وفلاسفتها المشهورون ؛ كالكندي والفارابي وابن رشد وغيرهم .

لماذا تفتك فوبيا التغيير بالعالم العربي؟

- ١ -

التغيير سُنّة الحياة . وما دام هو سُنّة الحياة فقد أصبح حتميًا . فالعجز عن التكيف والتغيير مرادف للاندثار . وكما أن الطفل يتعلّم بالتقليد فكذلك الإنسانية . وهذا ما وصفه ابن خلدون في مقدمته حين قال «المغلوب مولع بتقليد الغالب» .

العالم العربي الآن ليس مشغولاً بأهمية التغيير وضروراته ومجالاته وطرائقه وعوائقه وتحقيقه ، بقدر ما هو مشغول من أين ومَنْ يأتي بالإصلاح والتغيير الثقافي ، وهل يأتي من الداخل ، أو من الخارج؟

في رأيي أن القضية محسومة حسمًا واضحًا . وهي تتلخص في أن التغيير ، أي تغيير ، سواء أكان سياسيًا أم اقتصاديًا أم اجتماعيًا ، إذا حلَّ استحقاقه ولم يتم من الداخل ، فسوف يتحتم تحقيقه من الخارج رعاية لمصالح الداخل والخارج التي أصبحت وحدة واحدة في زمن العولمة ، وثورة المعلومات ، والسوق الحرة ، والشركات العابرة للقارات ، والحدود الثقافية المفتوحة .

والنقطة المهمة هي أن عيون العالم مفتوحة علينا قبل أن تكون عيوننا مفتوحة على أنفسنا ، وأن العالم يرانا بوضوح أكثر مما نرى أنفسنا بوضوح ، وهذا طبيعي وواقعي . والحال هذه هي حال الشعوب كافة . ولكن الاختلاف بيننا وبين الشعوب الأخرى هو أننا عندما نرى أنفسنا لا نريد أن نعرفها ، وعندما يرانا الآخرون لا نريد أن نعرف أنفسنا عن طريق الآخرين أيضًا ، وأننا من ناحية أخرى ، ولعدم معرفتنا بأنفسنا ، وعدم استطاعتنا بالتالي تشخيص أمراضنا التشخيص اللازم لنقصان المعرفة

لدينا ، نهمل معالجة أمراضنا التي تستفحل يومًا بعد يوم إلى أن تصبح أورامًا خبيثة أشبه بالأورام السرطانية ، لا ينفع معها الطب العربي التقليدي . وتحتاج هذه الأورام إلى أطباء راسخين في العلم لكي يزيلوا لنا هذه الأورام!

من ناحية أخرى ، فنحن لا نمانع في تغيير مناهجنا العسكرية وخططنا الحربية ، ونستقدم للتدريب والإعداد خبراء من أنحاء العالم كافة . وكذلك نفعل في الاقتصاد والاجتماع والتعليم . ولكن الأمر عندما يصل إلى الإصلاح السياسي والتعليمي نقف متيبسين رافضين ممتنعين أمام أية جهود خارجية للمشاركة في عملية الإصلاح . ولهذا أسبابه الكثيرة ، وعلى رأسها أن معظم أنظمة الحكم في العالم العربي تربط بين التعليم والثقافة وبين السياسة ، وأن هناك أنظمة ديكتاتورية عربية تخشى الثقافة وتغييرها خوفًا على مكتسباتها .

ألم يقل غوبلز ذات مرّة : «كلما سمعت كلمة ثقافة تحسستُ مسدسي» .

إن الثقافة التي تخشى الآخرين ، والاقتراب منهم ، والتلاقح معهم ، هي ثقافة هشّة ، ومريضة ومهزوزة ، ولا أمل كبيرًا في إصلاحها من الداخل . وعندما كانت ثقافتنا ثقافة قوية وواثقة من نفسها ، لم تخشَ التلاقح مع الثقافات الفارسية واليونانية والهندية ، وغيرها من الثقافات السائدة في القرن التاسع الميلادي ، وقبل هذا التاريخ ، ومن خلال الترجمة ونهوض الفلسفة والعلوم الطبيعية العربية في العصر العباسي (٧٤٩-١٢٥٨م) وفي عصر الخليفة المأمون (٨١٣-٨٣٣م) على وجه الخصوص ، رغم بطء التلاقح بين الحضارات والثقافات القديمة لبطء الاتصالات . ولقد استطاعت الثقافة اليابانية أن تملك قدرة الانفتاح على الثقافات الغربية دون أن تفقد هويتها الوطنية ، وأن تتلاقح مع هذه الثقافات بعد الحرب العالمية الثانية ، وتستفيد منها في علمها وتطورها وصناعتها وحتى في أدبها وفنونها المختلفة . كذلك الحال كان مع الثقافة الكورية والثقافة الصينية وغيرها من الثقافات .

«فمهمة المثقف ليست هجاء أو مدح ما يجري في العالم ؛ أي تقبيحه أو تجميله لأنهما فعلان عبثيان ، بل المطلوب هو تحليل الواقع وفهمه عسى أن يغدو التدخل الواعي في صيروراته ومساراته ممكنًا»[(١)] . وهذا ما قامت به الثقافات الأخرى من أجل أن تتغير .

---

(١) العفيف الأخضر ، مراهنة على ضبط تلاقح الحضارات والثقافات ، جريدة «الزمان» ، ٢٠٠٢/٦/١٩ .

- ٢ -

في العالم العربي الآن ، ومنذ سنوات ، موجة من الخوف من كل ما يأتينا من الغرب من أفكار وخطط وطرق ومسالك ومخارج ومشاريع . وهذا الخوف له مصطلح في علم النفس هو سنتوفوبيا Centophobia أو سينوفوبيا Cenophobia هو الرُهاب Phobia أو الخوف المرضي القاتل من كل الأفكار والأشياء الجديدة . والفوبيا Phobia كلمة يونانية الأصل ، دخلت اللغات الأوروبية ، ومنها الإنكليزية ، ككلمة موصولة مع ما يُراد وصف حالة الخوف المَرَضي منه . ثم أصبحت هذه الكلمة تستخدم كبديل ، له معنى أعمق ، عن معنى مجرد الخوف Fear وهو الرُهاب Phobia .

لقد اجتاحت الغرب بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ موجة مرضيّة ، وهي الخوف من المسلمين وليس الخوف من الإسلام كما يُشاع . فالدين الإسلامي موجود في الذاكرة الغربية وفي الثقافة الغربية منذ قرون طويلة . والغرب فتح للدين الإسلامي المعاهد العلمية والجامعات الراقية ، واهتم بالدراسات الإسلامية أكثر مما اهتم بها العالم العربي وجامعاته . والبحوث التي انتجها الغرب عن الدين الإسلامي كانت أكثر قيمة علمية من معظم ما انتجته المعاهد والجامعات العربية .

إذن ، الخوف كان من المسلمين وفقهاء المسلمين الذين اختطفوا الإسلام لصالح الإرهاب الدولي ، وليس الخوف من الإسلام الذي ما زال يُدرَّس ويُدرَس في أرقى المعاهد العلمية في الغرب ، وتُكتب في موضوعاته المختلفة أرقى الرسائل العلمية الجامعية . وما يُكتب في الغرب عن ظاهرة الرُهاب من الإسلام (فوبيا الإسلام) أو إسلاموفوبيا Islamophobia ما هي إلا من الخرافات و (التهاويل) الغربية التي يقوم بها الإعلام الغربي الرخيص . فمثل هذه الفوبيا غير موجود في الأكاديميا الغربية بقدر ما هي متغلغلة في الميديا الغربية والميديا الأثارية الاستفزازية الفضحائية على وجه الخصوص . وهذه الفوبيا على شكل ومثال (الفوبيا العربية) أو الخوف من العرب آرابوفوبيا Arabophobia التي انتشرت في الإعلام الغربي على إثر حرب ١٩٧٣ وما صاحبها من حظر تصدير البترول للغرب ، وما تبع ذلك من هجوم الرساميل العربية على أسواق الغرب .

- ٣ -

تحتاج العالم العربي الآن موجة ما يُطلق عليه الفوبيا الأمريكية Americanophobia أي الخوف والترصد والحذر والابتعاد، ومحاربة كل ما تقوم به أمريكا في العالم العربي، حتى مساعدات القمح الأمريكي اتهمت بأنها قمح مسموم وتُضعف قدرة العرب الجنسية. ومردُّ هذه الفوبيا ما قامت به السياسة الأمريكية الخارجية من دعم متواصل لإسرائيل، وتجاهل الحقوق العربية في فلسطين تحت ظروف وضغوط داخلية وخارجية. كما إن هذه الفوبيا قد تعاظمت في المدة الأخيرة عندما شعر العرب بأن أمريكا أصبحت ليست القوة العظمى Super Power الوحيدة في العالم فقط، ولكنها القوة الأعظم Greatest Power كذلك، وأنهم على خلاف شديد وعميق وعداء مُستعر مع هذه القوة الأكبر جبروتًا. وانسحبت هذه الفوبيا على الغرب ككل كذلك، لا سيما عندما بدأ «الاتحاد الأوروبي» يعتبر كل أعمال «الجهاد» في فلسطين وأفغانستان والعراق ولبنان هو إرهاب وعلى الأنظمة العربية نزع سلاح هؤلاء الإرهابيين، وهو ما سُمّي بـ «فوبيا الإرهاب».

- ٤ -

ما علاقة كل هذا الكلام بالتغيير في العالم العربي؟

سوف نفهم هذه العلاقة عندما نربط التغيير العربي المنشود بالجهود الدولية الغربية التي تبذلها أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص من أجل دفع عجلة التغيير في العالم العربي إلى الأمام لصالح الغرب وأمريكا أولاً، ولصالح المنطقة ثانيًا.

فمن الواضح أن التغيير في العالم العربي لن يتم على كل المستويات بدون دعم معنوي وسياسي واقتصادي وثقافي ومالي غربي. فالعرب يدٌ واحدة. واليدُ الواحدة لا تُصفّق. وحتى اليد الواحدة العربية لا تصلح أن تصفق مع يد الغرب، لأن يد العرب مشلولة الآن وبحاجة إلى علاج طويل الأمد من الشلل السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى هذا كله إلى إصابة العرب بمرض (فوبياوي) جديد، وهو مرض تروبوفوبيا Tropophobia وهو الخوف من التغيير والخوف من الانتقال من حال إلى حال، كما إنه الخوف من اتخاذ القرار. واستفحل هذا المرض

بالعرب ، فأدى بهم - على جهلهم - إلى حالة من الإنكار والاستكبار الفرعوني المقيت ﴿فاستكبروا في الأرض وما كانوا سابقين﴾[١] والتعالي عليه .

فعندما شخّص تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ الأمراض العربية المستعصية (الأمية ، الفقر ، الفساد ، الديكتاتورية العسكرية والحزبية والقبلية ، التخلف العلمي ، اضطهاد المرأة . .الخ .) أنكر العرب ، شعوبًا وحكومات ونخبًا ، الحقائق الواردة في هذين التقريرين . وهاجمتني بعنف ربما خلف رئيسة فريق المُعدين لهذين التقريرين ، عندما استعملت حقائق هذين التقريرين في نقد الحالة العربية في مؤتمر (مؤسسة الفكر العربي)[٢] . وعندما صدر التقرير الثالث لعام ٢٠٠٤ قبل أيام ، رفضت الدول العربية جميعها استضافة المؤتمر الصحافي السنوي لمُعدي هذا التقرير للإعلان عنه ونشره ، وغامر الأردن وحده بهذه الاستضافة ، ورُمي معدو التقرير (وكلهم جميعًا من النُخب العربية الثقافية من مختلف الأطياف والاتجاهات) بالتآمر مع الغرب ، واتهموا بقبض أموال طائلة من صناديقه[٣] .

-٥-

كيف يمكن العلاج من مرض فوبيا التغيير (تروبوفوبيا Tropophobia) هذا؟

يقول الطبيب النفساني المغربي د . أحمد شيشاني في إحدى مقالاته : «أمراض الفوبيا هي نوع خاص من أمراض نوبات الهلع والذعر الشديد ، وهو خوف كامن مزمن وغير مبرر وغير منطقي من سلوك معين يؤدي لقيام المريض بمحاولات واضحة للهروب من موقف ، لمواجهة الشيء أو الظرف الذي يعتبره المريض خطرا على حياته» .

فهل فوبيا التغيير (تروبوفوبيا Tropophobia) سببها هروب العرب من التغيير ذاته ، وكرهًا له وخوفًا منه؟

---

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٣٩ .

(٢) عقد بمراكش ، ١-٤ ديسمبر ٢٠٠٤ .

(٣) أنظر مقال عبد الوهاب الأفندي ، أحد أعضاء فريق الإعداد ، «القدس العربي» ، ٢٠٠٥/٤/٥ .

عندما سُئل الأطباء العرب النفسانيون عن كيفية العلاج من هذا المرض ، أجاب أحدهم ، وهو الطبيب المصري عادل صادق في كتابه «حكايات نفسية» قائلاً :
«العلاج يستلزم دراسة كاملة لطفولة المريض والمواقف والصدمات التي تعرض لها . وهناك نوع من العلاج يُسمّى العلاج السلوكي . ومعناه إعادة تدريب وتعليم المريض أنماطًا جديدة من السلوك ، لكي يكون قادرًا على مواجهة المشاكل دون خوف . ويتم ذلك عن طريق تعريض المريض تدريجيًا أو بشكل مفاجئ للموقف الذي يثير مخاوف» .

ولعل في هذه الإجابة العلمية الواضحة المفتاح الذي يقودنا إلى التخلص من فوبيا التغيير (تروبوفوبيا Tropophobia) ويقودنا إلى التغيير .

فلا مهرب للعرب من الخوف من التغيير غير مواجهة التغيير ذاته ، وركوب أمواجه المتلاطمة .

لماذا يتخبط العرب بين تحديات العصر وعوائق التغيير؟

-١-

يقف العرب في العصر الحديث أمام تحديات كبيرة من الداخل والخارج ، تضطرهم إلى محاولة إعادة النظر في مناهجهم التعليمية ومناهجهم الدينية ، وفي طريقة تعاملهم مع الآخر ومع قيمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية .

لم يعد العرب يعيشون في عالم منفصل عن بقية العالم . لقد هيّأت ثورة المعلومات وثورة الاتصالات وشبكات الانترنت وشبكات الإعلام المختلفة كل الوسائل للعالم لكي يصبح مَركبًا واحدًا في محيط هذا الفضاء الواسع . وأصبح العالم قرية كونية واحدة ، ينطبق عليها جزء من الحديث النبوي (إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء) .

فالمنظومة العالمية القائمة ، المتمثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن والقوة الأمريكية العظمى الوحيدة الموجودة العالم الآن والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الانسان والبنك الدولي ، وغيرها من الهيئات التي تُشكل المنظومة العالمية ، أصبحت مسؤولة عن كل كبيرة وصغيرة في العالم خطأً ، أو صوابًا .

كما أن تقاطع المصالح في العالم وبين الدول فرض على الدول الكبيرة رعاية الدول الصغيرة ، وفرض على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة ، وفرض على الدول الآمنة الوقوف إلى جانب الدول المهددة بأمنها وسلامها وحياة شعبها .

كل هذه الحقائق الماثلة اليوم أمام العرب ، فرضت عليهم التغيير ، ولكن التغيير

في العالم العربي يواجه عوائق كثيرة منها :

١- أن التغيير يحتاج إلى مصلحين ودعاة عقلاء ومتنورين وشهود خُلصاء على العصر الذي يعيشون ويعون متطلبات هذا العصر وتحدياته ، ويمتلكون الشجاعة الكافية والبصيرة السياسية الواقعية لكي يكونوا مؤهلين فعلاً لتقديم برامج التغيير للأمة . والفكر هو صانع التغيير وهو صانع الحضارة وأساس حركة التاريخ . ونحن بحاجة إلى رجال معنيين بالمستقبل وليس بالماضي فقط . والمفكرون هم الذين يصنعون حركة التاريخ . وعدم توافر مثل هؤلاء المصلحين يُعدّ عائقًا من عوائق التغيير . فحركات التغيير ، التي شهدها التاريخ الإنساني على امتداده الطويل قادها مصلحون ورجال فكر خُلصاء وشجعان . قال الفيلسوف هربرت سبنسر : «إن التحول الحضاري لا يتم على يد بطل ، أو حاكم ، ولكنه يتم على يد الحكمة الجماعية وهي من المصلحين وقادة الفكر» . ونحن ينقصنا هؤلاء الرواد من المفكرين الشجعان البواسل المؤمنين والمضحين .

٢- أن التغيير يتطلب شعوبًا تعلم أين أمراضها وما هو علاج هذه الأمراض ، ولديها الشجاعة الكافية لطلب الطب والأطباء لهذه الأمراض أينما كان هذا الطب وعلى يد أي كان ، مسيحيًا أو مسلمًا أو يهوديًا أو ملحدًا . فلا دين محددًا للعلم . فعلاج التخلف ومطلب التغيير أصبحا علمًا لا تتحقق نتائجه الملموسة من خلال البركات والأدعية وأحجبة الدراويش والمشعوذين . والشعب العربي الآن لديه أكثر من ستين مليون أمي أبجدي ، وأكثر من مائة مليون أمي ثقافي ، حسب تقريري التنمية البشرية للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ . وهؤلاء يقفون عقبة في سبيل التغيير حيث لا يعلمون ما هو التغيير ، ولماذا التغيير ، وكيف التغيير؟ ولا يريدون هذا التغيير ، لأن كل تغيير يحمل معه الصواب والخطأ . وهم كارهون للمغامرات من كثرة ما تمّ في حياتهم من مغامرات من قبل المغامرين الذين أخذوا ولم يعطوا للأوطان شيئًا .

قال الشاعر والناقد الانجليزي ت . إس . إيليوت (١٨٨٨-١٩٦٥) : «لا مشروع تغيير للمجتمع يمكن أن يُستساغ رأسًا وسريعًا ، ما عدا المشاريع الزائفة . ولا يُستساغ التغيير إلا إذا أصبح المجتمع فاقدًا للأمل ، ولا يجد أي طريق للخلاص غير طريق التغيير» .

فهل فقد الشعب العربي الأمل في الإصلاح الآن عن طريقٍ غير طريق التغيير؟

٣- لا شك أن الاستعمار والاستعمار العثماني على وجه الخصوص (يعترض كثيرون من المحافظين العرب المسلمين على مصطلح «الاستعمار العثماني» في حين أن المؤرخين الأتراك أنفسهم يعترفون بأنه كان استعمارًا عثمانيًا بارزًا . أنظر تاريخ عاشق باشا زاده) في عزله للعالم العربي والإسلامي عن العالم الخارجي ، وفي انغلاقه ومحاربته لكل تغيير ولكل جديد ، قد ساهم مساهمة كبيرة في قبول أفكار التغيير فيما بعد التي قادها من منطلقات دينية مجموعة من مفكري عصر التنوير العربي ، كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وعبد العزيز الثعالبي وغيرهم . فالاستعمار العثماني دام في العالم العربي أربعة قرون (١٥١٧-١٩١٨) «لم تتحرك خلالها الحضارة في العالم العربي خطوة واحدة إلى الأمام ، بل تراجعت بشكل مخيف ، حتى كان المستوى الحضاري للعالم العربي عندما دخل الفرنسيون مصر ١٧٩٨ أقل بمراحل عما كان عليه في القرن العاشر الميلادي» .

٤- ما زال نظام التعليم العربي ، وخاصة في دول الخليج ، بحاجة إلى كثير من التطوير والارتقاء ، وزيادة نسبة العلوم الطبيعية ومواد الرياضيات والفنون واللغات الأجنبية فيه ، وإدخال علوم الكومبيوتر والتركيز عليها ، حتى يتم تخريج أجيال من الشباب ينتمون فعليًا إلى العصر الذي يعيشون فيه . إن معظم أنظمة التعليم في العالم العربي ، وفي دول الخليج على وجه الخصوص ، لا تُخرّج كفاءات قادرة على بناء المستقبل العربي ، الذي هو جزء من المستقبل الانساني . وتطوير التعليم العربي أصبح ضرورة ، ليس لأن الغرب راغب فيه ومطالب به حتى يأمن سلامته وسلامة المجتمعات التي يتعامل معها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا ، ويريد شركاء له على مستوى علمه وقيمه الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ولكن لأن حاجتنا إلى هذا التطوير أصبحت حاجة ملحة ليس في هذا العصر ولكن في كل العصور ، لكي نكون ضمن نسيج قماشة العصر الذي نعيش فيه ، ولا نكون كالطيور التي تخرج عن أسرابها ، أو كمن يتخيل بأنه يعيش وحده على كوكب آخر غير كوكب الأرض ، ومع أمم أخرى ليس لها مصالح عند العرب ، وليس للعرب مصالح عند الآخرين .

٥- عدم قبول الثقافات للتغير والتلاقح مع الثقافات الأخرى هي عودة واضحة وصريحة إلى الجاهلية . فالعرب في الجاهلية عندما رفضوا التغيير والانتقال من

الوثنية إلى التوحيد ، كانت حجتهم أنهم وجدوا أبائهم على ذلك وهم يخشون تغيير ذلك ﴿قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا﴾[1] ، وكذلك ﴿قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا﴾[2] . ورفضوا الإسلام ، وكان من بين أسباب رفضهم للإسلام خوفهم من فقدان الأوطان والأرض ﴿وقالوا أن نتبع الهدى معك نتخطف من أرضنا﴾[3] .

وهذا ما يؤكده الباحث الأنثروبولوجي مرسيا إلياد بقوله : «عندما كان المبشر الأنثروبولوجي ستريلهو يسأل قبيلة ارنثا الاسترالية عن سبب إقامة بعض الشعائر ، كان أعضاؤها يجيبونه لأن أسلافنا أمرونا بذلك . في غينيا الجديدة يرفض أعضاء قبائل «الكاي» تغيير أنماط حياتهم قائلين : لأن الأسلاف كانوا يفعلون ذلك ونحن نتصرف مثلهم كما روي ذلك منذ خلق الأرض : كما ذبحوا كذلك يجب علينا أن نذبح ، وكما فعل أسلافنا في سالف الأزمان كذلك يجب علينا أن نفعل اليوم»[4] .

ولعل حجة (هذا ما وجدنا عليه آباءنا) هي حجة العرب اليوم ضد التغيير الثقافي الداخلي ، أو الخارجي ، وهي الحجة التي أصبحت بمنطق العصر الحديث (الحفاظ على الثوابت) وحيث لا ثوابت في السياسة ، و (عدم تهديد الهوية الوطنية) وحيث لم تعد هناك هويات قومية في زمن العولمة ، و (وصون التراث) وحيث لا أحد يصون التراث بقدر ما يصون التراث نفسه وذاتيًا ، وخلاف ذلك من الشعارات التي تحول بين العرب وحركات التغيير .

- ٢ -

لا شك أن العرب الآن وفي الماضي ، ومنذ ظهور الإسلام ، كانوا بحاجة إلى التغيير ؛ فتلك سُنّة الحياة كما سبق وقلنا . وفي كل عصر من العصور كان العرب بحاجة إلى التغيير لكي يكونوا في سياق التاريخ الإنساني ، وإلا أصبحوا خارج هذا

---

(١) سورة لقمان ، الآية ٢١ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ١٠٤ .

(٣) سورة القصص ، الآية ٥٨ .

(٤) مرسيا إلياد ، رمزية الطقس والأسطورة ، ١٩٨٧ .

السياق التاريخي . وفي العصر الحديث الآن ، أصبح العرب بحاجة إلى التغيير ، والتغيير السريع أكثر من أية أمة أخرى ، وذلك بسبب أن العرب قد توقفوا عن التغيير والتطوير منذ القرن العاشر الميلادي . ومضت عليهم حتى الآن عشرة قرون وهم «مكانك سر» ، بل هم تراجعوا عما كانوا عليه في القرن العاشر الميلادي . وكان ذلك لأسباب كثيرة ، على رأسها الاستعمار العثماني الذي استمر أربعة قرون (١٥١٧-١٩١٨) ، وعزل العالم العربي عن تيارات التغيير في العالم ، وفرض ستارًا سياسيًا وثقافيًا أشبه بالستار الحديدي ، الذي كان قائمًا بين الشرق والغرب الأوروبي أيام الاتحاد السوفياتي المنهار ، بحيث تكلّست الذات العربية ، وأصبحت تتمتع بحصانة عقلية ضد مطالب التغيير واستحقاقات التغيير . وكان لزامًا القيام بحركة تنوير كبرى لإزالة هذا التكلّس أولاً ، وتحضير الأرض العربية تحضيرًا سليمًا لقبول خطوات التغيير وتنشئتها ورعايتها . فالحاجة إلى التغيير ليست دعوى حزبية ، ولا هي دعوى طائفية ، ولا هي بالدعوى المرحلية لتمرير استحقاقات معينة ، ولكن هذه الدعوة أصبحت بالفعل مسألة حياة أو موت للأمة العربية والإسلامية ، التي هي بعض خيوط قماشة هذا العالم ، الذي أصبح ، بفضل ثورة الاتصالات والمعلومات وتقاطع المصالح المشتركة وفتح الأسواق الحرة على بعضها والشركات العابرة للقارات وعولمة العلم والاقتصاد والأمن ، قرية كونية واحدة .

-٣-

إن العرب اليوم أحوج ما يكونون إلى التغيير في المجالات التالية :

- الحريات : لقد جاء الإسلام مبشرًا بالحرية في المعتقد والفكر وبالحريات الشخصية ﴿لا إكراه في الدين﴾[1] . والدين هنا ليس هو معتقد التوحيد فقط ، ولكنه كل ما يمتُّ إلى التفكير وإعمال العقل بصلة . وفي العصر الحديث أصبحت أزمة العالم العربي هي الحرية السياسية بالدرجة الأولى ، وإتاحة المجال أمام الرأي والرأي الآخر ليقول كلمته . وفي العصر الحديث أصبحت معظم شعوب العالم (١٨٠ دولة) تتمتع بهذه الحرية ، ما عدا الشعب العربي الذي غدا شعبًا غريبًا

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٥٦ .

على المجتمع الدولي ، ووجوده وجودًا نافرًا وشاذًا في المجتمع الدولي ، مما أدى إلى أن يكون هدفًا لحملات الغرب السياسية والإعلامية والعسكرية في بعض الأحيان . ولعل تأخرنا وتقاعسنا وإهمالنا لموضوع الحريات هو الذي جعل الغرب يستعمل معنا كل أسلحته السياسية والاقتصادية والحربية ، لإجبارنا على السير في ركاب المجتمع الدولي ، وعدم خرق المَركب الدولي ، حتى لا يغرق الجميع في بحور الفوضى والظلمات .

- الحقوق العامة : لا قوانين مرعية ولا نظام صارمًا يحترمه الرئيس والمرؤوس في الحياة العربية المعاصرة . ولعل نظرة واحدة إلى الشارع العربي وفوضى المرور فيه وفوضى البناء العمراني ، وتداخل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، تعطينا فكرة تامة وكافية عن فوضى الحياة العربية التي نعيشها الآن . وهذا أدى بالتالي إلى فوضى في الحقوق العامة ، واختلاط الحق بالباطل والباطل بالحق . ولم نعد نميز بين الخيط الأبيض والخيط الأسود . وهذا كله كان بسبب الفوضى السياسية التي تعمّ العالم العربي ، وعدم فصل السلطات الثلاث بعضها عن بعض ، واختلاط مال الحاكم بالمال العام ، واعتبار نقد الحاكم والحكم نقدًا لكرامة الوطن ، حيث أصبح الحاكم هو الوطن ، وليس خادم الوطن وحاميه .
- الشورى والديمقراطية : أضاع العرب في العصر الحديث وقتًا طويلاً وهدروا جهدًا كبيرًا للتفريق بين الشورى والديمقراطية ، وأيهما أكثر صلاحية للتطبيق في العالم العربي . وفي النهاية لا هُم طبقوا الشورى ولا هُم طبقوا الديمقراطية . وكان عليهم أن يستغلوا هذا الوقت والجهد في تهيئة الأرضية اللازمة لبناء الصرح الديمقراطي ، أو الشورى عليها ، والذي يستغرق وقتًا طويلاً لارتباطه الوثيق بالبنية الاجتماعية العربية ، وبنظام العائلة العربية ، وبالنظام الاقتصادي والثقافي . ولكن العرب لم يفعلوا شيئًا مفيدًا حتى الآن لتهيئة الأرض العربية استعدادًا للإنبات الديمقراطي ، والذي يتطلب قبل ذلك اجراء تغييرات مهمة في المجالات كافة .

إن الصراع القائم بين دعاة الديمقراطية ودعاة الشورى صراع مجاني لا طائل من ورائه ، فيما لو علمنا أن الشورى مرحلة ابتدائية للديمقراطية ، وأن الديمقراطية مرحلة ثانوية للشورى تأتي بعد المرحلة الشورية ، وأن الشورى هي خطوة ، أو مجموعة خطوات نحو الديمقراطية ، وأن لا خلاف كبيرًا بين الشورى والديمقراطية بحيث أن الأولى تُعيق الأخرى ، بقدر ما أن الشورى تؤدي إلى الديمقراطية . وهذه خاصية

سياسية معينة في العالم العربي نتيجة للموروث السياسي والطائفي والثقافي التي تملكه الأمة العربية ، بحيث نُنتج في النهاية ما يُسمّى بـ «الديمقراطية الطائفية» كما هو الحال في لبنان ، وكما هو الحال المُستَجِد في العراق . أما الذين يريدون للشورى أن تكون نهاية المطاف ، ولا تقدُم بعدها نحو الديمقراطية فهم على خطأ وجهل . فالشورى هي البداية التي ابتدأ بها المسلمون مسيرتهم الطويلة نحو الديمقراطية ، ولكنهم توقفوا عند خطوة الشورى للأسف ولم يتعدوها ، واكتفوا بها ، واعتبروها نهاية المطاف ، بل هم تراجعوا عنها في العهدين الأموي والعباسي وما تبع ذلك ، إلى الديكتاتورية الخلافية والملكية والأميرية .

فالشورى ليست خطوة لازمة مكتفية بذاتها غير مُتعدية ونهاية المطاف فيما يتعلق بالحريات السياسية ، وانما هي خطوة مُتعدية نحو الديمقراطية العريضة والكبيرة التي لا تكتمل الحريات السياسية إلا بتحقيقها .

- المرأة : لقد نالت المرأة في معظم أنحاء العالم معظم حقوقها ، بل هي نالت في بعض مناطق من العالم من الحقوق أكثر مما للرجل بحيث أن الرجال أصبحوا يطالبون بالمساواة مع النساء![1] وحان للعرب الآن أن يعيدوا النظر في تموضع المرأة في المجتمع العربي ، بعد أن أخذت ببعض أسباب العلم والتعلم ، ولكن بقيت هناك أكثر من خمسين بالمائة من النساء العربيات يعانين من الأمية ، حسب تقريري التنمية البشرية للأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ . فالإسلام لم يَحُل بين المرأة وبين دورها الكبير في المجتمع . ولكن انحسار دور المرأة في المجتمع العربي ليس مرده إلى الإسلام الرسولي ولكن إلى إسلام الفقهاء . وهو ناتج كذلك عن العصبية والقبلية العربية وليس عن الدين العربي . والدليل أن دولاً إسلامية ، كإندونيسيا والباكستان وماليزيا وبنغلادش وتركيا وغيرها ؛ قد تقدمت تقدمًا كبيراً في إعطاء المرأة مكانها المرموق في الحياة العامة وأوصلتها إلى سدة رئاسة الوزراء ، وإلى القضاء وإلى السفارات وغيرها من المناصب الرفيعة . والتغيير في المجتمع العربي لن يتم مساره إلا إذا تمّ إعطاء المرأة حقوقها وتشجيعها على العلم والعمل وليس على الخَلَف والعَلَف فقط (مكانك تُحمدي) .

---

(١) في أمريكا – مثالاً لا حصراً – تُعطى الإناث ميزات في القبول بالجامعات والوظائف ما ليس للذكور فيها من نصيب .

- المجتمع المدني : في كتابي (صعود المجتمع العسكري العربي ، ٢٠٠٣) شرحتُ كيف أن المجتمع العربي بعد الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين ، أصبح مجتمعًا عسكريًا لا مدنيًا ، لا من حيث أن كثيرًا من أجزائه كان يحكمه العسكر ، ولكن لأن نظامه كان نظامًا عسكريًا وحياته كانت تخضع لنظام عسكري صارم . لقد حكم عسكريون دولاً متقدمة وديمقراطية في أوروبا وأمريكا[1] ولكن هؤلاء وغيرهم خلعوا بزّاتهم العسكرية قبل الجلوس على مقاعد الرئاسة والقيادة . في حين أن السياسيين المدنيين العرب لبسوا البزّات العسكرية قبل الجلوس على مقاعد الرئاسة والقيادة . وظل السياسيون العسكريون محتفظين ببزّاتهم . لقد تحوّلت معظم الأنظمة في معظم المجتمعات العربية إلى أنظمة عسكرية ديكتاتورية صارمة حين تولّى العسكر والمتعسكرون إدارة بعض البلدان العربية . وقد أدى كل هذا إلى غياب المجتمع المدني واختفاء تنظيماته وكوادره . والتغيير العربي لن يتم إلا إذا أُعيد تكوين المجتمع المدني ، بنقاباته وتنظيماته وكوادره ، القادرة على إقامة حياة سياسية واجتماعية سوية .

---

(١) جورج واشنطن ، يوليوس جرانت ، ديجول ، وايزنهاور ، مثالاً لا حصراً .

لماذا نعيد تحذير: لكي لا تحرثوا في البحر!

- ١ -

عندما أصدر المصلح الديني والسياسي الراحل الشيخ خالد محمد خالد كتابه (لكي لا تحرثوا في البحر) عام ١٩٥٥ صدّر كتابه بجملة : «اعرفوا الحق ثم اتبعوه ، وسيجعلكم الحق أحرارًا» . وكان خالد محمد خالد يدلنا في كتابه على المناهج التي تجنبنا الوقوع في التيه والضياع . ومن هذه المناهج الإقرار بأن الديمقراطية ضرورة خلقية قبل أن تكون ضرورة سياسية ، وأن الطغيان مزرعة للرذيلة ، وأن الحكم المطلق مسؤول عن الرذائل التي يثمرها وجوده . وأن الديمقراطية الراسخة هي البداية لكل تجدد أخلاقي . وفي هذا الكتاب الخطير ، يفصل خالد محمد خالد بين الأخلاق المدنية والأخلاق الدينية ، ويقول بأن أخلاق المدنية أهدى . ويفرّق خالد بين الدين والأخلاق الدينية . ويقول إن الأخلاق الدينية غير الدين . ويعني بالأخلاق الدينية هنا ، قدسية التقاليد والإيمان بالقدر وأعمال السحر والشعوذة باعتباره مفكرًا عقلانيًا وتنويريًا من الدرجة الأولى . وهو يردد دائمًا دعاء الخليفة عمر بن عبد العزيز : «يا رب انفعني بعقلي ، واجعل ما أنا صائر إليه ، أهمّ إلى مما أنا مدبر عنه» ،كما شرحت في كتابي عنه[١] . ويقيم خالد البرهان على استنفاد الأخلاق الدينية أغراضها ، كاشفًا عن خصائصها ، وداعيًا إلى الأخذ بالأخلاق المدنية في عزم وثقة .

ونحن الآن ، بعد نصف قرن من صدور هذا الكتاب المهم ، نسأل أنفسنا :

هل اختلفت المناهج التي تجنبنا الوقوع في التيه والضياع لكي لا نحرث في البحر ، عن المناهج التي رسمها لنا المصلح التنويري خالد محمد خالد؟

---

(١) ثورة التراث : دراسة في فكر خالد محمد خالد ، ١٩٩١ .

- ٢ -

عندما أتامل أوضاع العالم العربي من على بعد ، حيث الصورة أوضح والملامح أبرز ، ومن خلال قراءة عميقة للتاريخ وللتركيب السياسي والاجتماعي للعالم العربي ، تنتابني حالة من القرف والتشاؤم والحزن كذلك ، رغم أنني أعود إلى تفاؤلي في كل مرة أهاتف فيها صديقي المفكر التونسي العفيف الأخضر في باريس المتفائل دائمًا ، والذي يكسب رهان التفاؤل في كل مرة ، لامتلاكه بصيرة نافذة نادرة ، وعقلاً يقرأ فيه العالم العربي من خلال زاوية كونية تاريخية بانورامية .

إن قرفي وحزني ، مبعثهما هذه المهازل وهذه الشعوذة السياسية التي تقوم بها الأنظمة وقادة هذه الأنظمة ، من تزوير للتاريخ ، وإمعان في طمس الحقائق ، والهروب من مواجهة الواقع ، وكأننا في سيرك سياسي كبير .

وتشاؤمي مبعثه فقدان الأمل القريب في إصلاح سياسي وجذري تشارك فيه القوى السياسية الداخلية والمشردة في أصقاع الأرض . فالعالم العربي هو الجزء الوحيد من العالم الآن الذي لا توجد فيه بدائل سياسية عن الفئات الحاكمة . وهو فقير سياسيًا أكثر من فقره المادي والثقافي والاجتماعي ؛ بل إن فقره السياسي هذا مبعثه ذلك الفقر الثقافي والمادي والاجتماعي . وهو الجزء الوحيد في هذا العالم الذي لا توجد فيه معارضة سياسية قادرة على قيادة دفة الحكم في حال سقوط الحكم القائم لأي سبب من الأسباب . والقوى العالمية التي تريد مساعدة الشعب العربي في الخلاص من حكامه الفاسدين الديكتاتوريين ، لا تجد البديل الصالح لهذه الأنظمة الفاسدة ، وهي في حيرة من أمرها ، وكأن الله خلق هذه الفئات الحاكمة وكسر القالب ، كما يقولون . وبحيث أصبحت أنظمة الحكم القائمة الآن هي القوة الوحيدة والفريدة في تصوّر الشارع العربي ، والتي لو زالت لزال الوطن بأكمله كما يتصوّر هذا الشارع ، ويضرب بالحالة العراقية المثال الأكبر ، وهو مثال غير صحيح ، وقياس فاسد كما يقول أهل المنطق ، وأنه لو تنحّت الأنظمة القائمة عن الحكم لتنحّى الشعب بأكمله عن الحياة . في حين ، أننا نرى في الغرب عامة ، مئات البدائل وليس بديلاً واحدًا للرؤساء الحاكمين ، بفضل المناخ الديمقراطي والثقافي الحر . فالغرب لديه من الكفاءات السياسية المتوافرة والمتعلمة والمجربة والقادرة على إدارة الحكم في العالم أجمع ، وبأرخص الأسعار . فالرئيس الإداري الجيد والنزيه والمنتج

في الغرب ، لا يكلف الدولة سنويًا أكثر من مليوني دولار ، وبعقد لأربع ، أو لخمس سنوات فقط تتجدد مرة واحدة فقط . في حين أن الرؤساء العرب الذين لا يهشّون ولا يكشّون ، ومنهم أميون لا يقرأون ولا يكتبون ، يكلفون دولهم مئات الملايين سنويًا .

فما أرخص الأصيل ، وما أغلى المزيف .

فهل هناك عجز وخيبة أكبر من هذا العجز ، وأعظم من هذه الخيبة؟

-٣-

لقد بلغت المأساة السياسية في العالم العربي ، أن الأنظمة العربية القائمة الآن أصبحت لا تخشى أحدًا في الداخل ، وأنها قادرة على المناورة والتزوير والتلفيق والضحك على أي أحد في الخارج ، ومن القوى التي تفكر في الإطاحة بها .

ولقد بلغت المأساة السياسية العربية الآن ذروتها ، في أن الأنظمة العربية القائمة الآن أصبحت في العالم العربي هي أقوى الضعفاء ، مقارنة بالضعف والهزال والهشاشة التي تعيشها المعارضة العربية . وبحيث أصبح الخارج يبحث عن فرقاء في المعارضة العربية يستطيع الاستناد إليهم ، فيما لو أريد التغيير السياسي ، فلا يجد أحدًا يصلح لهذه المهمة . فقد كان درس العراق قاسيًا لهذا الأحد . وكان درس العراق يقول لهذا الأحد : لا يلدغ البصير العاقل من جحر مرتين . ومرة واحدة تكفي كثيرًا ، حيث لم تكن قوى المعارضة العراقية بالمستوى المطلوب من الإخلاص والنزاهة والشفافية والوعي السياسي كذلك .

لقد نجحت الأنظمة العربية نجاحًا باهرًا في تفريغ الساحة السياسية من البدائل المنتظرة لتولي الحكم ، فيما لو نجحت قوى خارجية أو داخلية في تغيير هذه الأنظمة . وفي نصف القرن الماضي ، وبعد الاستقلال السياسي وخلال سنوات الاستغلال ، شهدنا كيف أن الأنظمة العربية نكّلت بالقوى السياسية العربية ؛ مرة بالشنق ومرة بالحرق ، ومرة بالنفي ومرة بالسجن مدى الحياة ، ومرة بالتشهير ومرة بالتهجير . ولم تدع وسيلة من وسائل العزل والإقصاء إلا واستعملتها لكي تقضي على كل فسيلة سياسية نضرة ، يمكن لها أن تصبح شجرة باسقة يستظل بظلها الوطن والمواطن ، بدلاً من هذه الأشجار السياسية اليابسة والمتخشبة والمتهالكة من سنين طويلة ، والتي أصبحت كالعرجون القديم ، كما وصفها القرآن الكريم .

-٤-

في العالم العربي مفكرون كثيرون، وكتاب كثيرون، وصحافيون كثيرون، وكلهم ينادون بالحرية والديمقراطية ومعاداة الأنظمة الشمولية وسقوط الديكتاتوريات، ولكن لا أحد من هؤلاء قادر على أن يكوّن تيارًا جارفا وصادقًا ونظيفًا، يصلح كبديل للأنظمة السياسية القائمة.

فالمعارضة العربية بنوك مفلسة، قام باختلاسها أعضاء مجالس إدارتها، وفرّغوا خزائنها، ولا يوجد مستثمر داخلي أو خارجي يرغب في إيداع «أمواله السياسية» في خزائنها خوفًا من اختلاسها.

وأحزاب المعارضة العربية أسوأ تنظيمًا وتشكيلاً وديكتاتورية وفسادًا من الأنظمة العربية القائمة. ولا حرية في أحزاب المعارضة العربية لكي تعلمها للناس وترفع شعاراتها في الشارع العربي. ولا تطبيق للديمقراطية بين صفوف هذه الأحزاب لكي تكون نموذجًا للديمقراطية التي تنادي بها وتريد تطبيقها. لقد قرأت معظم أدبيات جماعة الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، طوال ثمانين عامًا مضت، فلم أقرأ حرفًا واحدًا ينتقد المرشد العام للإخوان على مرّ هذه السنين. وكأن هذا المرشد العام وحي يوحى، وهو النبي المعصوم الذي لا يخطئ ولا ينحرف. وهذا ليس في مصر وحدها ولكن في سائر جماعات الإخوان المسلمين في أقطار العالم العربي المختلفة.

فكيف يمكن لمثل هذا المرشد العام أن يكون حاكمًا في دولة ما مستقبلاً، وهو لا يقبل النقد والتصويب والتقويم في منصبه كمرشد عام، وليس كحاكم عام؟

وكيف لهذا المرشد أن يسمح بانتخابه من قبل جماهير الشعب مستقبلاً فيما لو تولى الحكم، وهو المنتخب من قبل ١٥ عضوًا فقط من (أهل الحل والعقد)، ولا انتخابات من قبل العناصر الحزبية لجماعة الإخوان المسلمين التي يبلغ تعدادها الملايين؟

كذلك شاهدنا الوضع ذاته في الأحزاب العلمانية كحزب البعث. ولولا ما كتبه منيف الرزاز المفكر الكبير، والأمين العام المساعد في حزب البعث (١٩٧٧-١٩٧٩) والذي اغتاله صدام حسين عام ١٩٨٤، عن تجربته المُرّة في حزب البعث في كتابه (التجربة المُرّة، ١٩٦٦) لما عثرنا على تقويم فكري صادق، ونقد ذاتي حزبي، وفضح للممارسات الحزبية البعثية، ولما قرأنا كلامًا يقول إن حزب البعث كان يعاني من

نقائص ثلاث أساسية أدت إلى عواقب وخيمة . كان أولها ، الجهل التام بعقيدة الحزب الأساسية رغم اتهامه بأنه «حزب المثقفين» . وثانيها ، حلول الشعارات محل الفكر نتيجة لسيطرة الضحالة الفكرية على عناصر الحزب . وثالثها ، تغليف الانقسامات الحزبية ذات الطابع السياسي أو الطابع الشخصي بغلاف الخلافات العقائدية الفكرية نتيجة لمواقف انفعالية . فالولاء الشخصي ، والتبعية الإقطاعية ، والرباط العشائري ، أصبحت الروابط الأهم في الحزب(١) .

-٥-

يقول خالد محمد خالد في كتابه (لكي لا تحرثوا في البحر) : «إن وصل الأمة بالتقدم الإنساني رهن بطبيعة الموقف الذي تقفه بين الماضي والمستقبل . ونحن كقوم نحاول أن نكون راشدين ، علينا أن لا نهدم الماضي ، وفي الوقت نفسه علينا ألا نرتبط به ، بل نتخذه وسيلة وموردًا لمستقبل متطور وحياة متقدمة ونامية . أما الذين يريدون لنا أن نُحكم من داخل القبور فجدُّ مخطئين . فالتحيز للماضي عمل يرفضه الماضي نفسه ، لأنه يفقد وجوده وموضوعيته في اللحظة نفسها التي نعزله فيها عن حاضر الزمان ومستقبله . والإسلام إنما انتصر ورسخ لأنه كان في أيامه الأولى يمثل مدنية جديدة ، مدنية أخلاقية على الأقل ، وأن المرسلين كانوا يمثلون طلائع المستقبل والغد»(٢) .

واليوم ، نرى في العالم العربي أن دعوة النكوص إلى الماضي ، فكرًا وقولاً وعملاً وسلوكًا ، هي الدعوة السائدة التي تلقى الرواج الكبير ، وتجني المال الوفير (عمرو خالد مثالاً) وتحمل دعاتها إلى البرلمانات ، ويمكن أن توليهم غدًا قيادة البلاد وحكم العباد (الإخوان المسلمون مثالاً) . ونرى أن التيار السلفي ، بشقيه المتشدد واللين ، هو التيار الطاغي والكاسح للحياة السياسية والثقافية والاجتماعية (السعودية ودول الخليج عمومًا مثالاً) ، وأن هذا الكم الهائل من الفتاوى الدينية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (وهي تراث ماضوي بحت) التي انفجرت كالبراكين المدمرة

---

(١) منيف الرزاز ، التجربة المُرّة ، ص٦١-٦٣ .

(٢) خالد محمد خالد ، لكي لا تحرثوا في البحر ، ص ١٧٣-١٧٥ .

هذه الأيام ، ما هي إلا ردة إلى الماضي ، حيث لا حاضر ولا مستقبل نطلب منه الحكمة والعقل . وما هذه الفتاوى ، على مختلف أشكالها وموضوعاتها ، إلا صورة من طلب الحماية والسند من عظام القبور ، إن بقيت هناك عظام . فبدلاً من أن نقرأ صفحات الحاضر . . حاضرنا وحاضر الآخرين ، لنرى كيف فعلوا وتغلبوا على مصائبهم ، نهرب إلى دفاترنا العتيقة كالتجار المفلسين ، لنفتش لنا عن بصيص أمل في ظلام القبور الدامس . ولو كان خالد محمد خالد حيًا هذه الأيام لكتب كتابًا جديدًا بعنوان : «لكي لا تنبشوا في القبر» ، وقال فيه ما قاله في كتابه الأول قبل نصف قرن : «لكي لا تحرثوا في البحر» .

-٦-

يختتم خالد محمد خالد كتابه القديم الجديد (لكي لا تحرثوا في البحر) بقوله :

«لن تصاب أمة برذيلة تنهش روحها وتجرف مصيرها مثل رذيلة الانفصال عن التاريخ ؛ فاحذروا أن تفعلوها . واعلموا أن بربرية الجسد والفكر والروح ضريبة التخلف والنكوص عن التقدم . ومهما تبذلوا من محاولات التفوق والنهوض ، فلن تستقيموا على الطريق حتى تولوا وجهكم شطر المدنية الإنسانية . وفي بلاد كبلادنا حيث يمجد الناس الألم والكذب والعجز ، يجب أن نزداد ارتباطًا بالقافلة ، حتى لا تتخطفنا ذئاب الطريق»[1] .

واليوم ، يا عظيمنا خالد ، وبعد مضي نصف قرن على كلامك هذا ، فلا زلنا نسير عكس التاريخ ، وبانفصال تام مع التاريخ . التاريخ في جهة ، ونحن في جهة أخرى .

ورغم تحذيرك لنا أيها المعلم ، فما زلنا نمارس بربرية الجسد بالإرهاب الدائر الآن . وما زلنا نمارس بربرية الفكر بهذا الفكر المزيف الذي نجتره كل يوم . وما زلنا نمارس بربرية الروح ، بهذا التزوير لكل القيم الروحية الحقة .

اليوم ، وبعد نصف قرن من حديثك التنويري ، ما زلنا ندير ظهورنا ، ونمد ألسنتنا هُزءاً بالمدنية الإنسانية ونرميها بكل الآثام والشرور .

---

(١) خالد محمد خالد ، مصدر سابق ، ص٢٢٧ .

ليتك تنهض من أبديتك أيها المعلم ، لكي ترى كيف تخطفتنا ذئاب الطريق من الإرهابيين ، كما تنبأت لنا تمامًا حين تخلّفنا عن ركب القيم الإنسانية الحضارية .

وما زلنا نحرث في البحر أيها المعلم ، وما زلنا كذلك ننبش في القبر أيها الأب الصالح ، زيادة وتأكيداً للتيه والضياع الذي نحن فيه الآن .

في الاقتصاد

ماذا سيفعل العرب بكل هذا الذهب؟

الخزائن العربية ، التي كانت فارغة ومفلسة ومديونة قبل سنوات ، امتلأت هذه الأيام بأكوام الذهب ؛ بل وفاضت في بعض الدول العربية المصدرة للنفط ، وبسهولة وبدون عناء ، وبدون علم ولا صناعة . فقد لعبت الظروف السياسية والاقتصادية والكوارث الطبيعية كلها مجتمعة دورًا في رفع أسعار البترول التي تقفز كل يوم قفزات جنونية إلى الأعلى ، مما يهدد الاقتصاد العالمي بالركود . فيُقدر دخل الدول العربية المصدرة للنفط في نهاية عام ٢٠٠٥ حوالى ٥٠٠ مليار دولار حسب تقرير البنك الدولي . وهو رقم خيالي ، ويصيب العرب بالدوار والصداع عند سماعه . ولكنه صغير في الوقت نفسه ، قياسًا إلى الديون العربية التي بلغت عام ٢٠٠٥ حوالى ٦٠٠ مليار دولار ، وقياسًا إلى خدمة هذا الديون التي تبلغ ٤٠ مليار دولار ، وهو ما يساوي مثلاً الدخل السنوي للكويت في ٢٠٠٥ . وهذا الدين العربي الكبير ، له مخاطره المختلفة ، منها ما ذكره جورج قرم ، وهي تشبيط الجهود الرامية إلى تعبئة الادخار الكامن ، وتثبيط تحسّن الإنتاجية المحلية ، وحدوث التضخم ، وتدني قيمة العملة المحلية ، وتأثير ذلك على أعباء خدمة الدين الخارجي ، وعدم استقرار النظام النقدي الدولي ، وعودة الاستعمار كما حصل في مصر في ١٨٨٢ نتيجة لديون عهد الخديوي إسماعيل لأوروبا[١] .

من ناحية أخرى ، يعيش الآن ٢٠٠٥ ، حوالى ٦٢ مليون عربي ؛ أي ما نسبته ٢٢٪ من جملة السكان على دولار واحد فقط في اليوم . ويعيش ١٤٥ مليون عربي ؛

---

(١) جورج قرم ، التبعية الاقتصادية : مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، ١٩٨٠ .

أي قـرابة ٥٢٪ من تعـداد السكان العـرب على دخل يومي يتـراوح مـا بين ٢-٥ دولارات . ويعيش الملايين من العرب الآخرين تحت خط الفقر . ففي موريتانيا تعيش نسبة ٥٧٪ تحت خط الفقر ، وفي اليمن ٢٧٪ ، وفي مصر ٤٤٪ ، وفي المغرب ١٩٪ ، وفي الأردن ١٩٪ (تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ، وجمعية اقتصاديي العالم الثالث) . ويعيش ٢٣٪ من سكان الأرض المحتلة من الفلسطينيين تحت خط الفقر . ويعيش ٣٧٪ من أطفال العرب تحت خط الفقر .

فماذا سيفعل العرب بكل هذه الأطنان من الذهب التي تتكوم الآن في خزائنهم يومًا بعد يومًا ، والمرشحة لأن تزداد عما هي عليه في ٢٠٠٥ ، بفضل زيادة استهلاك البترول في الصين والهند ، وهما أكبر دولتين في العالم تضمان أكبر عدد من السكان المستهلكين للبترول ، وخاصة الصين التي أتاح لها اقتصادها النامي بسرعة مذهلة ، إلى الرقي في حياتها ومعاشها . وعنوان هذا الرقي ازدياد استهلاك البترول؟

أعاصير الذهب

حدثت بعد حرب ١٩٧٣ طفرة مماثلة للطفرة النفطية التي تعيشها المنطقة العربية الآن ، وإن كانت تلك الطفرة أقل حجمًا وأقل مالاً من هذه الطفرة ، حيث لم يتجاوز سعر برميل البترول ٣٥ دولارًا في أغلب الأحوال . ورغم ذلك ، كانت تلك الطفرة المفاجئة إرباكًا ماليًا واجتماعيًا كبيرًا للحكومات والشعوب العربية عمومًا ، التي كانت غير مستعدة لتلقي كل تلك الأموال فجأة حتى إن كثيرًا من النقاد العرب اعتبرها «لعنةً مستترة» . ولكن سعد الدين ابراهيم اعتبر هذا نقدًا قاسيًا . فالدول العربية النفطية أنجزت مشاريع كثيرة ، منها هياكل مؤسسات كبرى ، والتوسع في التعليم وبرامج التأمين الصحي والاجتماعي . . الخ[(١)] . فصحيح أن بعض الدول العربية استثمرت جزءاً من هذا المال في بناء البنية التحتية لمجتمعاتها ، من فتح طرق ، وإقامة شبكة اتصالات دولية ، وفتح المزيد من المدارس والجامعات والمستشفيات . وكذلك بناء مدن صناعية ، وتوطين البادية ، والاهتمام بالزراعة ، وتسليف المبالغ الطائلة للمزارعين لتطويرها وازدهارها . . الخ . ولكن عرس الذهب هذا ، لم يستمر غير سنوات محدودة . فمع قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ، وقيام الحرب

---

(١) سعد الدين إبراهيم وآخرون ، عرب بلا نفط ، ١٩٨٦ .

العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وتكاليفها الباهظة (٥٠٠ مليار دولار تقريبًا) ، ومع انخفاض أسعار البترول إلى عشرة دولارات للبرميل ، بدأ الدخل العربي ينخفض ، وبدأت موجة الطفرة النفطية تتلاشى شيئًا فشيئًا . وترك هذا الإعصار المالي نتائج سلبية ، كان أبرزها :

١- أن هذه الثروة التي هبطت فجأة على العرب ، لم تُستثمر في بناء الإنسان من الداخل ، وإنما اكتفت بالبناء والزخرفة الخارجية . فمثلاً استبدل العربي ، وخاصة في دول الخليج ، سيارته اليابانية الصغيرة القديمة بسيارة أمريكية فخمة (كشخة) . ولكنه في الوقت نفسه لم يغيرّ من سلوكه في قيادة السيارة . فكان لا يحترم إشارات المرور ، ولا يقف لمرور المشاة ، ولا يراعي عدم إلقاء النفايات في الطريق ، ويسير في الاتجاه المعاكس ، ولا يسمح لزوجته أن تجلس إلى جانبه . . الخ . لقد بقي سلوك ما قبل الطفرة هو السلوك ذاته أثناء الطفرة وما بعدها . فإذا لم يستطع التغير الاقتصادي والاقتصاد المزدهر تطوير القيم الحضارية عامة ، فسيكون شأنه كالورم الخبيث الذي نحسبه شحمًا ، كما قال المتنبي . فالإنسان هو الرأسمال الأول للإنماء وآلته وغايته . والعالم العربي هو عالم الإنسان على الصعيد العددي . وهو عالم الإنسان على الصعيد النوعي من حيث قابلية الإنسان فيه للتطور والتطوير[١] . وطاقات البشر في أي مجتمع هي المورد الأول والأهم . وتنمية الطاقات البشرية لسكان المجتمع والاستفادة منها بكفاءة في سائر نواحي النشاط في المجتمع هي محور التنمية الأساسي . فالتنمية هي تنمية البشر ، وليست إقامة مشاريع فقط[٢] .

٢- لم يتم اهتمام كاف بالتعليم في العالم العربي . فالصرف على الأمن المحلي مثلاً يفوق الصرف على التعليم والثقافة ، بل تُعدّ ميزانيات الأمن من الأسرار العليا ، لذلك قد لا تخضع لمراقبة ومحاسبة البرلمان أو مجلس الشعب أو المجلس الوطني . ويلعب الأمن الدور الأساسي في هذه المرحلة (مرحلة الأمنوقراطية) . ويختلف عن مرحلة عودة الاستبداد وتجديده من خلال الانقلابات . ففي تلك المرحلة يكون دور الأمن مساعدًا في تثبيت دعائم الحكم ، وأن يجنبه التآمر

(١) حسن صعب ، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي ، ١٩٧٩ .

(٢) نادر الفرجاني ، هدر الإمكانية ، ١٩٨٠ .

الداخلي والخارجي[1] .

٣- لم يتم تطوير مناهج التعليم ، بل بقيت معظمها على حالها . تُلقّن ولا تُعلّم ، وتُحفّظ ولا تُفهَم ، وتُكرر ولا تُقدّم ، وتجتر ولا تهضم . فلم يتم التوسّع والتحديث بتدريس اللغات الأجنبية المهمة في هذا العصر . كما لم يتم تدريس الفلسفة والتصوف في المرحلة الثانوية ، ولم يتم التوسّع والتركيز على الفنون والارتقاء بالذوق الفني . وما تغير في التعليم العربي ، هو أن الطلاب أصبحوا يجلسون على مقاعد مريحة ، وبغرف مكيفة بدلاً من الجلوس على الحصير كما في (الكتاتيب) وفي غرف مسقوفة بالجريد . كما إن الكتب المدرسية التي كانت تطبع على ورق أصفر خشن أشبه بورق الجرائد ، أصبحت تُطبع على ورق فاخر لماع ومصقول وبالألوان . لقد كان تطوير التعليم ضروريًا لسد حاجات السوق العربية من العمالة ، وخاصة التعليم الفني . فرغم قدم هذا التعليم في دول الخليج مثلاً ، حيث بدأ مبكرًا في الكويت ١٩٥٤ ، إلا أن الإقبال على التعليم الفني كان وما زال ضعيفًا . وما زال الخليجيون والعرب عامة ، ينظرون إلى التعليم الفني نظرة دونية ، ويرفضونه اجتماعيًا[2] . لقد فرّطنا في تعلّم الحِرَف والمهن ، وأقبلنا على تعليم وتخريج أهل النظر ، وهو نكسة ورجوع إلى عهد الإغريق قبل آلاف السنين ، حين كانوا يحترمون الشعراء ورجال القلم ، ويحتقرون من يعمل بيديه . لقد تركنا التكنولوجيا إلى مجرد السرد والمعادلات ، وتركنا العمل إلى النظر ، وتركنا التدريب إلى المؤهلات الدراسية . وإذا كان التعليم عند سوانا وسيلة إلى حياة أحسن ، فهو عندنا ترف ذهني يساعد على التفيهق والشقشقة[3] .

وما زال التعليم العربي العاقر ، يقذف سنويًا بآلاف الخريجين العاطلين عن العمل ، الذين لا مكان لهم في سوق العمل العربية . وهم بذلك أشبه بطيور خشبية ، لا تقدر على الطيران ، كما وصفناهم في كتابنا (الطائر الخشبي : شهادات في سقوط التربية والتعليم ، ١٩٨٨) . ومثل هذا التعليم ، يساهم

---

(١) حيدر علي ، الدور المستقبلي للأمنوقراطية .

(٢) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، ١٩٨٤ .

(٣) سيّد أبو النجا ، عروبتنا سنة ٢٠٠٠ ، ١٩٨٣ .

مساهمة رئيسية في ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي ، في الحاضر والمستقبل . ويبقى التعليم وحده هو القادر على الإجابة عن سؤال المستقبل العربي فيما يتعلق بحيازة التكنولوجيا ، أو مجرد شرائها ، كأي سلعة أخرى . لقد أصبح من الضروري الآن الإجابة عن السؤال الصعب : كيف نتعلم أن نتعلم؟

٤- ما زال العالم العربي منذ الطفرة الأولى ١٩٧٣ وحتى الآن ، يعاني من مشكلة الأميّة . فرغم ما حققته الدول العربية في مكافحة الأمية ، فإن معدل الأمية لا يزال أعلى من المتوسط العالمي ، وأعلى حتى من متوسط الدول النامية . فهناك ما يزيد على ٦٠ مليون عربي أمي ، كما إن هناك حوالي ٩ ملايين طفل لا يتلقون التعليم الابتدائي[1] .

٥- بيّن تقريرا التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ أن نحو ٣٠٪ من الأطفال في الفئة العمرية الموازية للمرحلة الابتدائية خارج جدران المدرسة في الوطن العربي . ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة عام ٢٠٢٥ إلى ٥٠٪ ، عدا عن النسب العالية التي سوف تتسرب من مراحل التعليم المختلفة ، وترتد إلى الأميّة في كثير من الأحيان . حيث بلغت نسبة المتسربين عام ١٩٨٥ - ١٩٨٧ نحو ٢٧٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية في البلاد العربية . ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٠ .

٦- ضعف الإنتاج العلمي . فهناك تقارير تشير إلى أن عدد النشرات العلمية في الوطن العربي تصل إلى حوالى ١٥ نشرة لكل مواطن . في حين أن عدد النشرات العلمية لكل مواطن في أمريكا ١٠٢٠ نشرة ، وفي فرنسا ٤٥٠ نشرة ، وفي البرازيل ١٨ ، وفي الهند ١٦ نشرة لكل مواطن . أما عدد الجامعات في العالم العربي فيبلغ حوالي ٢٠٠ جامعة ، إضافة إلى المعاهد ومراكز البحوث ، ويعمل بها حوالى ٥٠ ألف أستاذ أو عالم متخصص . وتدل أرقام اليونسكو على أن إنتاج الباحثين العرب قياسًا إلى عددهم الرسمي يبلغ أقل من ١٠٪ من المعدل الدولي .

٧- في تقرير لجريدة «الوطن» السعودية (٢٠٠٢/٧/٢١) كشفت المعلومات عن ازدياد

---

(١) تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة ، ٢٠٠٣ .

أهمية تقنية المعلومات والاتصالات في اقتصاد القرن الـ ٢١ القائم على المعرفة . وتمتلك هذه التقنية قدرة هائلة على التوحيد أو التفريق في آن واحد . وناحية التفريق هذه هي ما يطلق عليها «الفجوة الرقمية» وهو مصطلح يُشير إلى الدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها .

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن الفجوة الرقمية لا يمكن تجاهلها ، إلا أنها ليست مشكلة تقنية في المقام الأول . فالتقنية كانت وستظل منتجًا اجتماعيًا . وقد جاءت المعلومات والاتصالات بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي . وبقدر ما يحتاج تضييق الفجوة بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى إلى توافر الوسائل الفنية ، بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي ، أو ابتكار ما بعد التقنية إن جاز القول . لقد تناولت دراسات عديدة سابقة الفجوة الرقمية بين أقاليم العالم المختلفة ، ويتم التعبير عنها بمجموعة من التوزيعات الإحصائية لعدد من المؤشرات من قبيل : عدد الهواتف الثابتة ، وعدد الحواسيب الشخصية ، وعدد مواقع الإنترنت ومستخدميها منسوبة إلى إجمالي عدد السكان . وكما هو متوقع ، يأتي الإقليم العربي ضمن الشرائح الدنيا لهذه التوزيعات الإحصائية . يكفي مثالاً هنا ، فيما يخص الإنترنت . فنصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت يبلغ ٠,٥٪ في حين تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي سكان العالم ٥٪ تقريبًا . و تأتي المنطقة العربية في موضع لا بأس به فيما يخص نسبة الهواتف الثابتة ، وعدد الحواسيب الشخصية إلى إجمالي عدد السكان ، إلا أنها تأتي في ذيل القائمة فيما يخص عدد مواقع الإنترنت ، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت . وبصورة عامة يمكن القول إن المؤشرين الأخيرين أكثر دلالة على مستوى التنمية المعلوماتية ، حيث يعبران بصورة أدق عن مدى تجاوب المجتمع مع تقنيات المعلومات والاتصال . وهناك شواهد عديدة تدل على وجود هذه الفجوة الرقمية ، وتعمل على اتساعها داخل القطر العربي الواحد منها : عامل اللغة ، وغياب برامج التعليم التصحيحي ، وإعادة تأهيل الكبار ، والعامل الثقافي فيما يخص علاقة الرجل بالمرأة .

٨- يقول تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ ، أن الإنتاج

الأدبي العربي يعاني من قلة عدد القراء بسبب الأمية وضعف القوة الشرائية للقارئ العربي ، فلا يتجاوز الإنتاج العربي فى مجال الكتب ١,١٪ من الإنتاج العالمي ، رغم أن العرب يشكلون ٥٪ من عدد سكان العالم .

ويقدر التقرير أن هناك ٣٧١ باحثًا ومهندسًا فقط من بين كل مليون مواطن فى الدول العربية ، بالمقارنة مع المعدل العالمي وهو ٩٧٩ باحثًا لكل مليون . ويضيف التقرير أن ١,٦٪ من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع ٦٩٪ في بريطانيا ، و ٧٩٪ فى الولايات المتحدة . ونصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت يبلغ ٠,٥٪ في حين تبلغ نسبة العرب إلى إجمالي سكان العالم ٥٪ تقريبًا . وأن هناك ١٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربي ، مقابل ٧٨ جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم . وتُعدّ وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة ، ولكن ما زال الإعلام العربى ووسائط الوصول إليه وبنيته التحتية ومضمونه تعاني من الضعف والقصور ، ما يجعله دون مستوى التحدي فى بناء مجتمع المعرفة . فعدد الصحف فى العالم العربي يقل عن ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ شخص ، مقارنة مع ٢٥٨ صحيفة لكل ١٠٠٠ شخص فى البلدان المتقدمة . وتُعدّ الترجمة من القنوات المهمة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم ، إلا أن حركة الترجمة العربية مازالت مشوبة بالفوضى والضعف . فكان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب فى السنوات الأولى من الثمانينيات ٤,٤ كتابًا . بينما بلغ ٥١٩ كتابًا في المجر ، ٩٢٠ كتابًا في إسبانيا .

٩- مشكلة الفقر في العالم العربي مشكلة خطيرة حتى في أغنى الدول العربية . وتقول الباحثة سلوى بعلبكي في بحثها (ثروات بالمليارات وبطالة بالملايين) يخيل للمرء أن بلدًا منتجًا للنفط مثل السعودية لا يمكن أن نجد فيه فقراء . ولكن المفارقة أن نسبة الفقر في هذه الدولة لا يستهان بها . فرغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن الفقر بالمملكة ، فإن ثمة تقارير غير رسمية تشير إلى أن عدد الفقراء بالسعودية قدر العام ٢٠٠٣ بحوالى نصف مليون فقير .

وفي تقرير نشرته صحيفة «الرياض» في ٢٤/٥/ ٢٠٠٥ إشارة إلى أن وزارة الأشغال العامة والإسكان قامت قبل خمس سنوات بمسح ميداني شمل ثماني مدن رئيسية هي : مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وجدة والظهران والخبر

وأبها ، لدراسة الأحوال المعيشية للأسر السعودية ، اتضح من خلاله أن ٥١٪ من الأسر السعودية لا يوجد لديها دخل ثابت ، و٤٠٪ لا يزيد دخلها الشهري على ٦ آلاف ريال . في حين يرتفع الدخل إلى حدود مفتوحة لدى ٩٪ من الأسر السعودية!

بناء على ما تقدم يجدر التساؤل هل ارتفاع أسعار النفط نعمة أم نقمة على الدول المنتجة؟

وماذا لو تحققت توقعات بعض الخبراء الذين يتحدثون عن سيناريوهات لأسعار النفط ، تتضمن احتمال وصولها لسعر ٤٠٠ دولار بحلول العام ٢٠١٥؟

١٠- حدثت تطورات اجتماعية سلبية كثيرة أثناء تلك الطفرة . منها تأنيث جزء كبير من المجتمعات العربية بفعل هجرة الذكور الشباب من أوطانهم إلى الخليج ، حيث فرص العمل ، وأحلام المستقبل . وتركوا الإناث (زوجات ، بنات ، أمهات) من ورائهم . كذلك شهدنا آثارًا اجتماعية - اقتصادية للطفرة وللمهاجرين إلى دول النفط ، منها وجود كم ضخم من تحويلات العاملين للخارج ، ونشوء أنماط استهلاكية معينة تمتد خارج قطاع المهاجرين وعائلاتهم عن طريق أثر المحاكاة الاستهلاكية وفصم العلاقة بين رفاه الفرد ورفاه المجتمع[1] . كذلك شهدنا في دول الخليج ارتفاع معدلات الزواج بأكثر من زوجة . وكذلك ارتفاع معدلات الطلاق للزواج بالفتيات الصغيرات . فقد وصلت حالات الطلاق في دول الخليج خاصة إلى نسبة ٣٨٪ في قطر ، وفي الكويت إلى ٣٥٪ ، وفي البحرين إلى ٣٤٪ ، وفي الإمارات إلى ٤٦٪ من إجمالي حالات الزواج[2] .

١١-لم يستطع العالم العربي تحقيق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المهمة ، والتي قام بتعريفها المفكر الاقتصادي القطري علي خليفة الكواري على الوجه التالي :

« التنمية الاقتصادية - الاجتماعية هي العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي . وتكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيًا ، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد . وتكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية - سياسية ، تكفل

---

(١) نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، ١٩٨٣ .

(٢) مروة كريدية ، ندوة «الطلاق وأثره في المجتمعات المحلية والعالمية» ، مركز جمعة الماجد الثقافي .

زيادة الارتباط بين المكافأة وبين الجهل والإنتاجية . كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد ، وضمان حقه في المشاركة ، وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل»[١] . ولم يصبح الاقتصاد العربي الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية والقانون الجوهري لتنظيمها كما تم في الغرب . ويشير المفكر الإسلامي الجزائري مالك بن نبي إلى أن الشرق ظل في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم . والنظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ هي نظرية ابن خلدون التي ظلت حروفًا ميتة في الثقافة الإسلامية[٢] . وقد ساهمتُ أنا قليلاً وبجزء بسيط في هذا المجال في كتابي (المال والهلال : الموانع والدوافع الاقتصادية لظهور الإسلام ، ٢٠٠٢) .

١٢- عندما حدثت الطفرة النفطية لأولى (١٩٧٣-١٩٨٠) كانت نسب البطالة في العالم العربي مرتفعة . وكانت تتراوح بين ١٠- ١٢ ٪ واستطاعت هذه الطفرة آنذاك ، أن تخفف من أزمة البطالة مؤقتًا ، ولكنها لم تستطع حلها عن طريق ترشيد التعليم والاستثمار في التعليم المهني الذي يحتاجه العالم العربي ، وخاصة دول الخليج المكتظة بالعمالة الآسيوية (١٣ مليون عامل) التي تمتص كل عام ٣٠ مليار دولار[٣] . وخلّفت هذه الطفرة وراءها أعلى نسبة بطالة في العالم قدرتها «منظمة العمل الدولية» في ٢٠٠٣ بعشرين بالمائة ، وهي ترتفع بمعدل ٣ ٪ سنويًا . ولكنها في الواقع أعلى من ذلك . ويقول تقرير «منظمة العمل الدولية» : سيكون عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي عام ٢٠١٠ رقمًا مخيفًا ، وهو ٢٥ مليون عاطل . وهي أعلى نسبة بطالة في العالم الآن وغدًا . ووصفت «منظمة العمل العربية» ، في تقرير نشر في مارس ٢٠٠٥ ، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ«الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع» . وأنه « في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء» . ويجب على الاقتصاد العربي ضخ نحو ٧٠ مليار دولار ، ورفع معدل النمو الاقتصادي من ٣٪ إلى ٧٪ ، واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويًا ، حتى تتمكن من

---

(١) هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ١٩٨٥ .

(٢) المسلم في عالم الاقتصاد ، ١٩٧٢ .

(٣) جريدة «السياسة» ، ٢٠٠٥/٩/٢٩ .

التغلب على هذه المشكلة الخطيرة ، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل ، بالإضافة إلى جزء من العاطلين . وأكد مشاركون في «المنتدى الاستراتيجي العربي» الذي عقد في دبي في ديسمبر ٢٠٠٤ ، أن على صُنّاع القرار في العالم العربي ، التخطيط لتوفير ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى العام ٢٠٢٠ ، حيث يبلغ حجم القوى العاملة في الوطن العربي حاليًا ١٢٠ مليون نسمة ، يُضاف إليها كل عام ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف عامل .

١٣- نتيجة لضيق فرص وقنوات الاستثمار ، انصب الاستثمار في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٠ في المضاربات العقارية التي وُصفت في كثير من الأحيان بأنها مضاربات جنونية ، خلّفت وراءها كوارث اقتصادية ، ومنها كارثة «سوق المناخ» ١٩٨٢ في الكويت التي سببت انهيارًا للاقتصاد الكويتي . ويُطلق البعض على هذا الاقتصاد «اقتصاد الفقاعة» ، أو «الاقتصاد الريعي» ، وهو اقتصاد هش وغير منتج . ويطلق الاقتصادي الانجليزي جون كينز على مثل هذا الاقتصاد «اقتصاد الكازينو» . وهو الاقتصاد الذي يزدهر أحيانًا بين جنبات الاقتصاد الرأسمالي ، ولا سيما في مجالي المضاربات العقارية ومضاربات بورصات الأوراق المالية المسعورة . وقال يوسف الشلاش ، رئيس مجلس إدارة «شركة دار الأركان للتطوير العقاري» بالسعودية ، إن القطاع العقاري أصبح من أهم القطاعات ، حيث يشكل ما يقارب ٧٥ بالمائة من حجم الاستثمارات . ولو عاش كينز بيننا هذه الأيام وفي أسواق الخليج والأردن خاصة ، لشهد مثالاً حيًا لـ «اقتصاد الكازينو» . وقد اعترف «صندوق النقد الدولي» بأن «اقتصاد الكازينو» يُعدّ من عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي في العالم[١] . وفي هذه الأيام نرى المشهد الاقتصادي ذاته . وكان التعثر الحاصل في المساهمات العقارية وعدم وجود الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين ، والزيادة الهائلة في السيولة النقدية في الأسواق ، قد دفع بالمواطنين إلى المضاربات في سوق الأسهم ، مما كبد آلاف المواطنين خسائر مالية ، جراء دخولهم أسواق الأسهم دون سابق معرفة في السوق[٢] .

---

(١) عبد الحميد أمين ، الائتلاف الوطني لمناهضة اتفاقية التبادل الحر .

(٢) جريدة الرياض ، ٢٠٠٥/٨/١٦ .

ماذا سيفعل العرب بكل هذا الذهب الآن؟

وبعد ، ماذا ستفعل مئات المليارات التي امتلأت بها خزائن بعض الدول العربية بكل هذه المشاكل التي خلفتها الطفرة النفطية الأولى ، وشهدتها الطفرة النفطية الثانية ، والتي ما زالت قائمة في الوطن العربي حتى الآن؟

تقول الباحثة سلوى بعلبكي «إن مشهد الطفرة النفطية التي شهدتها الدول المنتجة للنفط خلال عقد السبعينيات يتكرر حاليًا . وهو متوقع أن يستمر حتى نهاية العقد الأول منه . فأسعار النفط المرتفعة حاليًا إلى مستويات غير مسبوقة ، ستصل إلى مستويات أعلى . إذ إن سعر برميل النفط الذي تجاوز مستوى الـ٧٠ دولارًا أميركيًا ، مرشح أن يتخطى حاجز ١٠٠ دولار ، اذا ما استمر مستوى الطلب العالمي على وتيرته الحالية ، واستمرت الصين الكاسحة ، بهذا المستوى من النمو الاقتصادي المخيف والهائل[١] .

لكن ما الذي يعني الدول المنتجة للنفط ، وخصوصًا الدول الخليجية ، من هذه الطفرة؟

وكيف ستُستغل هذه الطفرة النفطية التي لا مثيل لها في التاريخ؟

هل في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي ، خصوصاً في ظل تقارير تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في دول مجلس التعاون الخليجي سيقارب الـ ٧ ملايين مواطن خلال العقد المقبل .

ما تركته الطفرة الأولى تلقفته الطفرة الثانية

من الواضح ، أن سياسة السبعينيات الاقتصادية والطفرة النفطية التي شهدتها دول الخليج وتأثرت بها باقي الدول العربية ، كانت نتيجتها تحويل المجتمعات الخليجية خاصة والعربية عامة إلى مجتمعات استهلاكية غير منتجة ومستوردة ، لا تصدر إلا النفط ومشتقاته . وقد قلنا هذا في كتابنا منذ عشرين عامًا[٢] . ومن الملاحظ ، أنه

---

(١) مقال : ثروات بالمليارات وبطالة بالملايين .

(٢) سعودية الغد الممكن : استشراف تنموي مستقبلي ، ١٩٨٥ .

بعد مرور أكثر من ربع قرن (١٩٧٩-٢٠٠٥) لم تستطع السياسات الاقتصادية للدول الخليجية خاصة حتى الآن ، أن تقلل من الاعتماد على أموال النفط بشكل رئيسي .

فهل ستستفيد الدول العربية من تجربة السبعينيات الآن ، وكيف ستنفق هذه الثروة الجديدة الهائلة؟

الغرب يسترد أمواله

يقول الغرب ، بشأن الذهب المتدفق على العرب الآن : «أموالنا رُدت إلينا» . وقد سبق للغرب أن ردد هذه العبارة أثناء الطفرة النفطية الأولى (١٩٧٣-١٩٨٠) . فيبدو أن الأموال التي دفعها وسيدفعها الغرب في شراء البترول العربي الغالي الثمن الآن ، ستعود عليه بفوائد كثيرة ، كما عادت عليه في الطفرة النفطية الأولى . فهذه الأموال ستعود إليه على شكل استثمارات عربية في العقار والسندات الحكومية والأسهم وتنشيط السياحة في الغرب[١] . فماذا سيكون عليه الوضع في ٢٠٠٥؟

وهذا كله ، نتيجة لضيق قنوات الاستثمار العربي ، وعدم تحمّل الأسواق العربية الحالية كل هذا الذهب الذي يتدفق على العالم العربي ، وعلى دول الخليج خاصة . وهو ما حصل في الطفرة النفطية الأولى تمامًا .

ويبدو أن العرب لم يستفيدوا من تجربة الطفرة النفطية الأولى ، ولم يعوا درسها المفيد ، التي كانت تحتاج إلى عقل رشيد لكي يعيها ، ويأخذ منها الخبر والعِبَر . فالمحللون الاقتصاديون الدوليون ، يرون أن الغرب هو المستفيد أولاً وأخيرًا من الثروة النفطية العربية على المدى البعيد ، ومن هذه الطفرة القائمة الآن ، وأن ما يدفعه الغرب من أسعار مرتفعة لبرميل البترول الآن ، يعود عليه على شكل استثمارات مالية مختلفة يُفصّلها هؤلاء الاقتصاديون على الوجه التالي :

١- نتيجة لضيق فرص الاستثمار في العالم العربي ، ونتيجة لأن العرب لم يستعدوا لاستقبال الطفرة النفطية الثانية القائمة الآن ، ولم يحضّروا لها قنوات الاستثمار اللازمة ، وتلهّوا بمشاكلهم السياسية الإقليمية وغير الإقليمية ، تقول دراسة

(١) أكدت دراسة اقتصادية لمؤسسة «آي .بي .كي» الدولية أن انفاق مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في السياحة الخارجية بلغ ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ .

صدرت عن «المعهد الدولي للتموين» ، إن ثروات النفط العربية سوف تُنفق على مشاريع خارجية أجنبية . وسوف يقوم العالم العربي بشراء ما يساوي ٣٦٠ مليار دولار من الموجودات الأجنبية من أسهم وممتلكات في العام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ؛ أي أكثر من مجموع مشترياتها في الخمس سنوات الماضية .

٢- وأكدت هذه الأرقام ، دراسة أعدها «معهد المالية الدولي» في لندن . وقالت هذه الدراسة أن دول الخليج ستنخرط في تكديس كميات هائلة من الأصول الأجنبية من السندات والعقارات خلال العامين المذكورين بزيادة ٥٠ في المائة عن مشترياتها الكلية خلال السنوات الخمس الماضية[1] . ويُذكر أن السعودية ، التي تُعد أكبر منتج ومصدر للبترول في العالم ، سوف تشتري هذا العام أصولا أجنبية تقدر بنحو أربع مليارات دولار في الشهر ، وفق إحصائيات البنك السعودي الأمريكي «سامبا» . وهذا كله مما سينعش بالطبع الأسواق الأوروبية والغربية عامة ، وكذلك الأسواق الآسيوية ، ويعود عليها بالخير العميم . وكأن ما تدفعه الأسواق العالمية باليمين ثمنًا مرتفعًا للبترول ، تأخذه باليسار على شكل استثمارات عربية في العقار والسندات والأسهم الأجنبية .

٣- وأوضحت تلك الدراسة ، أن الدول الخليجية ستقوم بمشاريع ضخمة ، تعزز قطاعات الطاقة لبلوغ الهدف البعيد في إنتاج البترول ومشتقاته . ففي قطر سيكون الاستثمار في مجال الطاقة بقيمة ٤٦ مليار دولار ، و٣٥ مليار دولار في الكويت ، و١٥ مليار دولار في العراق ، و١٠ مليارات دولار في كل من البحرين وعمان . وأشارت إلى أن المبالغ التي ستستثمر في مصر وليبيا والجزائر لن تقل عن عشرات المليارات من الدولارات . ومن الواضح أن تطوير إنتاج الطاقة البترولية العربية تقوم به شركات غربية ذات مؤهلات فنية عالية . وبالتالي فإن هذه المليارات التي ستصرف على تعزيز قطاعات الطاقة ، ستصب في النهاية في جيوب غربية .

---

(١) صحيفة «الاقتصادية» ، جدة ، ٢٠٠٥/٨/١٣ .

الفقر والبطالة : كيف حلهما؟

مشكلتان كبيرتان يعاني منهما العرب الآن : الفقر والبطالة .

ففي الطفرة النفطية الأولى ، لم يستطع العرب القضاء على هاتين المشكلتين ، وصرفوا معظم ثرواتهم على نواح أخرى معظمها استهلاكية[1] ولم يتمكنوا من القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة . ولا نعني هنا بالقضاء القضاء المبرم . فأغنى دول العالم (أمريكا مثالاً) ما زالت تعاني من نسب معينة من الفقر والبطالة ترتفع وتنخفض .

صحيح أن نسبة الفقر في العالم عمومًا تزداد وليس في العالم العربي فقط . فتقارير البنك الدولي تقول بأنه في عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٧ و٢ مليار إنسان من أصل ٦ مليارات نسمة في العالم . ومن أولئك ١,٣ مليار مصنّفون «شديدو الفقر» كون دخلهم يقلّ عن دولار واحد يوميًا . وفي العام ٢٠٠٣ ، ارتفع عدد الفقراء ١٠٠ مليون ، ليصل إلى ٢,٨ مليار نسمة ، حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ .

أما في العالم العربي حيث تسود المجتمعات اللامعلوماتية Non- Informative Societies ، ولا أحد لديه أرقام محددة عن أية ظاهرة ، حتى إن عدد السكان لكل بلد عربي غير معروف على وجه الدقة والتحديد . فالمعلومات الأساسية حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي في تفاصيله الميدانية الواقعية غير متوافرة . وهذا ما يجعل من البحث العلمي والتخطيط المستقبلي من دونها مهمتين شاقتين ، إذا لم نقل مستحيلتين[2] . ولا نملك إلا أن نقول إن نسبة الفقر كبيرة . ويكفي أن نقول كبيرة ، حيث تنقصنا الأرقام والمعلومات من المصادر الدولية كالأمم

---

(١) كبناء البيوت والقصور الفخمة ، وشراء اليخوت والسيارات الفخمة ، وشراء المجوهرات وأدوات الزينة ، وشراء كل متع الحياة ، والزواج من الممثلات والمغنيات الشهيرات . ومثال ذلك ما دفعه رجل الأعمال السعودي طارق الجفالي من مهر يقدر بعشرين مليون دولار للمغنية اللبنانية هيفاء وهبي في عام ٢٠٠٥ ، وكذلك ما دفعه سابقاً رجل الأعمال السعودي محمد الفاسي مهراً للممثلة المصرية شريهان ، الذي يقدر بعشرة ملايين دولار . . الخ .

(٢) بول سالم ، أبعاد وتحديات المرحلة ، منشورات المركز اللبناني للدراسات .

المتحدة وصندوق النقد الدولي ، والتي لا تتعاون الدول العربية معهما ولا مع غيرهما لمساعدتهما في جمع المعلومات والأرقام عن هذا العالم العربي الغامض والمقفل ، الذي يُعدّ الكشف عن أسراره ، الطريق إلى اعادة استعماره من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، وهي الأهم ، الطعن والنقد لنظام الحكم القائم المسؤول عن هذه الأرقام المتدنية والمخزية للفقر وكذلك للبطالة .

لقد شهد العالم العربي خططًا كثيرة للتنمية ، ودعوات متكررة لرفع مستوى المعيشة للمجتمعات العربية ، إلا أنه لم يتم شيء ملموس على أرض الواقع . فمعظم الدراسات تشير إلى أن الفقر في الوطن العربي ، الذي كان في انخفاض مستمر خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، بدأ بالارتفاع كنسبة من جملة السكان ، وكعدد مطلق خلال الفترة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن . والبلدان النفطية لا تُستثنى من هذه الظاهرة . يقول علي عبد القادر علي ، بأن البنك الدولي طالب في إحدى تقاريره ، التي أصدرها احتفالاً بمناسبة انعقاد اجتماعاته السنوية المشتركة مع صندوق النقد الدولي بمدينة دبي في عام ٢٠٠٣ ، بتغيير العقد الاجتماعي الذي ساد في معظم الدول العربية . وهو العقد الذي التزمت به الدول العربية لتوفير خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ، وكذلك لتوفير فرص العمل . وهي التزامات تعني إعادة توزيع الدخول والفرص في المجتمع ، وإسناد دور أكبر للقطاع الخاص في كل هذه المجالات ، بالإضافة إلى تعميق انخراط الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي ، بمعنى تعميق عولمتها .(١)

فهل يساهم الذهب العربي الآن في حل جزء كبير من مشكلة الفقر القائمة الآن في العالم ، وكيف؟

عالم عربي بلا معلومات

كما هو حال الفقر في العالم العربي من جهة عدم توافر المعلومات الدقيقة ، فكذلك هو الحال بالنسبة لمشكلة البطالة . فالصحافة ، والرأي العام العربي ، والقاصي

---

(١) العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية ، منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ٢٠٠٥ .

والداني يعلم علم اليقين بأن مشكلة البطالة مستفحلة في العالم العربي الغني منه والفقير . ولكن لا معلومات ولا احصائيات دقيقة عن نسبة هذه البطالة وتحليل هذه النسبة تحليلاً علميًا ، وتصنيفها تصنيفًا منطقيًا ، بعيدًا عن الشعارات السياسية السطحية والدعوات القومية العنجهية ، التي ترد مشكلة البطالة في أغلب الأحيان إلى الغرب الذي -بنظرها - خلّفنا بعد تقدم ، وأفقرنا بعد غنى ، وجوّعنا بعد شبع ، وعرّانا بعد كساء ، وأحفانا بعد نعال ، وليس إلى نظم الحكم الديكتاتورية الشمولية التي استولت على المال والولد والبلد .

وجاء بريق أمل وبصيص نور للمعلومات المتوافرة عن البطالة العربية ، من خلال بعض تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ، رغم أن هذه التقارير تظل تقريبية وغير دقيقة ، لعدم سماح الأنظمة الحاكمة في العالم العربي بممارسة جمع المعلومات والبيانات أيًا كانت . فقد كشف التقرير العام للأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢ عن أن العالم العربي الذي يشمل ٢٨٠ مليونًا ، يعاني من نسبة البطالة هي من أعلى النسب في العالم . ويذكر التقرير أن معدل نمو دخل الفرد العربي خلال العقدين الماضيين هو الأقل في العالم ، باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية . وإذا استمر هذا الحال ، فسيكون المواطن العربي بحاجة إلى ١٤٠ عامًا ليضاعف دخله . فالناتج الإجمالي للعالم العربي في عام ١٩٩٩ بلغ ٥٣١,٢ مليار دولار ؛ أي أقل من الناتج الإجمالي لأية دولة أوروبية متوسطة النمو مثل إسبانيا أو هولندا ، وأن زيادة فرص العمل في بعض الدول العربية لم تكف لمواكبة زيادة اليد العاملة ، حيث يدخل كل عام إلى سوق العمل ستة ملايين عامل جديد ، وتُعدّ هذه النسبة الأعلى في العالم . كما تُعدّ البطالة في العالم العربي التي تصل اليوم إلى ١٥٪ من أعلى النسب ، ويعتقد أنها سترتفع إلى ٢٥٪ بعد عشر سنوات بسبب عدم توسيع سوق العمل لاستيعاب الأيدي العاملة .

وتقول ريما خلف الأمين المساعد العام للأمم المتحدة ، أن النساء العربيات ما زلن يمثلن ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة العربية ، وهي الأدنى في أية منطقة بالعالم . وحصتهن في الناتج المحلي الإجمالي لا تزيد على ٢١٪ من حصة الذكور ، وتبلغ نسبة الأميات ١٣٪ من حجم الأمية التي تشمل ٦٨ مليونًا من السكان في المنطقة العربية[1] .

---

(١) التقرير العربي الأول عن المرأة العربية والتنمية ٢٠٠١ ، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث .

علاج البطالة بالشعوذة

وحتى الآن، لم نسمع أو نقرأ أية خطة علمية وواقعية صالحة للتطبيق في العالم العربي للقضاء أو للتخفيف من نسبة البطالة الكبيرة المنتشرة في العالم العربي. ونفاجأ بأننا نلجأ إلى الدين والغيبيات لحل مشكلة البطالة ولو جزئيًا، كعادتنا في محاولاتنا لحل مشاكلنا المستعصية الأخرى. وأصبح مثلنا السائر المتبع، ليس «آخر الدواء الكي»، ولكن «آخر الدواء الدين». فالداعية الديني النجم المودرن عمرو خالد، قال بأن لديه خطة دينية للتخفيف من حدة البطالة، وتشغيل مليون شاب عاطل عن العمل. فأطلق منذ فترة «خطة سحرية» للتخفيف من نسبة البطالة في العالم العربي، تحت عنوان: «التنمية بالإيمان». وهو عنوان تجاري إعلامي شعبوي مغرٍ، يخص قناة «إقرأ» الفضائية، ولا علاقة له لا بالعلم ولا بالاقتصاد. وعمرو خالد صاحب هذه الخطة السحرية، عبارة عن شاب أنيق متواضع، تخرّج من كليه التجارة، وعمل محاسبًا لفترة، ثم وجد أن أقرب وأسرع طريق للشهرة والمال في العالم العربي هي طريق الدين. فأخذ بهذه الطريق، وفعلاً أصبح مليونيرًا في زمن قصير، يدعو إلى (التنمية بالإيمان) وتلك واحدة من عجائب وغرائب و(همبكات) وشعوذات العالم العربي الآن. وهذه نتيجة حتمية لحال الأمة العربية وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين التي تتخبط في أزمة فكرية وحضارية خطيرة. فالصينيون والهنود واليابانيون المؤهلون لأن يصبحوا قوى عظمى في العام ٢٠٢٠ لم يستنجدوا بكنفوشيوس أو ببوذا، للقضاء على البطالة. ولكن المجتمع العربي معلق بين التراث والحداثة، بين الإيمان والعلم، بين العروبة والغرب، بين العلمانية والطائفية، بين القبلية والفردية، وغير قادر على شق طريق واضح إلى المستقبل، ومعرّض للجوء إلى أنواع مختلفة من السلفية والماضوية[١].

فكيف يساهم الذهب العربي الآن في حل جزء كبير من مشكلة البطالة القائمة الآن في العالم؟

---

(١) بول سالم، مصدر سابق.

هل تعلمنا من دروس الماضي؟

طبقًا لرأي هيجل أو رأي انطونيو غرامشي ، فالعقل يسبق الواقع . والثقافة هي التي تكوّن المجتمع ، وكل تقدم اقتصادي واجتماعي يجب أن يسبقه تقدم في الثقافة والفكر . ولا شك أن الثقافة عنصر أساسي في التنمية . والمثقفون العرب غزيرو الانتاج بموضوع الثقافة . فمئات الكتب كتبت عن الأصالة ، والهوية ، والتاريخ ، والانبعاث ، والنهضة . .الخ ، ولكن معظم هذه الكتابات كان محكومًا بالشمولية إلى حد انخساف الدقة أو التفصيل ، والقسم الآخر كان غير نقدي بما فيه الكفاية ، حيث لا جرأة على وضع الإصبع على الجرح والمناداة بالتغييرات الجذرية في ثقافتنا وحضارتنا ، كما يقول بول سالم في بحثه السابق الذكر .

لقد مضى على انحسار الطفرة النفطية الأولى حتى الآن ربع قرن من الزمان (١٩٨٠-٢٠٠٥) وها قد جاءت الطفرة النفطية الثانية الآن ، فهل تعلمنا حقًا من دروس الطفرة النفطية الأولى؟

في واقع الأمر ، وكما يبدو للمراقب أننا لم نتعلم حقًا .

فنحن نشاهد الآن هدر الأموال الطائلة في المضاربات العقارية المسعورة وفي البورصات . ونحن نشاهد الآن ضيق مجالات الاستثمار ، وهروب الأموال الطائلة للاستثمار العقلاني المستقبلي في أسواق الغرب ، التي عرفت طريقها إلى تلك الأسواق منذ الطفرة النفطية الأولى ، نتيجة للتطبيقات الاشتراكية المضحكة في دول الأنظمة الديكتاتورية الشمولية ، والحكومات المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية كافة ، ناهيك عن تعقيدات الجهاز الحكومي من روتين وبيروقراطية وفساد خانق ؛ وهو ما خلق بيئة عربية طاردة للاستثمار . ونوهت دراسة صندوق النقد العربي إلى مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن معهد «هيرتج» العالمي ، والذي يعد مقياسًا لدرجة هيمنة القطاع العام على الاقتصاد ، وشمل ٢٠ دولة عربية . وأوضحت الدراسة نقلاً عن تقرير «هيرتج» أن ٧ دول عربية فقط تقع ضمن دائرة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة ، بينما تقع ٩ دول فى دائرة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة ، ودولة واحدة فى دائرة الدول الضعيفة جدًا . وهذا مما شجع الأموال العربية المهاجرة على البقاء خارج الوطن . ولا أحد يعرف بالضبط حجم هذه الأموال ، وإن كان بعض المصرفيين يقدرونها بـ ٦٠٠-٨٠٠ مليار دولار ، بل هناك من

يقدرها بحوالى تريليون دولار[1] . فى حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ٢٤٠٠ مليار .

العقل هو الزينة

نحن نشاهد الآن هذا الولع بالاستهلاك ، استهلاك كل شيء واقتناء كل شيء . ونحن نشاهد الآن هذا التسابق العربي إلى التسلح ، وصرف الأموال الطائلة فيه ليكون مصيره إلى مستودعات الجيوش التي لم تحارب ولن تحارب . ونحن نشاهد الآن عدم الاهتمام بمحو الأمية ، وإبقاء مناهج التعليم على حالها دون تطويرها بالكفاءات الخارجية . فنحن لا نستحي ولا نتردد في استقدام الخبراء العسكريين والاقتصاديين والأطباء الغربيين ، ولكنا نستنكر بل ونكفر عندما نستورد الخبراء التربويين والتعليميين لرفع مستوى التعليم العربي . ونحن نشاهد الآن هذا الاستهلاك المسعور للزينة والتجميل والجوهرات[2] . وتنفق النساء الخليجيات سنويًا نحو ١,٧ مليار دولار سنويًا على مستحضرات التجميل[3] . وأذكر أن الفيلسوف الفرنسي المسلم المعروف روجيه جارودي قال مرة : إن العرب يستوردون عطورًا أكثر مما يستوردون محاريث زراعية .

فهل تضيع ثروة العرب على عطورهم لتفوح روائحهم الزكية ، بينما عقولهم ما زالت ذات رائحة عفنة ، وتفرز كل يوم أفكار القرون الوسطى الظلامية؟

إن الاستثمار في التعليم الحديث هو المنقذ للعالم العربي من مستقبل أسود مظلم . والخبراء العرب ، على قلتهم وندرتهم ، يدقون نواقيس الخطر للأنظمة العربية النائمة نوم أهل الكهف . ومن هذه النواقيس ما صدر في ٢٠٠٤ عن «المنتدى الاستراتيجي العربي» بدبي وقال إنه في العام ٢٠٢٠ من المتوقع أن يبلغ سكان الوطن

---

(١) أحمد حسين ، الأموال المهاجرة ، نشرة ضمان الاستثمار ، ٢٠٠٢ .

(٢) زاد حجم استيراد الساعات والجوهرات والعطور ومستحضرات التجميل في الكويت بنسبة ٦١٪ في ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠٠٣ ، ليبلغ ٤٤٠ مليون دولار . ويبلغ معدل الإنفاق اليومي على هذه السلع ١,٢ مليون دولار ، وهو معدل يعد من بين الأعلى في العالم . (جريدة «القبس» ، ٢٠٠٥/٩/٢٦) .

(٣) رضا حماد ، متحجبات يتزينّ بالمليارات .

العربي ٤٠٠ مليون ، وإن نسبة الفقر والبطالة بينهم هي الأعلى في العالم ، نتيجة سيطرة الجمود السياسي والركود الاقتصادي في معظم أقطار الدول العربية . كذلك من المتوقع في العام ٢٠٢٠ أن يكون في الوطن العربي ١٣٠ مليون أمي ، و١١٠ ملايين يعيشون تحت خط الفقر ، و١٠٠ مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب ، وأن مديونية الأقطار العربية مقدر لها أن تصل إلى ٢٧٠ مليار دولار . وأن العالم العربي هو الأكثر عرضة للتفجيرات الاجتماعية والصراعات السياسية في العالم خلال الخمسة عشر عامًا القادمة .

فما هو الحل لهذا المستقبل الأسود الذي ينتظر العرب؟

لا حل إلا بالتعليم والتدريب والتأهيل .

هل غياب الديمقراطية من عوائق التقدم؟

إن إصلاح مناهج التعليم والتقدم نحو تعليم حديث وعلمي يلبي متطلبات القرن الحادي والعشرين لا علاقة له ، وليس مرتبطًا بالتخلف السياسي والتخلف الاجتماعي اللذين يعاني منهما العرب الآن .

فالصين حققت وتحقق نموًا اقتصاديًا يقارب ٨٪ سنويًا بالعلم فقط ، رغم افتقارها لتداول السلطة والديمقراطية ، ورغم أن سجلها في مجال حقوق الإنسان أسوأ مما هو عليه في العالم العربي . كذلك فقد حققت الديكتاتوريات الألمانية واليابانية والسوفياتية إنجازات علمية وصناعية واقتصادية مذهلة ، قبل الحرب العالمية الثانية . وعلى المستوى الاجتماعي ، فالمرأة العربية تملك من الحقوق والحرية أكثر مما تملكه المرأة الهندية والصينية وكذلك اليابانية ، ورغم هذا تم تقدم هناك ، ولم يتم عند العرب . والسر ليس بالمرأة وحقوقها ، ولكن بمناهج التعليم وحداثية هذه المنهاج .

تطوير المناهج هو المهم

إن الاستثمار العربي الأمثل للثروة العربية الهائلة الآن ، يجب أن يتم في التقدم العلمي العربي . لقد أعلنت السعودية مثلاً عن تخصيص مبلغ ٧٤ مليار دولار تقريبًا لتطوير التعليم السعودي في السنوات الخمس القادمة . وسوف تعلن دول خليجية

وعربية عن خطط مماثلة . ولكن إذا تم صرف هذه الأموال على بناء مدارس فخمة ومكيفة ، وجامعات كبيرة ومترفة ، وطباعة الكتب الدراسية على ورق مصقول فاخر ، مع الاحتفاظ بالمناهج الدراسية نفسها السائدة منذ سنوات طويلة وبالخطط التعليمية ذاتها ، وبالمدرسين غير المؤهلين أنفسهم ، دون مراعاة للتغيير الذي يتم بالعالم من حولنا ، فمصير هذه المليارات من الدولارات هو جيوب المقاولين الذين سيبنون مدارس جديدة ويرممون المدارس والجامعات والكليات ، دون أن يكون قد تغير شيء في المحتوى التعليمي .

أمريكا دولة متخلفة!

دعونا نعترف بأننا أمة متخلفة جدًا علميًا . دعونا نملك شجاعة الأمريكيين الذين اعترفوا هذا العام بأنهم أمة متخلفة بالنسبة للصينيين واليابانيين . وقياس هذا التخلف هو ما تم الإعلان عنه مؤخرًا في ٢٠٠٥ من أن نسبة الحاصلين على شهادات في العلوم والهندسة من الطلبة الأمريكيين ٣٦ ٪ من الخريجين ، فيما تصل نسبتهم في الصين إلى ٥٩ ٪ وفي اليابان ٦٦ ٪ وفي الهند ٥٤٪ . كذلك فقد حقق طلبة السنة النهائية في المدارس الثانوية في أميركا نتائج أقل من المتوسط العام ، بالمقارنة بأقرانهم في ٢١ دولة في الرياضيات والعلوم . وهذا دليل واحد فقط على تخلف أمريكا .

فماذا عندنا نحن العرب؟

ما هي هذه النسبة في العالم العربي ، وفي دول الخليج خاصة؟

والسؤال الثاني : ما هي نسبة خريجي المعاهد والكليات الدينية في الخليج ، ودور هؤلاء الخريجين في بناء مجتمعات القرن الحادي والعشرين؟

فتش عن المعلم

إن الأصل في تطوير التعليم العربي هو المعلم والمعلمة ، المؤهلان تأهيلاً علميًا عاليًا . إن الاستثمار الأمثل في التعليم هو إنشاء معاهد متقدمة للمعلمين ، وإعداد المعلم اعدادًا علميًا حديثًا ، على الطريقة الصينية واليابانية والهندية .

اتركوا امريكا المتخلفة علميًا الآن ، واتجهوا صوب الصين والهند[1] واليابان ، ووظفوا المدربين الذين يدربون المعلمين الصينيين والهنود واليابانيين برواتب عالية ، وامتيازات جمة . فهؤلاء أكثر أهمية من الخبراء العسكريين الأجانب الذين نستقدمهم ، وندفع لهم الأموال الطائلة .

دعوا طلبتنا يجلسون على الحصير كما كانوا يفعلون في الماضي في (الكتاتيب) ، ولكن أدخلوا في عقولهم علوم ومناهج القرن الحادي والعشرين ، وليس علوم ومناهج القرون الوسطى .

ما فائدتنا على المدى البعيد ، من أن يجلس طلبتنا على مقاعد دراسية وثيرة في غرف مكيفة ويستخدمون أحدث الأدوات ، ويقرأون في كتب ذات ورق مصقول وطباعة فاخرة ، ويلقنون علوم ومناهج القرون الوسطى؟

أرسلوا البعثات الدراسية إلى الصين والهند واليابان ، حيث لا حرج من الأخذ عن هذه الشعوب ولا عقدة نفسية بيننا وبينها ، والتي لا تاريخ استعماريًا لها في العالم العربي قديمًا أو حديثًا ، ولا مشاكل سياسية معها ، ولا نعاني من عقدة حضارية ما معها للأخذ والاستفادة منها ، وتعرّفوا على سرٍّ تقدم الطلبة ، ومن ثم الأمة هناك .

دعوكم من أمريكا التي اعترفت بتخلفها العلمي ، واتجهوا إلى قادة المستقبل الصناعي والعلمي في هذا الشرق .

---

(١) مرشحتان لأن تصبحا قوتين عظميين ومنافستين لأمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان في عام ٢٠٢٠ .

عوني فرسخ ، لماذا تخلف العرب وتقدمت الصين والهند؟ ٢٠٠٥/١/٢٤ .

العرب والعالم

لماذا كان دودنا في خلّنا وليس في خلّ الآخرين؟

- ١ -

ليست الأسباب السياسية وحدها - كما يظن الدهماء - هي العائق أمام تقدم الاستحقاقات الديمقراطية في العالم العربي ، بل تكاد الأسباب الاجتماعية أن تكون هي العائق الرئيسي في تأخر وصول الاستحقاقات الديمقراطية إلى العالم العربي . وبذا ، أصبح العالم العربي الآن أكثر بلدان العالم تخلفًا في التطبيق الديمقراطي في القرن الواحد والعشرين .

أما العوائق العربية العامة ، أمام الاستحقاقات الديمقراطية العربية ، فتعود إلى عدم احترام قيمة الإنسان العربي ، وإلى تخلّف الفرد العربي ، وإلى عدم إمكانية الإصلاح الاجتماعي باتباع الطرق الديمقراطية ، وإلى غياب التعليم وغياب المؤسسات الدستورية ، واستمرار الصراعات الطائفية والقبلية والدينية ، وإلى اختفاء قوة الطبقة الوسطى ، التي تقود دائمًا حركات الإصلاح ، وإلى عدم تزامن التطور الاجتماعي مع التطور الاقتصادي ، وإلى تأصيل الروح الطائفية والعشائرية بين الأحزاب السياسية ، وإلى انتشار التخلف الحضاري في المجتمع العربي ، وإلى حصار الإنسان العربي في ثالوث متكلّس ، يتمثّل في أيديولوجية العائلية والمؤسسة الدينية والدولة المتخلفة ، وإلى غياب السياسة من فكر العامة .

ولكن الفكر السياسي العربي المعاصر ، يُصرُّ في بعض جوانبه على القول ، بأن العوامل الخارجية ، المتمثلة بالاستعمار الغربي القديم والاستعمار الأمريكي الجديد ، هي من يجب أن تُعدّ العوائق في طريق تحقيق الديمقراطية العربية . في حين أننا

نعتقد أن الأسباب الاجتماعية العربية هي الأسباب الأساسية التي تحول دون تحقيق أدنى حد من الاستحقاقات الديمقراطية في العالم العربي . كما إن علينا أن نعتقد أن عيبنا في أنفسنا وليس في الآخرين ، وأن دودنا مِن خَلّنا ، وليس مِن خَلّ الآخرين؟!

-٢-

هذا تحليل للخَلّ العربي ، ولدود الديمقراطية النابع من الخَلّ الاجتماعي العربي ، الذي نعتبره هو الأساس في إعاقة الديمقراطية العربية :

١- يطرح بعض المفكرين العرب السؤال عن إمكانية تحقيق الإصلاح الاجتماعي باتباع الطرق الديمقراطية . ويستدركون بأن تجربة العرب الديمقراطية البرلمانية لفترة قصيرة نسبيًا ، أقنعتهم بأن هذا النظام فاشل تمامًا . ولكن التجارب البرلمانية في العالم العربي ذات العمر القصير جدًا ، لا تصلح للحكم على فشلٍ أو نجاح الديمقراطية الليبرالية ، فيما لو علمنا أن أوروبا قضت زمنًا طويلاً مع هذه التجارب ، حتى استطاعت أن تُرسي القاعدة الديمقراطية الحقّة ، وأن الحكم على هذه التجارب بالفشل ، جاء من قبل الأنظمة السياسية العربية التي لا تريد الديمقراطية ، ولا تريد تجاربها في الأساس ، وتضع كل العقبات في طريقها ، إضافة إلى العقبات الذاتية الموجود أساسًا في الأمة العربية ، كالجهل ، والتخلف ، والأمية ، والفقر ، وسيطرة المعتقدات الاجتماعية الخاطئة .

وعلينا أن نعلم «أن النظام الديمقراطي الناجح يتطلب وجود جمهور متعلم ، وأحزاب سياسية منظمة ، وقيادة نيّرة . فلقد كان الهدف الرئيسي للنظم الدستورية التي ولدت بعد الحرب العالمية الأولى بلوغ الاستقلال ، وقد تحقق ذلك»[١] .

٢- ضعف الطبقة الوسطى في المجتمع العربي ، المعوّل عليها قيام الإصلاح في سائر مجالات الحياة ، وذلك بسبب أن المجتمع العربي ما زال مجتمعًا قبليًا وعشائريًا في معظم قيمه الاجتماعية والسياسية والأخلاقية . وساعد على عدم التكوين الطبقي في المجتمع العربي ، تقاسم كل أفراد المجتمع القيم العقلية التقليدية

(١) مجيد خدوري ، الأحزاب السياسية في العالم العربي ، ص ٢٦٧ .

نفسها . وإذا كان من الممكن تقويم التطور الديمقراطي في المجتمع العربي ، فيمكن القول ، بأنه متوقف على نجاح وجود قوة الطبقة الوسطى ووعيها لظرفها التاريخي .

٣- عدم تزامن التطور الاجتماعي مع التطور الاقتصادي في أنحاء كثيرة من العالم العربي ، مما نتج عنه مقاومة اجتماعية للتطور الديمقراطي . والمثال الواضح على هذا دول الخليج العربي ، التي تطورت اقتصاديًا تطورًا ظاهريًا منذ العام ١٩٧٤ نتيجة للطفرة البترولية أو «التخدير النفطي»(١) . ولكن حتى التطور الظاهر لم يُصب الناحية الاجتماعية . وظل المجتمع يقاوم أي تطور ديمقراطي ، كان آخره عُسر إقرار حق الانتخاب والترشيح للمرأة الكويتية ، واعتبار إقرار هذا القانون بمثابة «يوم أسود» في تاريخ الكويت ، كما قال النائب الأصولي الكويتي وليد الطبطبائي(٢) ، الذي كان ينوي تقديم اقتراح بأن تجلس النائبات من النساء مستقبلاً ، في مجلس الأمة الكويتي ، في الصفوف الخلفية . وكذلك رفض أعضاء الشيعة من مجلس الأمة الكويتي تعيين الوزيرة الشيعية معصومة المبارك . وقال النائب حسين القلاف بأن هذا التعيين «إهانة علنية للشيعة» . وقال آخرون : أين «الرجاجيل»؟ وسحب مذكرة السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة (المذكرة الزلفية في القيادة النسوية) .

٤- وجود الروح الطائفية والعشائرية المتأصلة في معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة العربية رغم أسماء هذه الأحزاب التي تدل على الحداثة والمعاصرة ، ووجود طابع الزعامة والطاعة العمياء لها . فكما إن العشيرة بشيخها فالحزب بزعيمه . إذا أقبل أقبل معه الحزب ، وإذا أدبر أدبر معه الحزب أيضًا . والزعيم في حزبه أكثر ديكتاتورية من السلطان في قصره . فزعماء هذه الأحزاب الدينية والقومية ، اليمينية واليسارية ، التقدمية والرجعية ، هم عبارة عن شيوخ قبائل لا يُسألون عما يفعلون . وهم زعماء مدى الحياة ، كمعظم الحكام العرب ، الذين لا يتركون القصور إلا إلى القبور .

٥- إن الإنسان العربي يعيش في ظل حصار ثالوث متكلّس وجامد . فهناك أولاً

---

(١) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي ، ص ٢٢١ .

(٢) جريدة «السياسة» ، الكويت ، ٢٠٠٥/٥/١٧ .

أيديولوجية العائلة الهرمية على أساس الجنس والعمر . وهناك ثانيًا المؤسسة الدينية التي تُغرق المؤمنين في بحر التقاليد التي ترسَّخت ، وجعلتهم يرضون بمصيرهم وفقرهم ، على أنه قضاء وقدر . ثم هناك ثالثًا الدولة التي يطول ذراعها ، دونما حماية للمواطن بوضع قوانين أو دساتير حقيقية(١) .

٦- إن الديمقراطية لا تُشكِّل ضمانة أكيدة لانتقال السلطة وتوزيعها على وجه أفضل في المجتمعات الفتية التي تعيش تحولاً اجتماعيًا مستمرًا ، وتخضع لضغوط قوية على جميع الصُعد ومن جميع الجهات . فكل نظام ديمقراطي ، هو ثمرة توازن بين قوى اجتماعية(٢) .

٧- لقد واكب المد الديمقراطي الذي أخذ يجتاح العالم العربي في هذه الأيام ، والدفاع عن حقوق الإنسان الذي أصبح حديث الكثيرين في الفضاء العربي ، وشعارات التعددية التي تملأ أرجاء الوطن العربي ، فوضى عارمة كما شاهدنا في العراق ولبنان ومصر الآن . فمقابل الأحادية الحزبية ووحدة اللغة وأحادية الرأي نُودي بكثرة الأحزاب ، وتعدد الآراء ، وكثرة اللغات . إلا أن المثير للاهتمام أن معظم الحركات التي قامت لتُرسي التعددية ، وتؤسس للديمقراطية ، وتفتح الأبواب للتحرر ، غالبًا ما انتهت إلى بث الفوضى ، وإقامة الرعب ، ونشر البلبلة في أنحاء كثيرة من العالم العربي ، نتيجة لعدم الوعي الاجتماعي وسيطرة الدهماء على الشارع العربي ، وهو ما سبق وعرضناه بالتفصيل(٣) .

٨- إن بُنية المجتمع العربي كبُنية الفكر العربي ، بُنية اتباعية وليست ابتداعية ، وثابتة وليست متحولة ، ومتحجرة وليست مرنة ، ومقيّدة وليست حرة ، وأبواب الاجتهاد فيها مغلقة وليست مفتوحة . والحجاب مُنسدل على وجه المرأة وعقل الرجل . ونحن بالتالي أمة القيود والسدود ، ولسنا أمة الطيور بلا حدود . والديمقراطية هي الحرية في كل مرافق الحياة . وما نشكو من انحطاط اجتماعي ، على هذا النحو الذي نتخبط فيه إلى الآن ، يحول بيننا وبين الديمقراطية وإلى أمد طويل . وهذا العامل وعوامل أخرى ، غائبة عن وعي الإدارة الأمريكية

---

(١) ثناء عبد الله ، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي ، ص١٢ .

(٢) برهان غليون ، المسألة الديمقراطية والاستراتيجية الدولية ، ص١٠٣ .

(٣) انظر : شاكر النابلسي ، الشارع العربي : دراسة تاريخية سياسية ، ٢٠٠٣ .

الحالية ، التي بدأت السلّم الديمقراطي من الدرجة العليا (النظم السياسية والحكام العرب) وكان العراق المثل الأكبر والأبرز ، وأفغانستان المثال التالي ، وربما هناك أمثلة أخرى قادمة قريبًا . ولم تبدأ الإدارة الأمريكية من الدرجة الأدنى للسلم الديمقراطي (النظام الاجتماعي العربي) . وكانت الكويت والسعودية المثالين الأكبرين والأبرزين على المعضلة الاجتماعية المعيقة للتقدم الديمقراطي[1] . وأما السعودية فالمثال الأبرز في «المذكرة الزلفية في المسألة النسوية السعودية» .

٩ - إن الديمقراطية هي ابنة المجتمعات الصناعية . ولم تتقدم الديمقراطية في الغرب إلا بعد أن انتقلت مجتمعاته من مرحلة الرعوية الزراعية وقيمها إلى الصناعية وقيمها . والعالم العربي ما زال إلى الآن بعيدًا مسافة كبيرة من المجتمع الصناعي وقيمه . فلا يكفي المجتمع أن يكون فيه عدد من المصانع المنتشرة هنا وهناك . ولا يكفي أن يكون مصدرًا للسلع . ولكن المهم أن يتحلّى هذا المجتمع بقيم المجتمع الصناعي وهي قيم العقلانية والحرية والانفكاك من تراث الخرافات والأساطير ، وتقييد حرية المرأة واعتبارها قطعة أثاث في البيت يمكن تجديدها من حين لآخر ، وليست قيمة إنسانية تشارك في بناء المجتمع ، باعتبار أن النساء (شقائق الرجال) . والديمقراطية هي الحداثة ، بما هي حداثة قيم العقل ، تثير أيضًا مشاكل للوعي الاجتماعي الذي مازال ، بعناصره السائدة ، مغلقًا على الحداثة القيمية التي قدمت العقل على النقل . وهكذا تصدم فيه البنية السحرية التي تقبل بأن يأتي الشيء من لا شيء ، وبأن يُعطي الواقع نتائج مخالفة لقوانينه . وهذه البنية الاجتماعية اللاعقلانية ، تقاوم كل نداء عقلاني ، حتى ولو كان نداء العقلانية الدينية ، كعقلانية المعتزلة والفلاسفة المسلمين ، التي صالحت بين الإيمان والعقل ، بواسطة التأويل العقلي للنص الديني . هذا الوعي الاجتماعي التقليدي يعبر عن نفسه في التعليم والإعلام وعلى لسان الجماعات الدينية الأصولية المحاربة للعقل[2] .

---

(١) استعصاء إقرار قانون ترشيح وانتخاب المرأة ، واستنكار تعيين الوزيرة معصومة المبارك .

(٢) العفيف الأخضر ، دور العامل الخارجي في إدخال العرب إلى الحداثة ، جريدة «إيلاف» الإليكترونية ، ٢٠٠٣/٨/٣ .

١٠- وأخيرًا ، علينا أن نولي الانفجار السكاني - كعامل اجتماعي ضد التقدم الديمقراطي - في العالم العربي أهمية بالغة . ونربط تفادي هذا الانفجار بتحسن ظروف التنمية الاجتماعية . فمن الملاحظ مثلاً أن من أكثر بلدان العالم الخمسة غنىً وارتفاعًا في الدخل القومي السنوي GDP لا يزيد سكانها على خمسة ملايين نسمة ، ما عدا اثنتين هما سويسرا (٧ ملايين) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٦٠ مليونًا) . وعلاقة الرفاهية بحجم الدولة جدل مطروح منذ أيام أرسطو الذي نادى بتقليص حجم المدن الإغريقية . وقال بأن التجربة أثبتت بأن الدول ذات التعداد السكاني الكبير من الصعب إذا لم يكن من المستحيل أن تُسيَّر تسييرًا مرضيًا . وهذا المفهوم هو عكس ما يراه الآباء المؤسسون الأمريكيون . فقد رأى جيمس ماديسون (١٧٥١-١٨٤٦) الرئيس الأمريكي الرابع ، بأن تعداد الدولة السكاني الكبير سوف يساعد على تحقيق الديمقراطية ، من حيث أنه يقلل من احتمالات سيطرة فئة على أخرى ، وهضم حقوقها . وقد أثار موضوع الانفجار السكاني وأثرة على رفاهية الدولة مؤخرًا ، اثنان من كبار الأكاديميين الاقتصاديين الأمريكيين هما : البيرتو آلاسينا ، الأستاذ بجامعة هارفرد ، وإينريكو سبولور من جامعة براون في كتابهما (حجم الأمم) . وقد أشارا في هذا الكتاب إلى أن نصف دول العالم الآن لا يتجاوز حجم سكانها ولاية ماساشوستيس (٦ ملايين) . ويرى هذان العالمان ، أن الدول الصغيرة أسعد حظًا في أوقات السلام ، بينما تظل تكاليف الدفاع أرخص في الدول العملاقة ، حيث تتوزع تكاليف الدفاع على أكبر حجم من دافعي الضرائب . ويرى هذان الكاتبان أن الدول الكبيرة تستطيع أن تجبي مبالغ هائلة من الضرائب . ولكن لكل هذا ثمنًا باهظًا ، وأنه ينطبق على الدول الغنية أصلاً . أما الدول الفقيرة كدول الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة خاصة ، فلا مجال لها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية غير تحديد النسل تحديدًا صارمًا وبقوة القانون ، والتقليل من عدد السكان ، كما فعلت تونس على وجه الخصوص . وكان من الواجب على المؤسسات الدينية أن تحضُّ حضًا مستمرًا على تحديد النسل لأنه من أساليب تدمير المجتمعات الفقيرة على وجه الخصوص ، لا أن تشجع عليه كما تفعل الآن ، بحجة وجود أحاديث نبوية تحثُّ على التناسل ، في مجتمع كان قليل السكان ، وقليل المسلمين قبل ١٤ قرنًا . ومن هنا نرى أن حظ العالم

العربي من الديمقراطية في ظل هذا الانفجار السكاني والدخل المتدني، حظ قليل جدًا، حيث صرح مدير صندوق النقد الدولي رودريجو دي راتو، بأن المجتمعات التي يقل دخل أفرادها السنوي عن عشرة آلاف دولار، من الصعب أن تحصل على استحقاقات ديمقراطية مهمة، حيث سيكون همّها بالدرجة الأولى، السعي لملء البطون، قبل ملء صناديق الاقتراع.

-٣-

فهل بدأ العالم العربي بداية ديمقراطية خاطئة، وسار في الطريق الخطأ، حين وقف على أعلى درجة من درجات سلم الإصلاح، وهي درجة الإصلاح السياسي، من قمة الهرم أولاً. ونسي أن السياسة كالتاريخ لا تحتمل حرق المراحل. ولكي نتخطّى مرحلة ما، لا بُدَّ أن نعيشها، كما قال الفيلسوف الألماني هيجل؟

وهل بدأت أمريكا الإصلاح السياسي معنا، في الطريق الخطأ (طريق الاتجاه الواحد)، حيث لا عودة منها إلى الوراء؟ حيث كان يجب أن نبدأ بالإصلاح الاجتماعي أولاً، وهو أساس كل إصلاح. فكنا نحن وأمريكا في تيه التيه، وضياع الضياع، حيث أرادت أمريكا للعربة الاجتماعية العربية/العثمانية، المصنوعة في القرن التاسع عشر بمواصفات السلطان عبد الحميد الثاني، أن تسير على الأوتوستراد High Way الأمريكي، بسرعة لا تقل عن ١٥٠ كم في الساعة.

لماذا نحن والغرب الشركاء الأعداء؟

-١-

من الواضح للعيان ولكل ذي بصر وبصيرة ، أننا نحن والغرب نعيش على كوكب واحد ، من عبث في ركن من أركانه وجب على الجميع التصدي له ، وأن مصالحنا - بفعل امتلاكنا لعصب الصناعة الغربية - مشتركة ومتشابكة أيضًا ، وأن نظرية المؤامرة التي تشغل بال المثقفين العرب ، والتي تتلخص في أن الغرب وأمريكا على وجه الخصوص ، يسعون إلى تدمير هذه الشرق وتفكيكه والقضاء على شعوبه ونهب ثرواته ، هي نظرية من مخلفات الأدبيات السياسية في الخمسينيات والستينيات التي فرّخها «المد الثوري» ، و«المجد القومي» ، و«الزحف الاشتراكي» . . الخ .

فهل من مصلحة الغرب وأمريكا حقًا ، أن يفعلا كل هذا في الشرق الأوسط؟

وهل من لديه مزرعة يحرقها؟

وهل من لديه «جرّة سمن وعسل» يكسرها؟

وهل من لديه بئر يشرب منها ويسقي منها ماشيته ، يرمي فيها الحجارة؟

فمَن منا الذي لم يفهم الآخر؟

نحن أم الغرب؟

-٢-

دعونا نطرح السؤال بشكل تفصيلي أكثر على الوجه التالي :

- هناك رأي يقول إن الغرب لم يسعَ أبدا بشكل جدي وموضوعي إلى فهم

الآخر ، وإن فهمه للآخر اعتمد فقط على تمثلات وصور مشوهة استقاها غالبا من وسائل الإعلام ومن كتابات بعض المستشرقين والرحالة الغربيين ، فهل هذا الرأي صحيح ، وألا يتحمل العرب مسؤوليتهم في ذلك على اعتبار أنهم قصروا في نقل الصورة المناسبة التي تتوافق مع واقعهم ، وغيبوا جانب التواصل الحقيقي مع الغرب؟

والجواب هو أننا نحن لم نفهم أنفسنا قبل أن ندع الغرب يفهمنا .

مَنْ مِنَ العرب الآن ، يفهم نفسه فهمًا سليمًا ، لكي يدع غيره يفهمه فهمًا سليمًا أيضًا؟

الجانب المظلم من الاستشراق (وما أكثر المضيء منه) ساعد على عدم فهمنا من قبل الغرب ، وهو جانب محدود ومتعصب وضيق الأفق وقليل المعرفة . ولكن المسؤولية الكبرى في عدم فهم أنفسنا وفي عدم فهم الغرب لنا تقع علينا نحن الذين أقمنا قطيعة معرفية وثقافية وسياسية واقتصادية مع الغرب ، وأصبحنا نخاطب الغرب من الكهوف والجحور ، ومن وراء متاريس الجهل والأمية والبطالة والفساد السياسي والمالي والإخفاق العلمي والعسكري .

فكيف نريد للغرب أن يفهمنا جيدا ويعرفنا جيدا من وراء ستار حديدي أقمناه بأنفسنا لأنفسنا عندما سجنا أنفسنا في زنزانة الماضي ذات قضبان من عظام الأسلاف ، وهي أشبه بالستار الذي كان يقيمه الاتحاد السوفياتي لنفسه بنفسه ثم انهار انهيار برج البسكويت .

إن ستارنا الحديدي الذي أقمناه بأنفسنا هو العداء للآخر ، وتكفير الآخر ، واعتبار الآخر «دار حرب» علينا الجهاد ضده ، وضد قيمه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية . في حين أن الجهاد ، كما قال محمد سعيد العشماوي في مجلة «روز اليوسف» ، قد انتهى بموت الرسول ، إذ لا جهاد بعد الرسول . وأن الجهاد بعد الرسول ، كما قال الشيخ جمال البنا في جريدة «الأحداث المغربية» ، هو جهاد مع النفس .

- ٣ -

من خلال ما سبق يبرز السؤال التالي :

- هل فتح قنوات تواصل حقيقي بين الغرب والشرق يُعدّ كافيا لتحقيق التفاهم

بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وهل يكفي الحوار بين الأديان ، أو بين الحضارات لإعادة الثقة بين الغرب والشرق وتحسين صورة العربي عند الغربيين ؟

والجواب هو أن على العربي أن يُحسّن صورته في الداخل أولاً ، قبل أن يُحسّنها في الخارج .

كيف نريد أن تبدو صورتنا ناصعة البياض في الخارج ، وهي صورة كالحة السواد في الداخل؟

وقبل أن نتفاهم ونتواصل مع الغرب ، علينا أن نتفاهم ونتواصل مع أنفسنا . وهذا التواصل لن يتم إلا بتبني الفكر النقدي وليس الفكر الاجتراري . كما لن يتم إلا بالقطيعة مع الماضي والكف عن البكاء عمّا فات ومات ، وسلوك درب العقلانية الذي لن يتأتى إلا إذا أزلنا عن ثقافتنا سيطرة اللاهوت على الذهنيات خاصة التقليدية ، وإلا إذا قمنا بترجمة سائر التراث العقلاني الغربي ، بما فيه الكتابات المتعلقة بتاريخ الأديان ، التي تمثل رافدًا قويًا للفكر العقلاني . كما إن عقلنة التعليم ، وخاصة التعليم الديني ، بإدخال علوم الحداثة اليه وخاصة سوسيولوجيا الأديان وتاريخ الديانات المقارن والتحليل النفسي والألسنية . فإذا حسُنت صورتنا بعد ذلك أمام أنفسنا فسوف تتحسن صورتنا أمام الآخر بالتأكيد . والإعلام العربي الغبي لن يستطيع أن يفعل شيئًا لوجه العربي القبيح في المرآة الغربية ، ولو صرف البلايين من أجل ذلك . فماذا تفعل (الماشطة) بالوجه القبيح؟!

والحوار بين الشرق والغرب يجب أن يتم ليس عبر الأديان ولكن عبر الأفكار . فنحن لا نعترف بأديان الآخرين ، بل نكفّرهم ونعاديهم . يقول المرحوم الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي السعودية السابق : « فقد دلَّ الكتاب والسُنّة وإجماع المسلمين أنه يجب على المسلمين أن يعادوا الكافرين من اليهود والنصارى وسائر المشركين ، وأن يحذروا مودتهم واتخاذهم أولياء ، والآيات في هذا المعنى كثيرة وتدلُّ دلالة صريحة على وجوب بغض الكفار من اليهود والنصارى وسائر المشركين ، وعلى وجوب معاداتهم ، وتدلُّ أيضا على تحريم مودتهم»[1] . ويرى يوسف القرضاوي «أن العَلمانيين يتسامحون مع غير المسلمين ، وهذا من كفرهم» . ثم يؤكد : «أن المسلم إذا فرضت عليه العَلمانية فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه . . لأنه لا يستطيع أن يوالي ، أو

(١) مجموع فتاوى ابن باز ، ج٢ ، ص ١٧٨ .

يعـادي على أسـاس العـقـيـدة ، لأن العَلمـانيـة ترفض العـقـيـدة أسـاسًـا للولاء والانتماء»[1] .

إذن ، لا حوار أديان حقيقيًا وصادقًا في القرن الحادي والعشرين . هناك فقط حوار أفكار فيما لو وُجد . فالغرب لا يُسيِّره الدين لكي نتحاور معه عبر الدين .

الغرب عبارة عن حزمة أفكار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لا علاقة لها بالدين ، في عالم فصل بين الدين والدنيا منذ قرون . ونحن العرب لا يُسيِّرنا الدين أيضا ، ولا تسيِّرنا الأفكار كذلك .

غرائزنا وجروحنا النرجسية المنحدرة من هزائمنا أمام الغرب واسرائيل ، أو الآتية من تربية أسرية قاسية ، هي التي تُسيِّرنا فقط ، وعلينا أن نجعل الأفكار هي التي تُسيِّرنا لكي نستطيع أن نجلس على مائدة واحدة مع العالم .

إن تلاقح الإسلام العربي – وليس العالمي – مع الأديان الأخرى أصبح اليوم مستحيلاً بعد أن أصيب اليوم دعاة النرجسية الدينية العرب برُهاب تلاقح الإسلام مع الديانات والثقافات الأخرى . رغم أن الإسلام بدا في عصر الفتوحات مستلهمًا ثقافات الشعوب التي فتحها ، مقدمًا ثقافة عالمية ، لا ترتبط بنـزعة قومية ، أو وطنية . فرغم أنه بدأ عربيًا إلا أنه انتهى كونيًا ، ليس بحكم بدايته ، ولكن بحكم تشكله التفاعلي مع حضارات مختلفة كليًا .

- ٤ -

فلماذا كل هذا العداء مع الغرب؟

سؤال ساذج أليس كذلك ، خاصة في ظل وجود ذاكرة عربية لم تَمْحَ منها ذكريات الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر والثاني عشر الميلادي ، وفي ظل طرد العرب وتشريدهم من الأندلس ، وسقوط غرناطة التي استولوا عليها كمحاربين في القرن الثامن (٧٥٥م) وخرجوا منها كمستعمرين في نهاية القرن الخامس عشر (١٤٩٢ م) ، وفي ظل الاستعمار الذي بدأ من ١٨٣٠ في الجزائر وانتهى في ١٩٧٠ في الإمارات العربية المتحدة ، وفي ظل ما يجري الآن في فلسطين والعراق . . الخ؟

---

(١) الإسلام والعَلمانية ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

ألسنا شركاء مع الغرب في علمه واقتصاده وتكنولوجيته وفلسفته وفنونه ومأكله ومشربه وملبسه وغنائه . . الخ؟

ألسنا شركاء مع الغرب في إعمار هذا الكون ؛ نحن بمواردنا الطبيعية ، وهو بعلمه وجهده وعرقه؟

ألم نخفف عن الغرب شقاء الحياة وغلائها بما قدمنا له من تسهيلات في استغلال ثرواتنا الطبيعية والاستفادة منها في تقدمه وازدهاره؟

ألم يخفف عنا الغرب شقاء الدنيا وعسرها بما قدمه لنا من اختراعات ووسائل لتسهيل الحياة علينا ، وجعلها ميسورة وطيبة؟

لماذا ائتلف العالم كله شماله وجنوبه مع الغرب ، وبقي هذا الشرق عسيرًا على الائتلاف والدخول خيوطاً سلسةً في النسيج الكوني؟

هل العيب فينا أم في الغرب ، وهل «صراع الحضارات» الذي يتحدثون عنه في الشرق والغرب هو «صراعات جهالات» في حقيقته ، كما قال ادوارد سعيد ، وهو كلام أكاديميين مُنظِّرين؟

أسئلة حمقى كثيرة ، ولكنها تحتاج الآن إلى إجابة من العقلاء ، أكثر من أي وقت مضى!

لماذا دخلت أمريكا جهنم العرب؟

كيف تورطت أمريكا في العالم العربي؟
لماذا تورطت أمريكا في العالم العربي هذا التورط؟
هل تُعدّ أمريكا اليوم في مأزق كبير في العالم العربي؟
ما هي حدود هذا المأزق؟
من هو المتسبب في هذا المأزق؟
ما هي آثاره العكسية على أمريكا الداخل والخارج؟
ما فائدة العرب من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط؟
هذه هي معظم الأسئلة الكبيرة التي تدور الآن رنّانة طنّانة في العالم العربي، والتي يُصبح ويُمسي العالم العربي عليها، وأصبحت شُغله الشاغل.

أسئلة سوف نحاول الإجابة عنها اليوم وفي الأيام القادمة، في ضوء المعطيات القائمة الآن في الشرق الأوسط، وعلى ضوء ما جرى في النصف الثاني من القرن العشرين.

فالتاريخ لا يُقرأ إلا بالتاريخ المقارن.
وتاريخ اليوم لا يُقرأ إلا بتاريخ الأمس.

كيف تورطت أمريكا في العالم العربي ؟

لو استعرضنا تاريخ أمريكا سريعًا في منطقة الشرق الأوسط، لوجدنا أن الحضور السياسي الأمريكي بدأ في الشرق الأوسط منذ ١٩٥٢ وقيام الثورة المصرية، التي يقال إن أمريكا لعبت دورًا لا يستهان به، كما يقول مايلز كوبلاند في كتابه (لعبة

الأمم) ، وساعدت على إنهاء المعاهدة البريطانية - المصرية والجلاء البريطاني عن مصر ١٩٥٤ لكي تحلَّ محلَّ بريطانيا في العالم العربي . وسبق هذا حضور استثماري أمريكي قوي في ١٩٣٣ عندما نجحت الشركات الأميركية في الحصول على امتياز التنقيب عن البترول في السعودية ، واستغلال نفط الأحساء بالسعودية ، الذي يُعدّ من بين أكبر مستودعات النفط في العالم ، والصورة التي تمت عليها إبعاد الشركات البريطانية من ساحة التنافس . ثم ما قامت به أمريكا من إجبار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على وقف حرب السويس ١٩٥٦ والانسحاب من مصر . وما تبع ذلك من دعوة مصر والأردن والعراق وتركيا وباكستان إلى ضرورة اقامة حلف عسكري في وجه الاتحاد السوفياتي فيما سُمّي بـ «حلف بغداد» الذي رفضته مصر رفضًا قاطعًا ، وأجبرت العالم العربي على رفضه[1] ، نتيجة لارتباطها بالمعسكر الشرقي من خلال صفقة السلاح التشيكية الشهيرة التي وقعها عبد الناصر ١٩٥٥ ، وكانت أول صدمة كبيرة للغرب ، عندما حلَّ المعسكر السوفياتي محلَّ الغرب كمصدر سلاح رئيسي لدولة مثل مصر التي تُعدّ مهمة من الناحية الإستراتيجية ، وكسرت تلك الصفقة الاحتكار الذي كان يفرضه العالم الغربي على تسليح العرب . وازداد التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ . ولعبت الحرب الباردة دورها الكبير في زيادة التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط ، ووقوف أمريكا إلى جانب الأنظمة الملكية العربية المحافظة ، مقابل وقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الأنظمة الجمهورية الديكتاتورية ، وذلك لحفظ التوازن في المنطقة . وكانت أمريكا في ذلك الوقت ، وحتى حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، هي الحليف العربي - الإسلامي السُنّي مقابل الحليف السوفياتي للعرب الاشتراكيين الديكتاتوريين . وكان الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز يعتبر «مثلث الشر» في العالم العربي هو الشيوعية والصهيونية والاشتراكية . ولم تُعدّ أمريكا شيطانًا أكبر إلا في الأدبيات الثورية الخمينية ، بعد عام ١٩٧٩ وبدء الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ عندما وقفت أمريكا إلى جانب السُنّة متمثلين بالعراق ضد الثورة الخمينية الشيعية . وأطلقت ثورة الخميني الإسلامية هذا الشعار ، علمًا بأن أمريكا بعد ذلك قامت بمحاربة «الشيطان الأكبر» عند السُنّة

---

(١) لو تم قبوله لما قامت حرب ١٩٦٧ ووقعت النكسة ، وضاعت الضفة الغربية ، ولما تفاقمت القضية الفلسطينية وتعقدت ، كما شرحنا في كتابنا «الشارع العربي» .

بالذات ، وهو الشيوعية في أفغانستان ، وهزمته في عام ١٩٨٦ .

«الشيطان الأكبر» بين الدين والسياسة

وهنا ندرك ، أن شعار «الشيطان الأكبر» المرفوع الآن وفي السابق ، شعار سياسي لا ديني . فالشيطان الأكبر كان في الماضي «أمريكا» عند الشيعة ، وكان «الاتحاد السوفياتي» عند السُنّة . وهو في الحاضر أصبح «أمريكا» عند السُنّة والشيعة الإيرانية فقط على السواء . والدليل أن المسلمين السُنّة كانوا يعتبرون أمريكا أثناء الحرب الباردة الحليف القوي ضد «الشيطان الأكبر» الشيوعي . ولذا ، تحالفوا معها في الحرب الأفغانية ، وانتصروا على «الشيطان الأكبر» الشيوعي بالمال الإسلامي السُنّي وبالمقاتلين الإسلاميين السُنّة فقط . وتحالف السُنّة مع أمريكا في حربها ضد الثورة الخمينية من خلال الحرب العراقية - الإيرانية . في حين أن المسلمين الشيعة كانوا يذيقون «الشيطان الأكبر» الأمريكي مُرَّ العذاب داخل ايران وخارجها ، خاصة أثناء حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) وبعدها . وانقلب الوضع في الحالة العراقية الآن ؛ فأصبحت أمريكا في عُرف المسلمين السُنّة وشيعة ايران هي «الشيطان الأكبر» ، في حين رضي شيعة العراق عنها ، وبرزوا على سطح الحياة السياسية العراقية لأول مرة في تاريخ العراق ، في ظلها وحمايتها ، وبفضل حملتها على العراق .

الديكتاتورية والسلفية السُنيّة جرّت أمريكا عسكريًا إلى العالم العربي

كانت أمريكا قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩١ توجد في العالم العربي بكثافة من خلال ديبلوماسييها ومراكز ثقافتها وجامعاتها واستخباراتها ومدربيها وخبرائها العسكريين والاقتصاديين والصناعيين والثقافيين ، ومن خلال معوناتها العسكرية والمالية والغذائية ، ومن خلال منتجاتها الكثيرة ، ومن خلال طعامها وشرابها ولباسها وأغانيها وأفلامها . . الخ . ولكن الديكتاتورية والسلفية السُنيّة لم تكتف بهذا الوجود الأمريكي ؛ بل أرادت لأمريكا أن تأتي بقوتها العسكرية الضاربة لكي تصفي حسابها

معها كما كانت وما زالت تقول في أدبياتها ، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ١٩٨٩ ، حيث لم يعُد للسُنَّة والشيعة على السواء من «عدو ديني كافر» غير الغرب وأمريكا على وجه الخصوص . وأنه لكي تبقى الأمة ناشطة ومتحفزة لا بُدَّ لها من عدو خارجي . فكانت حرب الخليج الثانية ١٩٩١ التي دقت المسامير العسكرية الأمريكية الأولى في الخليج وعلى حدود العراق . ولم تكتفِ السلفية السُنيّة بهذا التورط الأمريكي ، بل أرادته على أوسع نطاق ، فذهبت بمجموعة من الشبان الأغرار الانتحاريين إلى نيويورك وواشنطن لدعوة أمريكا إلى المجيء للعالم العربي ، بكل ما تملك من قوة عسكرية . وتمَّ التورط الأمريكي في العالم العربي بعد كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بغزو العراق .

السُنّة واليابانيون في النوازلِ شرقُ

وكما أخطأ اليابانيون خطأً عسكريًا واستراتيجيًا فادحًا في ١٩٤١ بضرب «بيرل هاربر» الأليم للعنفوان والكرامة الأمريكية ، وكان ذلك سببًا رئيسيًا لدخول أمريكا الحرب العالمية الثانية وهزيمة النازية والفاشية واليابان ، فقد أخطأت السلفية السُنيّة كذلك في كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في ضربها لنيويورك وواشنطن . وكما لم تستفد اليابان من كارثة «بيرل هاربر» ، بل خسرت مليون ضحية في ١٩٤٥ في هيروشيما ونجازاكي بين قتيل وجريح ومشوه كعقاب ، وخسرت الحرب ، ووقع عليها الاحتلال الأمريكي ، فكذلك خسر العرب السُنّة نتيجة لكارثة ١١ سبتمبر في أفغانستان والعراق ولبنان . وكما اعتُبرت كارثة هيروشيما ونجازاكي رد فعل انتقامي أمريكي للكرامة المجروحة في «بيرل هاربر» ١٩٤١ ، كذلك كانت الحرب على العراق - كبش الفداء السمين - في ٢٠٠٣ . فكارثة ككارثة ١١ سبتمبر لا يفتديها إلا كبش سمين كـ «عراق صدام» . ولو لم يوجد «عراق صدام» لما وجدت أمريكا في العالم العربي كبشًا سمينًا ، يستحق أن تفتدي به كارثة ١١ سبتمبر كـ «عراق صدام» . وكما جرّت اليابان من حيث تعلم أو تجهل ، أمريكا إلى خوض الحرب العالمية الثانية ، وهزيمة النازية وحليفتها اليابان ، فقد جرّت كذلك السلفية السُنيّة العربية أمريكا إلى خوض معركة الديمقراطية بالسلاح في العالم العربي ، واحتمال هزيمة الأنظمة الديكتاتورية العربية الحزبية والقبلية .

صحيح أن أمريكا كانت تنوي خوض معركة الديمقراطية في العالم العربي بالطرق الدبلوماسية والمعرفية قبل كارثة ١١ سبتمبر لنشر السلم الأهلي في الشرق الأوسط حماية لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة. وكان «المحافظون الجدد» يخططون لـ «الشرق الأوسط الكبير» قبل هذه الكارثة ومنذ عهد ريغان وبوش الأب، ولكن أمريكا أجبرت على خوض هذه المعركة بالدم بدلاً من الحبر، وبالصواريخ بدلاً من البعثات السياسية الدبلوماسية بعد هذه الكارثة، وانتقامًا للكرامة والعلياء الأمريكية المجروحة جرحًا عميقًا.

كذلك فإن السلفية السُنيّة الآن، بما تقوم به من أعمال إرهابية في العراق تحت شعار مُلتبس وهو «المقاومة»، وتشمل قتل المدنيين والنساء ورجال الشرطة والحرس الوطني وموظفي الدولة وأساتذة الجامعات والصحافيين، ونسف مرافق المياه والكهرباء، وتفجير أنابيب وخزانات وصهاريج البترول، وخطف المدنيين، تُعمّق الحفرة العراقية للتورط الأمريكي فيها، وتعطيه المبرر الكافي للبقاء مدة أطول في العراق.

وفي الأدبيات السلفية السُنيّة اعتُبرت الحرب الأمريكية على «طالبان» و «القاعدة» حربًا أمريكية ليست ضد «حكم القرون الوسطى» ولكنها حرب على السُنّة جميعًا، بل على الإسلام نفسه. وبرز شعار (صراع الحضارات) بقوة في العالم العربي، وهو في واقع الأمر (صراع جهالات) كما قال إدوارد سعيد، ثم بالحرب على العراق ٢٠٠٣ التي فجّرت العداء الإسلامي السُنّي لأمريكا، واعتبرت ليست حربًا ضد الديكتاتورية العربية، ولكنها حرب متواصلة ضد السُنّة. وجعلت من أمريكا «الشيطان الأكبر» لدى السُنّة ولدى الشيعة الإيرانيين على السواء. وازدادت كراهية الأنظمة العربية لأمريكا إلى جانب كراهية الشارع العربي السابقة والحالية لأمريكا، عند إعلان الإدارة الأمريكية في ولاية الرئيس بوش الأولى والثانية، أن أمريكا ستقود الطريق إلى التغيير والديمقراطية في الشرق الأوسط، وتتحدى سائر الأنظمة الديكتاتورية في العالم العربي، وترغمها على فعل ما لا تريده وترغب فيه. وأمثلتها البارزة التي ظهرت بعد غزو العراق: التسابق نحو الدعوة الصادقة والكاذبة تجاه الإصلاح السياسي، واللين والتسامح مع المعارضة من قبل الأنظمة العربية، والتخلّي عن بحوث ومختبرات أسلحة الدمار الشامل، والالتفات إلى حقوق المرأة السياسية والاجتماعية، وإجراء الانتخابات، والانسحاب السوري من لبنان، وتعديل مواد

الدستور لتسمح بالمنافسة السياسية الشفافة على منصب الرئاسة ، والموافقة على مراقبة الانتخابات من قبل هيئات دولية ، وإطلاق يد منظمات حقوق الإنسان المغلولة سابقًا . . الخ .

من الذي سقط في المستنقع؟

دأبت الأدبيات السياسية العربية الحالية ، سواء كانت من التيارات الدينية أم من التيارات القومية ، على وصف الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط الآن ، بأنه غرق في «المستنقع العربي» الموحل والمليء بالزواحف القاتلة ، من الصعب على أمريكا الخروج منه بسهولة ، إلا بعد أن تدفع ثمنًا غاليًا من جنودها القتلى ، وملياراتها المهدورة ، وأعددتها المعطوبة . ويشارك هذا الرأي وهذا التحليل كثير من المثقفين الأمريكيين والأكاديميين الذين يكتبون في الدوريات الفصلية الأمريكية الرزينة ، ويلقون المحاضرات والأحاديث في المنتديات الثقافية والإعلامية ، من أمثال كينيث بولاك Pollack صاحب كتاب (الرأي العام العربي) المتخصص في شؤون الشرق الأوسط ، والعضو في «معهد دراسات الشرق الأدنى» ، ومن أمثال بيتر واتسون Watson الذي كتب بحثًا عن «الضياع في مستنقع الحداثة» ، وصاحب كتاب (الجمال المخيف : تاريخ الناس والأفكار التي شكّلت العصر الحديث) والكاتب اليساري المعروف نعوم تشومسكي وغيرهم . وهؤلاء وغيرهم يردون على وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد وخطته العسكرية المُسمَّاة (تجفيف مستنقعات الإرهاب Draining the Swamps) وهي الخطة التي من أجل تحقيقها جهزت أمريكا حملاتها العسكرية على أفغانستان والعراق ، وتستعد الآن لتجهيز حملات جديدة على بلدان أخرى من العُصاة والبُغاة في الشرق الأوسط وحاضني «مستنقعات الإرهاب» على حد التعبير الأمريكي الرسمي .

فمن الذي سقط في فخ هذه المستنقعات ، الإرهاب أم من جاء ليحارب ويستأصل ويقضي على هذا الارهاب؟

ما هو المستنقع الذي وقعت فيه امريكا؟

أُطلق على الوجود الأمريكي في العراق خاصة «المستنقع العراقي» ، في حين نجا الأمريكيون على ما يبدو من «المستنقع الأفغاني» الذي سبق أن وقع فيه السوفيت

(١٩٧٩-١٩٨٩) وغرق فيه ٣٠٠ ألف جندي ، وخسروا فيه أكثر من عشرة آلاف جندي . وأدى وقوع السوفييت في هذا المستنقع إلى تدهور الاقتصاد السوفييتي ، وعدم تمكنه من تحمّل نفقات حرب كبيرة خارج حدوده ، ومعارضة الجنود السوفييت للحرب ، وظهور موجات من المعارضة لهذه الحرب داخل الاتحاد السوفييتي ، ووصول جورباتشوف إلى الحكم فى عام ١٩٨٥ الذي كان ضد هذا الغزو . ولكن لم يكن المستنقع الأفغاني سببًا لانهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩١ ، كما تقول الأدبيات السياسية للجماعات الدينية الأصولية .

فهل وضع أمريكا في العراق يعتبر «الغرق في المستنقع» ، كما كان حال الاتحاد السوفياتي في أفغانستان؟

وهل سيؤدي «المستنقع العراقي» إلى إفلاس مالي أمريكي ، وانهيار الامبراطورية الأمريكية ، كما تقول الأدبيات السياسية الأصولية القومية منها والدينية؟

إن «المستنقع الأفغاني» ومن قبلة «المستنقع الفيتنامي» الذي غرق فيه نصف مليون جندي أمريكي ، وقُتل خمسون ألف جندي منهم ، وجُرح أكثر من ٢٥٠ ألف جندي ، قد كانا «مستنقعين حقيقيين» للسوفييت وللأمريكان للأسباب التالية :

١- أن المقاومة في كلا المستنقعين كانت شاملة من السكان كافة ، وليس من فئة واحدة معينة ضد الاحتلال الأجنبي .

٢- أن المقاومة في كلا المستنقعين كان لها مطلب رئيسي وهو جلاء القوات الأجنبية والاستقلال .

٣- أن المقاومة في كلا المستنقعين كانت مدعومة من الخارج بقوى عظمى ذات مال غزير ، وسلاح وفير .

٤- أن المقاومة في كلا المستنقعين كانت مدعومة بالرأي العام العالمي والشرعية الدولية ، بما فيهما الرأي العام الأمريكي والرأي العام السوفياتي ، اللذان كانا سببًا رئيسيًا للخروج والخلاص من هذين المستنقعين .

٥- أن المقاومة في كلا المستنقعين كانت تلقى تعاطفًا خاصًا من سائر فئات المجتمع الإسلامي وشعوب العالم الثالث المستضعفة .

٦- أن المقاومة في كلا المستنقعين لم تكن ضد أهداف وطنية ، كرجال الشرطة والجيش الوطني وطلبة المدارس والجامعات والأساتذة ، والمرافق العامة من ماء وكهرباء ونفط . . الخ . ولم تستهدف الأطفال والنساء والأبرياء من المواطنين .

٧- لقد خلّف هذان المستنقعان حربًا باردة طويلة بين القوتين العظميين ، وأديا إلى سباق التسلح الدولي ، وسقوط إحدى القوتين العظميين ، وقيام معادلات وقيم ونُظم سياسية جديدة في العالم .

٨- وأخيرًا ، إن هذين المستنقعين لم تغرق فيهما «قوات تحالف» ، وإنما غرقت فيه دولتان كلٌ على حدة ، رغم أن هذا «التحالف» في «المستنقع العراقي» رمزي وهش ، أكثر منه حقيقي ودولي شامل .

فهل هذه الحقائق تنطبق الآن على «المستنقع العراقي»؟

ومن هنا نقول ، إن حدود «المستنقع العراقي» ضيقة ومحصورة - إلا إذا وسّعت أمريكا دائرة هذا المستنقع ، باستهداف ما يُطلق عليه «ضفتا الإرهاب» (سوريا وايران) - مهما طال به الزمن . ولن تطول كما كان عليه الحال في «المستنقع الفيتنامي» الذي مكثت فيه أمريكا إحدى عشرة سنة (١٩٦٤-١٩٧٥) للأسباب التي ذكرناها أعلاه ، حيث كانت فيتنام مجالاً وأرض معركة لصراع القوتين العظميين في العالم ، كما كان لبنان (١٩٧٥-١٩٨٩) مجالاً وأرض معركة لصراع القوتين العربيتين الرئيسيتين : حزب البعث السوري (القيادة القطرية) مع بعث العراق (القيادة القومية) .

ومن هنا ، فإن بقاء القوات الأمريكية في العراق لن يطول إلا إذا أراد له الأصوليون السُنّة في العراق أن يطول ، بفعل الاعتداءات اليومية المسلحة على الحرس الوطني وقوات الأمن العراقي والجيش العراقي ومرافق الدولة الحيوية ، وشعور العراقيين بأنهم بحاجة إلى قوة ضاربة لحماية السلم الأهلي والأمن الوطني ، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية جلال طالباني مؤخرًا .

ما هي آثار «المستنقع العراقي» على أمريكا؟

ينقسم الرأي العام الأمريكي حيال وجود القوات الأمريكية في العراق إلى قسمين :

الأول ، يمثل عامة الناس البسطاء ، ورجل الشارع ، والطبقة المتوسطة ، واليسار الأمريكي ، والشبيبة الأمريكية ، والباغضين للإدارة الأمريكية الحالية ، وعائلات الجنود الأمريكيين بالعراق ، ومجموعة من الصحافيين المعادين لبوش . ويقول هذا الفريق :

إن التكلفة الأمريكية لغزو العراق حتى الآن في العراق ثلاثمائة مليار دولار ، قابلة للزيادة ، وأكثر من ٢٠٠٠ جندي خسارة لا مبرر لها . وعلى أمريكا أن تسحب قواتها فورًا من العراق تجنبًا لمزيد من الخسارة اللامجدية . فالشعب العراقي لن يهب أمريكا البترول غدًا ، وأمريكا لن تسرق البترول العراقي . وقد سبق أن وُهِبَ البترول العراقي لعملاء النظام السابق فيما عُرف بـ «كوبونات النفط»[١] . وقد سبق لأمريكا تحرير الكويت ولم تحصل على برميل بترول واحد هبةً أو سرقةً . وكل ما حققته أمريكا استمرار تدفق البترول بأسعار السوق . فالشعب العراقي ، بما أظهر خلال العامين الماضيين من غزو العراق من عدم تحمل مسؤوليته تجاه وطنه والكشف عن الإرهابيين الذين يحرقون العراق الآن ، لا يستحق منا كل هذه التضحيات . ولقد أخطأنا عندما طبّقنا النموذج الياباني على العراق . ولم نأخذ بالاعتبار اختلاف الثقافتين واختلاف التراثين ؛ فاليابان دولة تدين بالديانة البوذية السلمية المتسامحة التي انتجت «الغاندية الهندية» وسياسة الكفاح السلمي (ساتيا جراها Satyagraha) ، وهزمت أعتى الامبراطوريات الاستعمارية الحديثة . ومن هنا قبلت اليابان بالاستسلام وبفرض الدستور الأمريكي والحماية الأمريكية ، وتفكيك المجتمع العسكري ، ولم تنتقم بـ «الكاميكاز» كما فعلت في «بيرل هاربر» ١٩٤١ ، وكما فعل السلفيون العرب في كارثة برجي التجارة في نيويورك ٢٠٠١ .

ويقول هذا الفريق ، إن الشعب العراقي شعب محظوظ إلى أبعد الحدود عندما وجد إدارة غبية - كإدارة بوش - لا خبرة لها في السياسة الخارجية ، لكي تنجرَّ وراء المعارضة العراقية ، وتقوم بهذه الحملة من أجل تحريره من ديكتاتورية عاتية ، كانت ستحكم العراق مئات السنين دون رادع أو وازع ، بحجة دعمه للإرهاب «القاعدي» ، وامتلاك أسلحة دمار شامل وهمية . فمن هي القوة البديلة في العالم التي تستطيع دفع كل هذه الأموال ، وتقديم كل هذه الضحايا ، من أجل أن يتحرر شعب من طغاته وجلاديه؟

الفريق الثاني ، يمثل النخبة الأمريكية في المعاهد السياسية البحثية المتخصصة والمنتشرة في الجامعات الأمريكية ومراكز صناعة القرار ، وما يُطلق عليهم «المحافظون الجُدد Neo-cons» . ويؤمن هؤلاء بالدور العالمي والكوني ، الملقى على كاهل أمريكا

---

(١) انظر قوائم المستفيدين من «كوبونات النفط» التي نشرتها جريدة «المدى» العراقية .

من الأرض والسماء ، لخلاص البشرية من شرورها ، وأن أمريكا ذات رسالة إنسانية وسياسية عظيمة وهي نشر الديمقراطية في العالم ، بأية حجة من الحجج ، وبأية ذريعة كاذبة أو صادقة ، وبأي ثمن من الأثمان ، وأن قَدَرَ أمريكا أن تكون «رسول الحرية» في «النظام العالمي الجديد» ، وأن «الغاية النبيلة تُبرر الوسيلة الرذيلة» . ويقول هذا الفريق ، يكفي المواطن الأمريكي فخرًا أنه أصبح محرر الشعوب من العبودية . ففي العالم العربي – الإسلامي ، حرر الكويت من قوات الغزو الديكتاتوري ، وحرر البوسنة والهرسك من مجرمي الصرب ، وحرر أفغانستان من حُكم القرون الوسطى ، وحرر العراق من النظام الطاغي ، وهو يحاول تحرير فلسطين من المحتلين الصهاينة ، ويحرّض الشعوب العربية والمعارضة على حكامها من الطُغاة والبُغاة .

فهل هذه حقًا هي الأهداف الأمريكية من خروج أمريكا بعسكرها وأساطيلها إلى الشرق الأوسط ، وهي التي لا تخرج إلا في القارعات والكوارث الكونية كالحربين العالميتين الأولى والثانية ، التي عادت عليها بمزيد من الرخاء الاقتصادي والهيمنة السياسية؟

حصاد التوغّل الأمريكي في الشرق الأوسط

السؤال الأخير الذي نجيب عنه الآن من ضمن أسئلة (كيف دخلت أمريكا جهنم العرب؟) هو :

ماذا ربح العرب وماذا خسروا من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال علينا أن نجيب أولاً عن سؤال يقول :

هل توغلت فعلاً أمريكا في الشرق الأوسط ، وهل أصبحت ليل العرب ونهارهم ، وما هي مظاهر هذا التوغل؟

إن نظرة سريعة وخاطفة على أحوال العرب في كل دولة عربية دون استثناء ، تؤكد لنا أن أمريكا هناك ، في زاوية من الزوايا وفي جانب من الحياة ، سواء جاءت على شكل صديقة أو عدوة ، مستأجِرة أو مالكة ، مُصلِحة أم مُخرّبة ، مُنشئة أو هادمة ، صادقة أو كاذبة ، قاتلة أو مقتولة ، منتصرة أو مهزومة . . الخ .

وأمريكا ليست شاغلة العرب وحدهم فقط على هذا النحو ، وإنما هي شاغلة العالم كله ، بقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية ، سواء اعترفنا بهذا أم

لم نعترف ، وسواء كرهنا ذلك أم أحببناه . وهي كانت كذلك قبل انهيار الاتحاد السوفياتي في ١٩٨٩ ، ولكن حضورها على الساحة الدولية من النواحي كافة ، قد ازداد زيادة كبيرة خلال الخمس عشرة سنة الماضية عندما انفردت بالملعب الدولي وحيدة ، لا منافس لها . ونكران هذه الحقيقة مُضرٌ بنا أكثر مما هو مفيد ، كضرر إنكار أية حقيقة أخرى في الحياة . فالإنكار يعني أن يظل هذا الواقع قائمًا دون أن نتحرك نحوه ونتفاعل معه . وربما يتخطانا هذا الواقع ويعزلنا بعيدًا عن العالم والتاريخ ، كما جرى لنا في عدة مناسبات سابقة .

خسائر العرب من التوغل الأمريكي

ذِكْرُ خسائر العرب من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط يثلج صدور معظم العرب ، ويدعهم ينامون هانئين في العسل الأسود . ويُرضي كذلك رؤساء تحرير معظم الصحف العربية ، الذي يوصون كتّابهم بأن يتنبهوا إلى اتجاهات الرأي العام العربي ، وأن لا يقفوا ضد هذا التيار ، أو يغضبونه حفاظًا على قرّاء الصحيفة ، ودفعًا لغضب الشارع العربي والرأي العام العربي المُعبأ بالخطاب الديني والقومي الأصوليين ، الذي لا يرى في أمريكا إلا شيطانًا أكبر ، وعلينا أن لا نكون من محامي هذا الشيطان .

ولكن متى يجب أن تقال الحقيقة؟

ومن أين نأتي بالشجعان لقولها ، وإن كلّفهم ذلك هدر دمائهم ، من خلال رسائل التهديد والوعيد التي يتلقونها كل يوم؟

لا بُدَّ من فدائيين للحقيقة ، ولكن بدون سيوف ، أو أحزمة ناسفة ، أو سيارات مفخخة ، وإنما بالحوار والحجة والبرهان وبسط العرفان .

فما هي خسائر العرب أولاً من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط؟

١- يقول الأصوليون الماركسيون إن التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط قد اضرّ بالمنطقة ، من حيث اعتباره تجسيدًا للخطر الذي تمثله الرأسمالية والنوايا الإمبريالية . ولكن هؤلاء يرحبون بالعلمانية المتأصلة في الرأسمالية الإمبريالية الأمريكية على حد قولهم .

٢- يتفق الأصوليون الإسلامويون مع الأصوليين الماركسيين ، ويقولون أحيانًا بتحفظ وأحيانًا بدون تحفظ ، بأن أمريكا تدعم الأنظمة العربية المحافظة ، كما تدعم

الأنظمة ذات الميول العلمانية في العالم العربي ، وهذا مكمن الخطر من حيث أن العلمانية دعوة إلى الإلحاد كما يقول الشيخ القرضاوي[1] . ويعتبر هؤلاء بأن التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط ما هو إلا حرب صليبية جديدة لتجسيد القيم الغربية والعداء المستتر للمجتمع الإسلامي .

٣- يتفق معظم الأصوليين الدينيين والقوميين على أن التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط هو لمحو الهوية العربية - الإسلامية أولاً (هكذا وبكل بساطة) ولسيطرة الاقتصاد الأمريكي على الأسواق العربية ، ولنهب ثروات المنطقة ، واشعال الحروب الأهلية . ولكن عندما قرأنا التاريخ الحديث لم نجد مثل هذه الآثام الأمريكية في اليابان وألمانيا وكوريا وأفغانستان ، وغيرها من البلدان التي احتلتها أمريكا أو حررتها . فاليابان وألمانيا وكوريا والكويت وأفغانستان ما زالت تحتفظ بهويتها القومية والدينية . ولم نسمع أن الدولة الغنية من هذه البلدان قد اشتكت من سرقة ونهب أمريكا لثرواتها .

٤- يتفق معظم العرب على أن الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط هي لصالح إسرائيل وضد مصلحة العرب ، باعتبار ان أمريكا هي الحليف الغربي والقوي لاسرائيل ، وأنه كلما تعاظم الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط تعاظم الدعم لاسرائيل ، وقلل من فرص السلام العربي - الإسرائيلي ، وأن الضرر الأكبر للعرب من الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط هو استقواء اسرائيل عليهم ، ورفضها لخطط السلام وتلكؤها في تنفيذها حتى تلك الموضوعة من قبل الإدارة الأمريكية . ولكنا رأينا بالمقابل أن الذي يتحرك فعليًا بالمال والسياسة لإرساء قواعد السلام العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط هي أمريكا ، بدءاً من إنذار ايزنهاور للدول المعتدية (بريطانيا ، فرنسا ، واسرائيل) في حرب السويس ١٩٥٦ ، وانتهاءً بمباحثات كامب ديفيد (كلينتون - عرفات - باراك) عام ٢٠٠٠ ، ومرورًا باتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ بين إسرائيل ومصر ، التي كلّفت أمريكا حتى الآن ١٣٠ مليار دولار ، بواقع خمسة مليارات دولار سنويًا بدءاً من ١٩٧٩ حتى الآن . فمن هو القادر من غير أمريكا على دفع كل هذه الأموال؟ وطبعًا ، فإن انفراد أمريكا باللعبة في الشرق الأوسط على هذا النحو محزنٌ جدًا ،

---

(١) الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه ، دار الصحوة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

ويدعو إلى القهر والإحباط . ولكن لا مفر من مواجهة هذه الحقيقة ، كما واجهتها دول عديدة كاليابان والمانيا وكوريا الجنوبية والكويت وأفغانستان والعراق ، وكما ستواجهها دول أخرى على القائمة في الشرق الأوسط .

٥- يتفق معظم العرب على أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط قد أضرَّ بالشعوب العربية ، من حيث أنه وقف إلى جانب الأنظمة العربية المحافظة التي كان يُطلق عليها في الأدبيات السياسية الناصرية «الأنظمة الرجعية» ، وأن أمريكا قوّت من شوكة هذه الأنظمة ، وجعلتها تفتك بشعوبها على نحو ما سبق . ولكن هؤلاء العرب ينكرون أن ذلك كان من إفرازات الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، وأن الاتحاد السوفياتي عندما وقف إلى جانب الديكتاتوريات الجمهورية العربية (مصر ، سوريا ، ليبيا ، الجزائر ، اليمن الجنوبي ، فلسطين) أثناء الحرب الباردة ، اضطر أمريكا إلى الوقوف إلى جانب الأنظمة المحافظة في الخليج والأردن والمغرب وتونس ، حفظًا لتوازن القوى في المنطقة . وعندما انتهت الحرب الباردة واختفى الاتحاد السوفياتي من خارطة العالم ، عادت أمريكا إلى سيرتها الأولى في الوقوف إلى جانب الشعوب (الكويت ، أفغانستان ، العراق ، فلسطين ، لبنان) في مسيرتها نحو الحرية والديمقراطية ، بل إن أمريكا حاولت التضحية في بعض الأحيان بأصدقائها من الحكام (السعودية ، مصر ، الأردن ، الكويت ، البحرين ، المغرب) في سبيل دفع عجلة الحرية والديمقراطية إلى الأمام . ويقينًا فإن الكثيرين في العالم العربي لا يرضيهم ولا يسعدهم مثل هذا التفسير ، ويريدون إدانة صاعقة وصريحة وواضحة وقاسية لأمريكا على دعمها للأنظمة العربية المحافظة . ولكن إلى متى يمكننا طمس الحقيقة ، من أجل إرضاء غرورنا ، وإشباع غرائزنا الملتهبة نتيجة لجروحنا الدينية والقومية النرجسية التي سببتها أمريكا عن قصد أو عن دون قصد؟

أرباح العرب من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط

أما أرباح العرب من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط ، فذكْرُها غَمّ ، وتعدادُها هَمّ ، وشرحُها سَمّ . وهي مستهجنة ، ومكروهة ، وغير مرغوب بها في الأدبيات السياسية الدينية والقومية . فأنت ككاتب ومحلل سياسي عربي «أصيل» ،

عليك أن تكون مسلمًا صادقًا وقوميًا فاضلاً . ولا يتأتى ذلك إلا بأن تتخذ موقفًا عدائيًا دائمًا (على طول الخط) من أمريكا ، وإلا اعتُبرتَ في صف الخونة والأنذال وعملاء المخابرات الأمريكية ، وصدى لـ (المحافظين الجُدد Neo-Cons) ، إلى آخر قائمة الاتهام العربي المعروفة هذه الأيام ، والمكتوبة بماء الذهب على البوابات العربية ، مهما كانت حجتك ، ومهما وصلتَ إلى درجة كبيرة من النـزاهة والشفافية ، حيث لا نزاهة ولا شفافية - في عُرف العرب - تصبُّ في صالح أمريكا التي جرّعت العرب كأس المُرّ الذي لا ذنب لهم فيه كما يقولون ، وما أكثر ذنوب العرب في هذه الكأس ، ولكنهم لا يعترفون!

أما الأرباح العربية «المسمومة» من التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط فهي باستحياء وخجل ووجل على النحو التالي :

١- أن أمريكا أصبحت بالنسبة للعرب كملح الطعام لا يُستطاب طبيخ عربي إلا به . والطبيخ العربي بدون الملح الأمريكي يصبح طبيخًا (دلِعًا) لا طعم له . وهذا التشبيه يختلف عن تشبيهاتنا السابقة (أمريكا ليل العرب ونهارهم ، وشغلهم الشاغل) التي أُوخذنا عليها . فأينما تلفّت العربي في وطنه يجد أمريكا أمامه ، إما بسلاحها ، وإما بطعامها ، وإما بموسيقاها ، وإما بافلامها ، وإما بكتبها ، وإما بأموالها ، وإما بقمحها ، وإما بوجهها القبيح ، أو وجهها الجميل . .الخ . وهي من هذه الناحية أصبحت (بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١) على وجه الخصوص ، الضابطة للحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فما إن تستقيل أو تُؤلف حكومة عربية جديدة إلا ويقال إن ذلك بوحي من أمريكا . وما إن تُعطى حقوق للمعارضة أو للنساء أو للمهمشين ، إلا ويقال إن ذلك بأوامر أمريكية . ولا يتحرك حجر عربي عن حجر إلا ويقال كان ذلك بمشيئة أمريكا . وفي هذا جزء كبير من الصحة ، وفيه جزء آخر من الوهم . وفائدة العرب من كل هذا أنهم أصبحوا يضبطون خطواتهم ، ويدركون بأن هناك رقيبًا دوليًا يُحاسب ويُعاقب ، وأن الوطن العربي ليس مركبًا أو (فلوكة) في المحيط يخرقها من يشاء ويعبث بها من يشاء . وانما أصبح الوطن العربي جزءاً لا يتجزأ من باخرة ضخمة عابرة للقارات ، وخرقها هو إغراق للعالم كله ، وليس للعالم العربي فقط .

٢- وبقدر ما ساهمت أمريكا في إشعال الحروب في الشرق الأوسط ، أسهمت كذلك في ترسيخ السلام في الشرق الأوسط والسلم الأهلي ، وهي التي دفعت

حتى الآن (١٩٧٩-٢٠٠٥) أكثر من خمسمائة مليار دولار[١] من جيب دافع الضرائب الأمريكي ، وهو مبلغ لا تقدر عليه أية قوة على الأرض .

٣- أنعشت أمريكا اقتصاديات دول العالم العربي الفقيرة (مصر ، الأردن ، المغرب ، لبنان) . فالدول التي انضمت إلى اتفاقية «التجارة الحرة» استطاعت أن ترفع رقم صادراتها إلى الأسواق الأمريكية بشكل مذهل . فبعد أن كانت صادرات الأردن إلى الأسواق الأمريكية - مثالاً لا حصرًا - في عام ١٩٩٨ لا تتجاوز ١٣ مليون دولار ، أصبحت في عام ٢٠٠٤ حوالي ١و١ مليار دولار . وهو رقم لم يكن الأردن يحلم به ولا في المنام .

٤- لا شك أن أمريكا بعد كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد أظهرت (العين الحمراء) للأنظمة العربية المحافظة و«الثورجية» الصديقة والعدوة على السواء . وراحت تنتقد هذه الأنظمة بشدة من أجل مصالحها (الحفاظ على تدفق البترول ولكن ليس بالأسعار التي تحددها هي كما يدّعي البعض ، ولكن بأسعار السوق كما شاهدنا العام الماضي وهذا العام) وحتى لا تتكرر كارثة ١١ سبتمبر . وقد ساعدت (العين الحمراء) هذه المعارضة العربية في معظم دول الشرق الأوسط على رفع صوتها ، وتشديد لهجتها ، وتوسيع دائرة خطابها ، وزيادة مطالبها . وحقق بعضها نجاحات ملموسة على أرض الواقع (السعودية ، الكويت ، البحرين ، مصر ، سوريا ، لبنان ، فلسطين) . ولولا هشاشة المعارضة العربية وسوء تنظيمها ، وشيخوخة قياداتها ، وارتهان زعمائها للطائفية الدينية والعرقية والسلفية ، لحققت المزيد من النجاح والمكاسب .

٥- وهناك فوائد كثيرة وأرباح متفرقة حققها العرب من خلال هذا التوغل الأمريكي في الشرق الأوسط ، والمزيد من طرحها وشرحها يُوجع القلب الديني والقومي العربي ، ويُهرّب النوم من عيون العرب الناعسة . ولكن العين العربية البصيرة لا تخفيه ولا تخطئه . ونظرة سريعة إلى ما يحيط بنا في هذا الفضاء العربي منذ ١١ سبتمبر إلى الآن لدليل قوي على ما ربحنا وما خسرنا .

إنها التجارة السياسية العربية مع الشريك الأمريكي .

و«التجارة ربح وخسارة» .

---

(١) تكلفة اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ ، وحرب تحرير الكويت ، واتفاقية وادي عربة ١٩٩٤ ، وغزو العراق .

لماذا يحبُ العربُ أمريكا كلّ هذا الحب؟!

- ١ -

لماذا يحب العرب أمريكا كل هذا الحب الجنوني؟

سؤال يبدو غريبًا ومستهجنًا في هذه الأيام ، التي تزدحم فيها المقالات والتعليقات في الإعلام المقروء والمسموع والمشاهد ، والتي تقوم بتعرية أمريكا حتى من جلدها وليس من ملابسها فقط ، وتعتبرها الصيغة الجديدة للاستعمار الجديد ، وتهاجم كل من يقف ضد هذا التيار الهجومي . وتتبنى هذه المقالات والتعليقات الخطاب الأمريكي السياسي الرسمي الحالي : (من ليس معنا فهو ضدنا) ؛ أي أن كل من هو ضد التيار العربي المعادي لأمريكا فهو مع أمريكا . و«مع أمريكا» هذه ، أو «الأمركة» أو «التأمرك» الذي يرمي به «حماة القومية والدين» «عملاء الاستعمار الأمريكي الجديد» لم تظهر إلا بعد الحملة الأمريكية على العراق . في حين كان العرب قبل مائتي سنة أكثر وعيًا واستنارة ، وأفتح عقولاً ، وأعمق إدراكًا ، مما هم عليه الآن ، حين لم يرموا المثقفين الليبراليين الذين نظروا إلى الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ نظرة تنويرية بـ «التفرّنس» و«الفرّنسة» ، وبالعمالة للاستعمار الفرنسي الجديد ، وكان رجال الدين الوحيدين الذين رفضوا وقاوموا كل منجزات هذه الحملة الحضارية التي كان من أهم نتائجها انفتاح مصر على الغرب ، وإرسال البعثات التعليمية المصرية المعروفة إلى فرنسا في عهد محمد علي باشا وعهد أبنائه من بعده .

وهكذا يكون العقل العربي قد سجل نقطة بارزة في تخلف التفكير ، وسوء التقدير .

-٢-

لماذا يحب العرب أمريكا كل هذا الحب الجنوني؟

هل هذا سؤال ساخر من «كُتّاب المارينز» في زمن المرارة العربية؟

جنون الحب العربي لأمريكا يتضح أول ما يتضح من هذا التهافت العربي الحكومي الرسمي على طلب الودّ الأمريكي، وهذا التمنّي بالقرب الأمريكي، وهذا الرجاء في الرضا الأمريكي، وهذا الإلحاح على المعونات والمساعدات الأمريكية المالية والغذائية والعسكرية والتعليمية والعلمية، وهذا التسابق على تأجير الأراضي العربية لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية المرئية والمخفية.

جنون الحب العربي الحكومي الرسمي لأمريكا جنون حب فاضح وطائش، يصل إلى حدّ إحراج الإدارة الأمريكية بهذا الحب، إلى درجة أن وجنات المسؤولين الأمريكيين تتورد خجلاً في معظم الأوقات من هذا الحب الجنوني، والذي يكون في معظم الأحيان من طرف واحد؛ أي من الطرف العربي الحكومي الرسمي، الذي يرى في هذا الحب المجنون طريقه الوحيد إلى الخلاص والبقاء والاستمرار، وغفران المعصيات الديمقراطية، وذنوب حقوق الإنسان. وبلغ هذا الحب الجنوني العربي الرسمي لأمريكا درجة كبيرة من الجنون الفاضح، أن الحاكم العربي وطاقمه وأجهزته الخارجية والإعلامية تركبهم قرود الأرض وعفاريت السماء وتقوم دنياها ولا تقعد، فيما لو أشاح الحبيب الأمريكي وجهه ولو بُرهة عن المحب العربي، وأهمله وجفاه وهجره.

فالمحب العربي الرسمي يريد من الحبيب الأمريكي أن يكون الحب المجنون بينهما دافئًا بل ملتهبًا دائمًا، حتى لا تخبو نار الحب الأمريكي عن القِدر العربي المليء بالحصى والماء المغلي فقط، دون الطعام، وتقع القارعة كما حصل في العراق.

-٣-

لماذا يحب العرب أمريكا كل هذا الحب الجنوني؟

هل هو سؤال خبيث من «المتأمركين الليبراليين» في زمن الخيبة العربية؟

من لا يحب الآخر حبًا جنونيًا، ويكرهه كُره العمى، لا يتمثل ولا يتماهى فيه

في طعامه وشرابه وملابسه ورقصه وغنائه ، ويُقبل على فنونه وأفلامه وموسيقاه ، ويركب سياراته وطائراته ، ويحفظ طعامه في ثلاجاته ، وينعم بهواء مكيفاته ، ولا يجد أمامه غير كومبيوتراته ، ولا وسيلة له للاطلاع على العالم ومنجزاته غير شاشة الانترنت التابعة له ، والتي قدمها هبة علمية لمنفعة الإنسانية ، ولا يحفظ قروشه في بنوكه ، ولا يستثمر أمواله في أسواقه .

من لا يحب الآخر حبًا جنونيًا ، ويكرهه كُره العمى ، لا يرسل أبناءه إلى جامعاته ومعاهده ، دارسين ومدرسين ، تلاميذ وأساتذة ، حتى أصبحت أمريكا «مدرسة العالم العربي» والنسبة الكبرى من الطلبة العرب الدارسين في الغرب يدرسون فيها .

من لا يحب الآخر حبًا جنونيًا ، ويكرهه كُره العمى ، لا يمنح الجوائز المالية الكبرى إلى علماء الحبيب وأطبائه ومكتشفيه وأساتذته ، ولا يتبرع بملايين الدولارات لمستشفياته ومراكز بحوثه ، ولمعاهده وجامعاته لإقامة الكراسي العربية والإسلامية العلمية والثقافية ، ولا ينشر في صحفه ولا يستضيف في فضائياته معلقيه ومحلليه وكُتّابه .

-٤-

لماذا يحب العرب أمريكا كل هذا الحب الجنوني؟

هل هو سؤال تسويقي مكشوف لحب أمريكا من قبل «الطابور الخامس» الليبرالي الأمريكي؟

من يكره أمريكا ويعتبرها «رأس حربة الاستعمار الجديد في الشرق الأوسط» لا ينكر أن أمريكا هي التي أقامت السلام الجزئي في الشرق الأوسط ، عندما أصر جيمي كارتر في ١٩٧٨ على توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ودفع ثمنها[١] ، والتي كانت مرفوضة رفضًا قطعيًا من قبل الكنيست الاسرائيلي والحكومة الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي . ولولا أمريكا وثقلها المالي والعسكري والسياسي على الطرفين المصري والإسرائيلي لما تم توقيع معاهدة كامب ديفيد ، ولما تم استرجاع

(١) حوالي خمسة مليارات دولار سنوياً منذ ١٩٧٩ حتى الآن .

أرض سيناء المصرية .

والفلسطينيون هم أكثر العرب كرهًا لأمريكا الآن ومعهم كل الحق في ذلك . ولكن هذا الكُره في حقيقته هو «عتبُ المحبِ على الحبيبِ الغادرِ» . فالفلسطينيون يعلمون علم اليقين بأن أمريكا على مدى الربع الأخير من القرن العشرين ، حاولت بكل الطرق حل القضية الفلسطينية حلاً مرضيًا في رأي الشرعية الدولية (وليس في رأي القومية العربية) ولكن أصحاب القرار الفلسطيني في ذلك الوقت ، وعلى رأسهم عرفات ، لم يكونوا بمستوى تحمل مسؤولية مثل هذه الحلول الصعبة على العقلية القبلية السياسية الفلسطينية والعربية . وإن الفلسطينيين الآن يعلمون بأن الحل الفلسطيني ليس في جيب محمود عباس أو مبارك أو شارون ، وانما هو في جيب بوش وديك تشيني ورايس ، وأن منطق السادات ما زال قائمًا حتى الآن ورؤيته النادرة ما زالت هي الحقيقة ، وهي أن ۹۹ بالمائة من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط ، ما زالت في يد أمريكا . وكان هذا اليقين قبل سقوط الاتحاد السوفياتي ، فما بالك بالحال الآن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي؟

والفلسطينيون يعلمون بأن أمريكا هي الوحيدة القادرة ماليًا وعسكريًا - لو شاءت وأعقلت وتوكّلت - على إقامة الدولة الفلسطينية وتمويلها ومساندتها شرعيًا في الأوساط العالمية ، وأن الوعود العربية والشعارات العربية ما هي غير رعود وبروق كاذبة ، لا تأتي بقطرة ماء واحدة تُشفي الغليل الفلسطيني .

من يكره أمريكا في الشارع العربي يعلم علم اليقين أن لا دولة ولا قوة في العالم قادرة على تثبيت الحقوق العربية المغتصبة من أعداء العرب اليهود والمسلمين والحكام العرب غير أمريكا - لو شاءت وأعقلت وتوكّلت - فمن الذي حرر الكويت ، وحرر العراق ، وحرر لبنان ، وجعل الحكام العرب يتسابقون إلى دعوات الإصلاح السياسي الصادقة والكاذبة ، ليس سباق الهجن ، ولكن سباق الغزلان؟

-٥-

لماذا يحب العرب أمريكا كل هذا الحب الجنوني؟

هل هو سؤال «أبناء الأفاعي» من الليبراليين العرب الجُدد ، الذين يرددون شعارات المحافظين الأمريكيين الجُدد؟

لماذا يكره العرب أمريكا في حين أن الطوابير العربية الطويلة أمام القنصليات الأمريكية في العواصم العربية ، تمتد منذ فجر كل يوم متحايلة بشتى الوسائل للحصول على تأشيرات الهجرة أو الدراسة أو العمل أو التطبيب . . الخ؟ وقد قال قائل : لو فُتحت أبواب الهجرة الأمريكية للعرب على مصراعيها لما بقي في العالم العربي غير الحكام وجيوشهم وشرطتهم ورجال أمنهم .

فهل أصبحت أمريكا كطعام البخيل : مأكول مذموم؟

فالأكل لن يتوقف في ظل الجوع العربي ، ولكن متى ينتهي الذمُّ يا ترى؟

لن ينتهي الذمُّ العربي لأمريكا على ما يبدو ، إلا عندما تدفع أمريكا الاستحقاقات الفلسطينية والاستحقاقات الديمقراطية المنتزعة من الأنظمة العربية ، بعد أن عجز الجُباةُ العرب من السياسيين والعسكريين عن انتزاعها!

-٦-

كراهية العرب لأمريكا ليست بالكراهية الوحيدة المستهجنة من قبل الفقراء للأغنياء ، أو الضعفاء للأقوياء ، أو الجهلاء للعلماء ، أو المتخلفين للمتقدمين ، أو المهزومين للمنتصرين ، بل إن هذه الكراهية جزء من الطبيعة البشرية على مرِّ العصور ، حيث يقول لنا التاريخ إن الأديان والعقائد والأساطير لعبت دورًا مهمًا في ترسيخ كراهية الشعوب بعضها لبعض . كما إن علم نفس الشعوب يقول لنا إن الشعوب القوية والضعيفة على السواء تبحث دائمًا عن عدو لها ، وهي تقوى بأعدائها ، وإن العدو الحقيقي أو الخيالي هو الذي يمكنها لكي تدافع عن نفسها في الداخل والخارج . فلا شعب مُتحفزًا بلا عدو . لكن المهم في الأمر أن لا تتحول هذه الكراهية إلى رُهاب أو (فوبيا) دائمة لا تزول حتى بزوال الأسباب المُسببة لها ، كما هو حاصل الآن في العالم العربي ، الذي يُعاني الآن من حالة مزمنة منذ ربع قرن ويزيد بما يُسمّى بالأمريكانوفوبيا Americanophobia وهو الرُهاب الذي جعل العالم العربي يجفل ويحذر ويرفض كل ما هو أمريكي حتى رغيف الخبز المصنوع من القمح الأمريكي ، والذي يُشاع أنه يُضعف القدرة الجنسية عند العرب!

ففقراء أمريكا اللاتينية يكرهون أمريكا الغنية ، واليابان وألمانيا المهزومتان تكرهان أمريكا المنتصرة ، وفرنسا الطامحة في زعامة أوروبا تكره أمريكا الطامحة إلى زعامة

العالم . ولكن هذه الكراهية من قبل بعض دول وشعوب العالم لأمريكا هي كراهية موسمية تتبدل وتتغير إلى حب وودٍّ وصداقة عندما تندمل الجراح وتتبادل المصالح . والشعوب القوية بإرادتها هي التي تحوّل الكراهية القومية والدينية والسياسية إلى مصالح اقتصادية وتنموية ومعرفية .

لماذا يريد العرب انسحاب أمريكا من العراق؟

- ١ -

موضوع انسحاب القوات الأمريكية من العراق يكاد يكون الشغل الشاغل للعرب والغرب على وجه العموم . ولو نظرنا إلى الدوافع التي تدفع الغرب إلى المطالبة بالانسحاب السريع للقوات الأمريكية بالذات من العراق ، لرأينا أن للغرب أسبابه المفهومة في المطالبة بهذا الانسحاب ، في حين أن مطالبة العرب بهذا الانسحاب السريع ليس لها ما يبررها غير مخاوف عربية ، سوف نستعرضها فيما بعد . وحديثنا هذا لا يعني مطلقًا أننا إلى صفٍّ الاحتلال ، وأننا ندافع عن الاحتلال . فالاحتلال بكل أشكاله مكروه ومرفوض ، ويجب مقاومته . ولكن علينا أن ندرك لماذا جاء ، وما هي أهدافه ، وأن نتعامل معه بالعقل وليس بالعواطف ، وبالوقائع وليس بالشعارات .

- ٢ -

عندما تطالب بعض دول الغرب ، كألمانيا وفرنسا وروسيا والحزب الديمقراطي الأمريكي واليسار الأوروبي والأمريكي ، بانسحاب مبكر وسريع للقوات الأمريكية في العراق ، فهي تريد من مطالبتها هذه تحقيق التالي :

١- أن لا تنفرد أمريكا بالكعكة العراقية - إن كان هنا ثمة كعكة - فانسحاب القوات الأمريكية المبكر من العراق من الممكن أن يتيح للشركات الفرنسية والألمانية والروسية الفرصة الاستثمارية والمالية لقضم جزء من الكعكة العراقية ، والحصول على عقود عمل وتشغيل واستثمار . ولعل معارضة هذه الدول منذ البداية غزو العراق ، كان مبعثه هذا السبب ، إضافة إلى الديون المتراكمة على

عهد صدام ، والتي كانت هذه الدول تخشى أن لا تُدفع . وبالفعل فهذا هو ما تمَّ ، حيث تمَّ إسقاط النسبة الكبرى من هذه الديون تحت الضغط الأمريكي والبريطاني ، والوعود بإفساح المجال للشركات التابعة لهذه الدول بدخول السوق العراقي ، الذي استفادت منه الشركات الأمريكية والبريطانية بالدرجة الأولى .

٢- لا تريد أوروبا أن ترى أمريكا مستفحلة بقواها العسكرية في الشرق الأوسط . وترى أوروبا أن أمريكا يكفيها هذا الاستفحال الاقتصادي والسياسي والثقافي في الشرق الأوسط ، وكذلك سيطرة شركات البترول الأمريكية على منابع النفط العربية منذ الثلاثينات ، وأن الانسحاب المبكر من العراق يحدُّ من الهيمنة السياسية الأمريكية على دول الشرق الأوسط انطلاقًا من العراق .

٣- لا شك أن الاتحاد الأوروبي يضمر عداءً مستترًا للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الستينات ، عندما قاد ديجول هذا العداء ، رغم دور أمريكا الكبير في تحرير فرنسا خاصة ، وتحرير أوروبا عمومًا من النازية في الحرب العالمية الثانية . وقيام أمريكا بإنشاء مشروع مارشال الشهير لإعمار أوروبا ، بل ربما بدأ هذا العداء منذ حرب السويس ، عندما ارغمت أمريكا بقيادة الرئيس ايزنهاور قوات العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) على مصر على وقف العدوان والانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة . وربما أيضًا يصل هذا العداء إلى مستوى العداء السياسي وليس العسكري ، الذي كان قائمًا بين أمريكا والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، بحيث وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الجمهوريات الديكتاتورية في الشرق الأوسط ، ووقفت أمريكا - من أجل حفظ توازن القوى - إلى جانب الملكيات والأنظمة المحافظة . ولكن أوروبا تعلم علم اليقين بأن لا أحد قادرًا على حلِّ مشاكل الشرق الأوسط المعقدة كإزالة الأنظمة الديكتاتورية ، ومنع انتشار الأسلحة النووية ، والحفاظ على منابع النفط بعيدة عن أيدي الإرهابيين ، وفتح الطريق أمام ديمقراطيات العالم العربي المختلفة لكي تتحقق ، غير القوة الأمريكية العظمى . ولعل هذا قدر أمريكا وقدر أوروبا ، وصفحة التاريخ الجديدة التي على أوروبا والعالم العربي أن يتعامل معها بالقراءة والفهم ، في ظل تغير المعادلات السياسية المتسارعة على خريطة العالم .

٤- إن أوروبا تعلم وتدرك أن الثقافة الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية أقرب إلى العرب من الثقافة الأوروبية ونمط الحياة الأوروبية . ورغم كراهية معظم المثقفين العرب

للوجود الأمريكي في العالم العربي لنوازع دينية وقومية وسياسية مختلفة ، إلا أن الشباب العربي يقبل على التعليم الأمريكي والغناء الأمريكي والموسيقا الأمريكية والسينما الأمريكية واللباس الأمريكي والطعام الأمريكي والفنون الأمريكية ، بمختلف أنواعها أكثر من إقباله على مثيلاتها من أوروبا . مما يعني الولاء المستقبلي للشباب العربي للثقافة الأمريكية . وهو ما يقلق أوروبا ، ويجعلها تطالب بالحدّ من الوجود العسكري الأمريكي ، لكي لا تكون الهيمنة الأمريكية ، كاملة وشاملة على العالم العربي الغني بموارد الطاقة .

-٣-

فإذا كانت هذه هي الأسباب الرئيسية وغيرها من الأسباب التي تدعو أوروبا إلى مطالبة أمريكا بالانسحاب العسكري من العراق ، فما هي بالتالي أسباب العرب في مطالبتهم انسحاب القوات الأمريكية المبكر من العراق بالذات؟

للعرب أسبابهم الكثيرة منها :

١- يُفرّق العرب بين الاحتلال من قبل دولة عربية لدولة عربية ، أو من قبل دولة إسلامية لدولة عربية ، وبين الاحتلال من قبل دولة غربية مسيحية لدولة عربية إسلامية . فالمقاومة والرغبة في انسحاب الاحتلال تتمان حيال وفي مواجهة دولة غربية مسيحية فقط . فالاحتلال ووجوب مقاومته لا ينطبقان إلا على الاحتلال الغربي المسيحي فقط . ويتحول الاحتلال في النهاية إلى صراع ديني ، كما هو الآن في العراق وفي اسرائيل كذلك ، بين المسيحية والإسلام من جهة[١] ، أو بين اليهودية والإسلام من جهة أخرى[٢] .

فالاحتلال العثماني الإسلامي ، استمر أربعة قرون للعالم العربي (١٥١٧-١٩١٨) دون أية مقاومة تذكر ؛ بل إن بعض المؤرخين العرب ، وخاصة

---

(١) تتم مقاومة قوات التحالف في العراق على أنها قوات كفار ، ويتم تفجير الكنائس العراقية .

(٢) تتم مقاومة الاحتلال من قبل الجماعات والأحزاب الدينية فقط في الغالب ، وتستخدم الفتاوى الدينية لحرب اليهود ، والمستمدة من أحكام صدرت ضد يهود ما قبل ١٤ قرناً .

المتدينون المتشددون والفقهاء ، ينكر تسمية الاحتلال العثماني استعمارًا . والاحتلال التركي الإسلامي للواء الاسكندرون السوري ما زال قائمًا منذ ١٩٣٦ دون أية مقاومة تذكر أو مطالبة بإزالة هذا الاحتلال . والاحتلال الإيراني الإسلامي لجزر الإمارات العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ما زال مستمرًا إلى الآن منذ ١٩٧١ . واستمر الاحتلال السوري للبنان ثلاثين عامًا تقريبًا ، دون مقاومة ، ودون مطالبة بانسحاب هذا الاحتلال إلى أن وقعت جريمة اغتيال رفيق الحريري . وانتهى هذا الاحتلال ، ليس نتيجة للمقاومة الدينية اللبنانية التي أسفت في الواقع لهذا الانسحاب وتمنّت لو لم يتم ، ولكن نتيجة للتدخل الدولي بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ . وفي ٢٠٠٤/١٠/٥ أبلغ وزير خارجية سوريا فاروق الشرع كوفي عنان ، أن سوريا لا تستطيع تنفيذ هذا القرار ، أو وضع جدول زمني للانسحاب من لبنان ، لأن الوجود العسكري السوري تمَّ باتفاق بين البلدين سوريا ولبنان . في حين أن هذه الحجة مرفوضة تمامًا في الحالة العراقية من قبل الرأي العام العربي ، والتي تمَّ فيها الوجود العسكري الأجنبي في العراق بموجب اتفاق بين المعارضة العراقية ، وهي الحاكمة اليوم لبغداد ، وبين قوات التحالف . ولو كان هذا الوجود العسكري سوريًا أو تركيًا أو إيرانيًا عربيًا أو مسلمًا لما أثيرت نحوه كل هذه الضجة ، ولما تمت مقاومته على هذا النحو من قبل الجماعات الدينية المسلحة ، بحجة أن المسلم لا يقتل مسلمًا حتى ولو كان محتلاً وغاصبًا . فما يجوز للمسلم المحتل والغاصب في بلاد الإسلام لا يجوز لغيره من غير المسلمين .

وهذه الحساسية المفرطة من أي تدخل غربي مسيحي مسلح في الشؤون العربية لا توجد إلا عند العرب نتيجة لاعتناقهم دينًا مغايرًا لدين التدخل المسلح ، أو الوجود العسكري ، تستخدم نصوصه الدينية التاريخية القديمة على واقع وحاضر مختلفين تمامًا . ومن خلال استعراضنا لحركات المقاومة المسلحة لمختلف أشكال الاحتلال المسيحي للعالم الإسلامي ، نرى أن عناصر المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال كانت عناصر دينية صرفة في المشرق والمغرب العربي . ومثالها الواضح والقائم الآن هو في «حزب الله» ، و«القاعدة» ، و«حماس» ، و«الجهاد الإسلامي» ، و«كتائب الأقصى» ، وعشرات الجماعات الدينية المسلحة في العراق كـ «جماعة أنصار السُنّة» ، و«الجيش الإسلامي السري» ، و«جيش

محمد» ، و «جماعة أنصار الإسلام» ، و«جيش المجاهدين» ، و«جماعة القاعدة في بلاد الرافدين» ، و«المقاومة الإسلامية الأصولية» ، و«المقاومة المسلحة للمسلمين الصوفيين» ، وغيرهم .

فلم يكن لدى اليابانيين البوذيين - في معظمهم - هذه الحساسية المفرطة من الاحتلال الأمريكي لبلادهم ، رغم قتل امريكا لأكثر من نصف مليون ياباني ، وجرح وتشويه نصف مليون آخر في هيروشيما ونجازاكي في ١٩٤٥ . علمًا بأن الاحتلال الأمريكي لأراضيهم ما زال قائمًا منذ ١٩٤٦ إلى الآن .

ولم يكن لدى الكوريين البوذيين- المسيحيين هذه الحساسية المفرطة رغم تقسيم أمريكا لبلادهم (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) ورغم وجود الاحتلال الأمريكي على أراضيهم منذ ١٩٥٤ إلى الآن .

ولم يكن لدى الألمان المسيحيين هذه الحساسية المفرطة ، رغم تقسيم بلادهم (المانيا الشرقية وألمانيا الغربية) ورغم وجود الاحتلال الأمريكي على أراضيهم منذ ١٩٤٦ إلى الآن كذلك .

وقوات التحالف الموجودة في العراق ، لا تسعى لتقسيم العراق كما يزعم البعض ويتخيلون ، بل إن وجودها في العراق - في رأيي ورأي البعض ورأي كثرة من العراقيين - هو الضمانة الكبرى للحيلولة دون تقسيم العراق . فالسكين الطائفية هي التي قطّعت الكعكة العراقية إلى ثلاث قطع . ولكن لا أحد من الشيعة والسُنّة والأكراد يجرؤ أن يلتقط قطعة من الكعكة ، ويذهب بها بعيدًا . فالغرب ، أوروبيًا وأمريكًا وآسيويًا ، يؤمن بأن قوة العراق واستقراره في وحدته . وهو ايمان لا يُقرن بالقول والشعارات فقط ، ولكن بالعمل المتمثل بارسال القوات والتضحية بالمال والبنين في سبيل مستقبل جديد للعراق ، وبشطب الديون العراقية ، ومنح العراق الخبرات والمساعدات الأجنبية في الشؤون كافة ، ودعم العراق في الأوساط الدولية السياسية والمالية . . الخ .

٢- ينظر العرب إلى الوجود العسكري الأمريكي في العراق من خلال عهود الاستعمار العثماني والبريطاني والفرنسي . وهم لا يُفرّقون بين الاستعمار الذي جاء دون دعوة ، والجيوش التي جاءت بناء على دعوة أهل البلد للخلاص من حكم سياسي أصبح من المستحيل إزالته بالقوى الذاتية السياسية الداخلية . وهم لا يُفرّقون أيضًا بين الاستعمار الطامع بخيرات البلد المحتل ، وبين جنود

الاحتلال التي جاءت لكي تُعبّد الطرق أمام الشعب لكي يستعيد حريته ويبني كيانه السياسي الديمقراطي . وفي الوقت الذي يُطلب منه الرحيل من قبل الحكومة الوطنية ، يرحل ضمن جدول زمني محدد . ولكن العرب تعاملوا مع الوجود العسكري الأمريكي في العراق بالنظرة والسلوك نفسيهما اللذين تعاملوا بهما مع الاحتلال الإسرائيلي ومع الاستعمار العثماني والبريطاني والفرنسي السابق ، وعلى طريقة «كله عند العرب صابون» . وهي أشكال من الاستعمار استمرت مئات السنين[1] . فالعقدة النفسية السياسية التي ما زالت تحكم تصرفات العرب تجاه الغرب عمومًا ، هي العقدة النفسية السياسية ذاتها التي ينظر من خلالها إلى الوجود العسكري الأمريكي في العراق .

٣-يوجد لدى العرب حساسية مفرطة تجاه الوجود العسكري لأي دولة من الدولة ، نتيجة لتاريخ الاستعمار العسكري الطويل في العالم العربي . في حين أن لا حساسية عربية تجاه الوجود اللوجستي للقوات الأجنبية في قواعد عسكرية مختلفة من العالم العربي ، وتجاه الوجود الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، والذي هو في رأينا أكثر خطورة من الوجود العسكري . وهذه الحساسية المفرطة من الوجود العسكري كان من بين أسبابها الرئيسية خسران العرب لسائر المعارك العسكرية التي خاضوها قبل الاستقلال وبعد الاستقلال في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ، وأصبح العرب لا يخشون قوة غربية بقدر ما يخشون القوة العسكرية . في حين أن «القوة الناعمة» الغربية ، المتمثلة بالثقافة والاقتصاد والاجتماع والتربية والتقدم التكنولوجي ، هي أكثر تأثيرًا على تطويع الشعوب من القوة العسكرية . والقوة الناعمة الغربية وخاصة الأمريكية ، هي التي تسيطر على معظم مقدرات العالم العربي إن لم تكن على كلها . ومن هنا ،كانت بعض الدول تطلب من حلفائها في الغرب وخاصة أمريكا بتصفية قواعدها العسكرية فقط على أراضيها . في حين تبقى قواتها الناعمة ، بمختلف أشكالها ، مسيطرة على الحياة في هذا البلد أو ذاك .

٤- العرب ليسوا خائفين من الوجود العسكري الأمريكي في العراق على العراق ،

---

(١) استمر الاستعمار العثماني ٤٠٠ سنة ، والاستعمار الفرنسي أكثر من ١٢٠ سنة ، والاستعمار البريطاني أكثر من ٧٥ سنة .

بقدر ما هم خائفون من أن يكون هذا الوجود ضمانًا لنجاح البناء السياسي العراقي الجديد . وهم يدركون تمام الإدراك بأن بقاء القوات العسكرية الأجنبية في العراق مدة طويلة من شأنه تثبيت العهد العراقي الجديد ، وجعله النموذج العربي المحتذى ، وأن انسحاب القوات الأجنبية المبكر من العراق قبل أن يستكمل العراق قوته ، ويستعيد عافيته السياسية والاقتصادية والأمنية ، سوف يؤدي إلى إسقاط هذا النموذج غير المرغوب فيه من قبل الأنظمة السياسية العربية ، ومن قبل الأحزاب الدينية والقومية العربية عمومًا . ولذا ، يسعى العرب بكل ما أوتوا من قوة الصوت وطول اللسان كأمة تمثل «ظاهرة صوتية» كما وصفها المفكر السعودي الراحل عبد الله القصيمي ، إلى المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية في العراق بأسرع وقت ممكن . وعبارة «بأسرع وقت ممكن» تعني قبل استكمال البناء العام في العراق ، لكي يتورّط العراق فيما بعد في حرب أهلية لا يمنع قيامها الآن ، غير هذه القوات الأجنبية الموجودة في العراق . فكل المؤشرات في العراق تشير إلى إمكانية قيام حرب أهلية ، تغذيها بعض دول الجوار لكي يتم الحريق العراقي المرغوب ، ولا يعود العراق النموذج ، ولكنه يصبح المثال السيئ الذي يتمنى الجميع أن يُذكر ، ولا يُعاد .

٥- بعد اكتشاف البترول في العالم العربي في الثلاثينات من القرن العشرين ، أصبحت ثنائية النفط والاستعمار ثنائية يومية في الخطاب العربي السياسي . فلا يُذكر الاستعمار إلا ويُذكر معه النفط ، وبأن الاستعمار يسعى بكل الوسائل للسطو على آبار البترول العربي . وهو يختلق مختلف الحجج لكي يعود إلى العالم العربي ، أو لا يخرج منه أصلاً . ولكن لاحظنا بأن الاستعمار الفرنسي والبريطاني خرجا من العالم العربي بعد اكتشاف النفط بسنوات . فقد خرج البريطانيون من العراق ١٩٣٢ بعد اكتشاف البترول ١٩٣١ ، ومن مصر ١٩٥٤ ، ومن الأردن ١٩٥٦ ، ومن الكويت ١٩٦١ بعد اكتشاف النفط عام ١٩٣٠ ، ومن عدن ١٩٦٧ ، ومن «أبو ظبي» وغيرها من الإمارات العربية في الخليج عام ١٩٧٠ ، بعد اكتشاف النفط في السعودية ١٩٣٨ ، وفي قطر ١٩٣٩ ، وفي أبو ظبي ١٩٥٨ . وخرج الفرنسيون من سوريا ولبنان ١٩٤٦ ، ومن تونس ١٩٥٦ ، ومن المغرب ١٩٥٥ ، ومن الجزائر ١٩٦٢ . وخرج الإيطاليون من ليبيا ١٩٥١ . وكان الأحرى أن يبقى الاستعمار لكي يستفيد من آبار النفط . وعندما قادت

أمريكا حرب الخليج عام ١٩٩١ قال معظم العرب آنذاك ، إن أمريكا دخلت الخليج بعد أن ورّطت صدام حسين في هذه الحرب ، ولن تخرج منه إلا بعد سرقة آخر قطرة من آبار النفط . فقد جاءت لنهب آبار النفط العربية ، وليست لرد عدوان صدام على الكويت والسعودية . ولكن الأيام أثبتت العكس ، فقد انسحبت هذه القوات دون أن تأخذ معها قطرة نفط واحدة . وكان الذي نهب الكويت وأحرق آبار نفطها صدام وجنوده ، وليست قوات التحالف .

٦- يعتقد العرب ومعهم فئة من العراقيين الحالمين بعودة العهد البائد ، أن وجود القوات الأجنبية في العراق هو العثرة الكبرى في سبيل استقرار العراق . والواقع أن وجود القوات الأجنبية عثرة ، ولكن هذه العثرة هي في طريق استيلاء حزب البعث من جديد على الحكم ، وعثرة في طريق تحويل العراق إلى دولة دينية على غرار دولة الملالي في العراق . فلنتخيل وضع العراق الآن لو تم القضاء المستحيل على نظام صدام بواسطة انقلاب عسكري ، ولا يوجد داخل العراق جندي أجنبي واحد ، ولا قوة أجنبية لمنع التقسيم وقيام حرب أهلية .

-٤-

دعونا نسأل أنفسنا الآن هذا السؤال :

- ماذا خسر العرب من الوجود العسكري الأمريكي في العراق؟

في واقع الأمر لم يخسروا شيئًا بل كسبوا الكثير . والخاسر هو امريكا نتيجة لحماس واندفاع الإدارة الأمريكية التي خسرت حتى الآن أكثر من ٣٠٠ مليار دولار وأكثر من ٢٠٠٠ جندي . في حين كسب العرب تلك الإصلاحات السياسية المحدودة التي تمت في مختلف أرجاء العالم العربي . كسبوا هذا الزفير التحرري وهذا الشهيق الديمقراطي المتعالي أكثر فأكثر كل يوم في أرجاء العالم العربي كافة ، بعد أن تم تنظيف الرئة العربية من ربو الخوف من السلطة . كسبوا تأديب الديكتاتوريات العربية العاتية بالإطاحة حينًا (العراق) وبالعودة إلى جادة الصواب والعقل حينًا ثانيًا (ليبيا) وبإنهاء الاحتلال العسكري وتقليم الأظافر حينًا آخر (سوريا) . ولم يخسروا مقابل كل ذلك مليمًا أحمر أو قطرة دم حمراء من دماء جنود جيوشهم «الظافرة» القابعة في الثكنات العسكرية تعلف وتكلف ، وتغني الميجانا والعتابا .

لماذا سيَمْكُرُ تاريخُ العربِ بنابليون الأمريكي؟

-١-

«مكر التاريخ» و«دهاء العقل» مصطلحان فلسفيان، أوجدهما الفيلسوف الألماني المعروف هيجل (١٧٧٠-١٨١٣) في القرن الثامن عشر. وكان هيجل يعني بـ« مكر التاريخ» أن للتاريخ مستويين. المستوى الأول، ظاهري سطحي. والثاني، باطني عميق. و«مكر التاريخ» هذا يحول التيه إلى فعالية تتجلّى عبرها القدرة الإنسانية المتمثلة في إخضاع الطبيعة والمصير الإنساني للسيطرة التقنية، كما يقول الباحث المغربي عبد العزيز بومسهولي. ويحذرنا محمد شحرور الباحث الديني السوري بأن على كل من يمارس العمل السياسي أن يحذر «مكر التاريخ» و«مكر العقل الإنساني». فالتاريخ لا يتوقف عن السير، والعقل لا يتوقف عن العمل. فهو إما أن يعمل في الواقع الموضوعي وفهمه وتحليله، وإن لم يقم بذلك، فإنه يعمل في الممكنات العقلية المجردة. وهذا ما حصل في عصور الانحطاط حيث انشغل العقل العربي في الممكنات العقلية، واستقال من العمل في تحليل الواقع الموضوعي الكوني والاجتماعي ففقد بُعْدَ الصيرورة.

وعندما يُسقط فراس القصاص «مكر التاريخ» على أحوال العالم العربي، يبدو «مكر التاريخ» في إرسائه لحقائقه، لا تقاومه حفنة أشخاص ترهل وجودهم وعقولهم، وتجمدت عقولهم، وانغلقت أنظمة تفكيرهم على مصالحهم ونهبهم. فالعوامل الطارئة التي تخلقها متطلبات الصيرورة والحركة لتحقيق المحصلة التاريخية، ستجد طريقها للتخلق دومًا بأية طريقة كانت.

ويقول سعد الدين ابراهيم إن المجاز في تعبير «مكر التاريخ» هو كما لو كان التاريخ إنسانًا أو كاتبًا يعقل، يُنكر ويُدبر. ومثل كل التعبيرات المجازية، لا ينبغي أن نأخذ المعنى حرفيًا. فهو في الواقع تعبير عن العجز الإنساني في فهم كل آليات حركة الاجتماع الإنساني. وهذا تأكيد لآيات القرآن الكريم ﴿عسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم﴾[1]، و﴿فعسى أن تكرهوا شيئًا ويجعل الله في خيرًا كثيرًا﴾[2]. ويرى بعض الإسلامويين كصالح بن سبعان أن «مكر التاريخ» هو «مكر مدني»، وأن «مكر الله» هو «مكر ديني» وسابق لمكر التاريخ، لقوله تعالى ﴿ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين﴾[3]. وفي القرآن أكثر من أربعين آية تشير إلى المكر بمختلف معانيه.

-٢-

كان هيجل معاصرًا لنابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١). وقد جاء هيجل بهذا المصطلح، بعد أن قام نابليون بونابرت بغزو أوروبا لكي يحقق حلم قيام الإمبراطورية الفرنسية العظيمة. ولكن حلم الإمبراطورية النابليونية الفرنسية لم يتحقق، وما تحقق هو نهضة أوروبا وازدهارها وتقدمها، بفضل الفكر السياسي التحرري الفرنسي. وبفضل القانون المدني (قانون نابليون، ١٨٠٤) الذي نشره نابليون في أوروبا. فنابليون هو الذي هزم أوروبا عسكريًا بجيش متواضع جدًا. وكان يسعى إلى توحيد أوروبا تحت قيادته، كما فعل هتلر في الحرب العالمية الثانية. كما قام نابليون بغزو مصر ١٧٩٨ لتهديد طريق بريطانيا إلى الهند. وكان أثره الحضاري والتنويري في مصر والشرق معروفًا وناصعًا. وفي نهاية حياة نابليون تبين أن التاريخ الظاهري والسطحي لعصر نابليون كان الغزو والقتل وتوحيد أوروبا سياسيًا تحت قيادته، وقد فشل في ذلك، وظهر بمظهر المستعمر الغازي. أما التاريخ الباطني والعميق، فكان تشرّب أوروبا أفكار الثورة الفرنسية في الحرية والمساواة والإخاء. وكان نابليون، كما قال عنه عضو

(١) سورة البقرة، الآية ٢١٦.

(٢) سورة النساء، الآية ١٩.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٥٤.

الأكاديمية الفرنسية أوكتاف أوبري : «ضرورة ملحة لفترة من التاريخ ، جسّد الطفرة بين النظام القديم والزمن المعاصر . وهو الذي مسح الوحل عن وجه فرنسا وأوروبا ، وفتح أبواب العصر الحديث أمام الشعوب» .

- ٣ -

«مكر التاريخ» يُعلن أن كل نهاية هي في الوقت نفسه بداية لشيء جديد .

«مكر التاريخ» هو الذي طالما قلب السحر على الساحر ، وجعل من الرابحين أولاً الخاسرين أخيرًا .

و«مكر التاريخ» هو كيد التاريخ بعبارة أخرى . فالقادة العسكريون والحالمون بالامبراطوريات الممتدة والعظيمة يكيدون للشعوب كيدًا ، ولكن التاريخ يكيد لهم كيدًا آخر .

و«مكر التاريخ» هذا ينطبق على عدة عصور وعدة عهود مختلفة في الشرق والغرب ؛ بل يكاد يكون «مكر التاريخ» هذا جزءاً أساسيًا من سيرة التاريخ وسُنَّته . ولكي لا نذهب بعيدًا ، فإن «مكر التاريخ» تجلّى - مثالاً لا حصرًا - في رحيل عبد الناصر الذي كان رحيله كارثة قومية كبيرة في رأي البعض . في حين أن هذا الرحيل قد أفسح المجال أمام السادات لكي يحقق نصر اكتوبر ، ويحقق السلام الدائم بين مصر وإسرائيل . وكذلك الحال يقال في رحيل عرفات الذي نقل القيادة إلى جيل فلسطيني طال انتظاره لهذا الدور ، وفتح الباب لأمريكا والغرب للمساهمة من جديد في إقامة الدولة الفلسطينية . ومن الممكن أن يكون رحيل حافظ الأسد والملك حسين والملك فهد والشيخ زايد بن سلطان وسقوط صدام حسين ومقتل رفيق الحريري بابًا لعدة تغييرات لصالح شعوب هذه البلدان . فالحدث الظاهري هو في عداد الكوارث برأي البعض ، ولكن الحدث الباطني هو في ذمة جزء من الحاضر . أما الجزء الأكبر فهو في ذمة المستقبل الذي بدأ يتكشف شيئًا فشيئًا الآن . في حين بقي الجزء المغمور تحت الماء من جبل الجليد مجهولاً . فالتاريخ بطيء السير كالسلحفاة ، ونتائجه لا تظهر إلا بعد وقت طويل .

والسؤال الآن :

– هل سيمكُرُ تاريخ العرب بنابليون الأمريكي (بوش) كما سبق ومكَرَ التاريخ الأوروبي بنابليون الفرنسي؟

لا شك أن كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت كارثة كونية ، ولم تكن كارثة أمريكية فقط . والدليل على ذلك أن أثر هذه الكارثة لم يقتصر على أمريكا وحدها أو على الشرق وحده ، بل شمل العالم كله . والدليل القريب والناصع أمامنا الآن هو أسعار البترول الجنونية الجامحة التي تهدد الاقتصاد العالمي كله ، وتنذر بانهيارات اقتصادية في أنحاء مختلفة من العالم ، وتترك وراءها شعوبًا جائعة وعارية ، كما هو الحال في بعض شعوب الشرق الأوسط ، وجنوب شرق آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ممن لن تقدر غدًا على توفير ثمن الرغيف الغالي الثمن . وهذا يعني بالتالي مزيدًا من الاضطرابات وعدم الاستقرار .

وكارثة ١١ سبتمبر لم يكن أثرها اقتصاديًا على العالم فقط ، بل كان سياسيًا أيضًا . فأمريكا التي لم تخرج خارج حدودها بعد الحرب العالمية الثانية ، أجبرت على الخروج بجيوشها إلى الشرق الأوسط في ١٩٩١ وبعد كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وهو ما لم يتوقعه الكثيرون . وخروج أمريكا بجيوشها وتغلغلها في العراق بحيث أصبحت على حدود إيران والسعودية وتركيا وسوريا والأردن ، وتتجاور مع هذه البلدان ليس بجيشها فقط ، ولكن بقيمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، كان حدثًا تاريخيًا ضخمًا له من الآثار البعيدة والنتائج الكبيرة أكثر مما كان لحملة نابليون على مصر ١٧٩٨ التي جاءت بالأنوار الأوروبية إلى مصر ، ووضعت أول حجر من أحجار نهضة مصر التي بناها محمد علي باشا منذ ١٨٠٥ ولغاية ١٨٤٥ .

نعم ، هناك جيوش أجنبية في العراق . وهناك حلم أمريكي بالسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على العالم العربي . وهناك حلم بإقامة «الشرق الأوسط الكبير» تحت المظلة الأمريكية . وهناك حلم أمريكي يسعى لإقامة دول وأنظمة سياسية عصرية تُريح أمريكا أولاً وتُريح شعوب المنطقة . وربما تحقق جزء كبير منه الآن في الشرق الأوسط . ولكن هذه المكاسب الأمريكية التي يتخيلها البعض من الباحثين ومرضى «نظرية المؤامرة» ، سيمكُرُ بها التاريخ ، كما سبق ومكَرَ بأحلام نابليون

الفرنسي في أوروبا . كما إن أوهام البعض في مرامي أمريكا في نهب البترول العربي ، وسلب الهوية القومية والدينية العربية ، سوف يمكر بها التاريخ أيضًا . وفي واقع الأمر ، فإن مكْرَ التاريخ بنابليون الأمريكي قد بدأ منذ أكثر من سنتين تقريبًا ، حين انقلب التغلغل الأمريكي في الشرق الأوسط وفي العراق على وجه الخصوص إلى إنجازات سياسية عربية غير مسبوقة في التاريخ العربي القديم والحديث . مما يشير إلى أن العالم العربي يتقدم إلى الأمام ، رغم كل هذه الإحباطات ، ورغم كل هذه الهزائم . ولو قارنا حال العالم العربي بعد الاستقلال أي منذ ١٩٥٠ ولغاية منتصف ٢٠٠٣ ، لوجدنا أن ما حققه العالم العربي خلال السنتين الماضيتين ، وبعد غزو العراق ، لا يقارن أبدًا بما حققه خلال أكثر من نصف قرن .

وإليكم كشف حساب سريع وموجز للعامين المنصرمين ، ولمنتصف هذا العام ٢٠٠٥ :

١- خفّت وطأة الديكتاتورية في العالم العربي عمومًا ، وأنياب الديكتاتورية التي كانت تفتك بالشعوب اقتلعت . وما تبقى منها لم يَعد صالحًا أو حادًا كما كان في الماضي .

٢- العالم العربي في مجمله يتسابق نحو الإصلاحات السياسية . فالدول التي كانت بلا دساتير أصبحت بدساتير ، والدول التي كانت بلا انتخابات تشريعية أو بلدية سارعت بإجراء هذه الانتخابات . والبرلمانات التي كانت معطلة عادت إلى ممارسة انشطتها . والدساتير التي كانت تمنع انتخاب الحكام تم تعديلها . والدساتير التي كانت تمنع ترشح المرأة وممارستها لحق الانتخاب تم إقرارها . والمعارضة التي كانت مرذولة ومنفية وملاحقة أصبح لها صوت مسموع . ومطالبو الإصلاح السياسي الذين كانوا في السجون تم إطلاقهم . والصحافة التي كانت مكبلة وقد امتلأت أفواهها بالقش والتراب أصبحت محررة وطليقة . . الخ . وفي تصريح ملفت للنظر ، قال الزعيم اللبناني وليد جنبلاط لصحيفة (واشنطن بوست ، ٢٠٠٥/٢/٢٢) «إن شرارة التغيير في المنطقة بدأت بسبب الاجتياح الأميركي للعراق» ، وأضاف : «لقد كنت متشائمًا بالنسبة للعراق ، ولكن بعد أن رأيت ثمانية ملايين مواطن عراقي يصوتون ، فإن هذا يعني أنها بداية عالم عربي جديد» . وأضاف : «إن شرارة هذه الثورة الديموقراطية تنتشر : الشعب السوري ،

الشعب المصري ، جميعهم يقولون ان شيئًا ما يتغير . حائط برلين انهار ، ويمكننا رؤية ذلك» .

إذن ، العالم العربي يتقدم ، ولكنه تقدم بطيء ، وهذه هي سُنّة التاريخ الماكر .

٣- ما يجري في العراق الآن هو الحلم العربي بعينه[1] رغم الدمار والإرهاب والدماء اليومية الغزيرة . فزنابق الحرية لا تروى إلا بدماء الأحرار . رغم أن الإعلام العربي لم يكتشف في العراق حتى الآن غير هذا التاريخ الظاهري السطحي ، المتمثل بالإرهاب اليومي والقتل المجاني . وهو فرح به ، كطفل يلهو بألعابه . ولكن بدون هذا الإرهاب لن يذوق العراقيون طعم الحرية المر والحلو ، لكي تكون الحرية ذات قيمة غالية لديهم ، كما هي الحال عند الشعوب الأخرى . ولو أن عرّافًا أو كاهنًا أو قارئ كفٍّ تنبأ لنا بما سيحصل في العراق قبل ٢٠٠٣/٤/٩ ، وفي العالم العربي بعد هذا التاريخ ، لاتهمناه بالجنون والخرق والخبل . وهنا يتجلى مكرُ التاريخ في أعلى مستوياته ، حيث جاء نابليون الأمريكي لمحاربة الإرهابيين على الساحة العراقية ثأرًا لكارثة نيويورك ، فانقلب هذا الثأر إلى نيل الشعب العراقي حريته ، وتحويل العراق إلى نموذج عربي سيُحتذى ليس الآن ، والبناء ما زال في مرحلة تثبيت الأسس ، ولكن ربما بعد خمس سنوات أو عشر سنوات ، عندما يكتمل البناء ، ويكشف التاريخ عن وجهه الماكر كله .

٤- لم تعد القضية الفلسطينية متجمدة في ثلاجات وزارات الخارجية الأوروبية والأمريكية . لقد تقدمت فكرة بناء الدولة الفلسطينية . وما جرى بعد رحيل عرفات والى الآن بالنسبة لتقدم القضية الفلسطينية هو أكبر بكثير مما جرى لها منذ ١٩٤٨ وإلى ما قبل رحيل عرفات . وسوف يكون التاريخ الإيجابي الفلسطيني في الأيام القادمة أسرع بكثير مما هو عليه الآن فيما لو ظل الفلسطينيون محتكمين إلى العقل والواقعية السياسية ، التي كان لغيابها ولتحكم الرومانسية السياسية في الشارع الفلسطيني أسوأ الأثر على تاريخ هذه القضية .

---

(١) سقوط الديكتاتورية ، سقوط حكم الحزب الواحد الشمولي ، حرية الإعلام والرأي ، حرية التظاهر ضد الدولة ، رفع صور النازية العراقية ، حرية قيام الأحزاب ، حرية الانتخابات ، قيام أحزاب المعارضة ، حرية العبادة ، حرية السفر . . الخ .

٥- إن ما جرى ويجري في لبنان الآن هو أيضًا من مكر التاريخ . وهو نتيجة لحملة نابليون الأمريكي على العراق ، كما سبق واعترف وليد جنبلاط ، والذي تمثل بتحقيق أحلام الشعب اللبناني في انسحاب سوريا من لبنان بعد ٢٩ عامًا من الاحتلال ، والمجاهرة بطلب نزع سلاح المليشيات اللبنانية ، والتحقيق الدولي في جريمة اغتيال الحريري . وهو تحقيق يتم لأول مرة في العالم العربي ، بعد هذا الصف الطويل من الذين اغتيلوا في أنحاء الوطن العربي كافة بدءًا من فرج الله الحلو وانتهاءً بجورج حاوي . وقد يؤدي هذا التحقيق إلى سقوط أنظمة سياسية ، والإطاحة برؤوس كبيرة ليس في لبنان وسوريا فحسب ، ولكن ربما في المنطقة العربية كلها . فمن كان يحلم أن يؤدي مقتل الحريري إلى كل هذا؟ ولماذا لم يحصل هذا عند مقتل رئيسين سابقين للبنان (رينيه معوض وبشير الجميل)؟ ولم يحصل كذلك عندما اغتيل رشيد كرامي وموسى الصدر والمفتي حسن خالد وحسين مروة ومهدي عامل وغيرهم؟ وما هذا التحقيق الدولي الدائر الآن إلا للإمساك بالمجرم الحقيقي الذي قام بكل هذه الاغتيالات وليس باغتيال الحريري وحده ، وقطع دابر الجرائم السياسية في العالم العربي . وهو من مكر التاريخ الذي لا يظهر إلا بعد حين .

فهل سيمكُرُ التاريخ العربي بنابليون الأمريكي حقًا ، كما سبق ومكرَ بنابليون الفرنسي في القرن التاسع عشر؟

وهل سينبثق فجر العرب من كل هذا الظلام الدامس؟

وهل ينبثق الفجر من النهار ، أم من الليل الطويل؟

كتب للمؤلف

في نقد الشعر :

١- فدوى تشتبك مع الشعر (دراسة في شعر فدوى طوقان) ١٩٦٣ .
٢- رغيف النار والحنطة (دراسة في الشعر العربي الحديث) ١٩٨٦ .
٣- الضوء واللعبة (دراسة في شعر نزار قباني) ١٩٨٦ .
٤- مجنون التراب (دراسة في شعر محمود درويش) ١٩٨٧ .
٥- نَبْتُ الصمت (دراسة في الشعر السعودي الحديث) ١٩٩٢ .
٦- قامات النخيل (دراسة في شعر سعدي يوسف) ١٩٩٢ .

في نقد الرواية :

٧- مذهب للسيف ومذهب للحب (دراسة في أدب نجيب محفوظ) ١٩٨٥ .
٨- فَضُّ ذاكرة امرأة (دراسة في أدب غادة السمّان) ١٩٩٠ .
٩- مدار الصحراء (دراسة في أدب عبد الرحمن منيف) ١٩٩١ .
١٠- مباهج الحرية في الرواية العربية (دراسة لعشرة روائيين عرب) ١٩٩٢ .
١١-جماليات المكان في الرواية(دراسة في أدب غالب هلسا) ١٩٩٤
١٢- الرواية الأردنية وموقعها من خارطة الرواية العربية ، (مع آخرين) ١٩٩٤ .

في نقد القصة القصيرة :

١٣- النهايات المفتوحة (دراسة في أدب انطون تشيكوف) ١٩٦٣ .
١٤- المسافة بين السيف والعنق (دراسة في القصة السعودية) ١٩٨٥

في نقد الموسيقا :

١٥- الأغاني في المغاني- جزآن (السيرة الفنية للشيخ إمام عيسى) ١٩٩٨

في نقد الفن التشكيلي :

١٦- أكَلَهُ الذئب (السيرة الفنية للرسّام ناجي العلي) ١٩٩٩ .

في نقد الثقافة :

١٧- الزمن المالح (أوراق في جدلية السياسة والثقافة العربية) ١٩٨٦ .
١٨- الثقافة الثالثة (أوراق في التجربة الثقافية اليابانية) ١٩٨٨ .
١٩- النهر شرقًا (دراسة في الثقافة الأردنية المعاصرة) ١٩٩٣ .
٢٠- عصر التكايا والرعايا (المشهد الثقافي لبلاد الشام في العهد العثماني) ١٩٩٩ .
٢١- هاملت عربي (مع آخرين) (أوراق في ذكرى مؤنس الرزاز) ٢٠٠٣ .

في نقد الفكر :

٢٢- الرجم بالكلمات (دراسة لمجموعة من المفكرين العرب المعاصرين) ١٩٨٩ .
٢٣- ثورة التراث (دراسة في فكر خالد محمد خالد) ١٩٩١ .
٢٤- الفكر العربي في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠ ، (ثلاثة أجزاء) ٢٠٠١ .
٢٥- الليبراليون الجدد (جدل فكري) ٢٠٠٥ .
٢٦- محامي الشيطان (دراسة في فكر العفيف الأخضر) ٢٠٠٥ .

في نقد السياسة :

٢٧- النار تمشي على الأرض (شهادات في الحياة العربية) ١٩٨٥ .
٢٨- قطار التسوية (دراسة لسائر مبادرات التسوية الفلسطينية) ١٩٨٦ .
٢٩- محاولة للخروج من اللون الأبيض (أوراق في السياسة العربية) ١٩٨٦ .
٣٠- وسادة الثلج (العرب والسياسة الأمريكية) ١٩٨٧ .
٣١- السلطان (دليل السياسة لحفظ الرئاسة) ٢٠٠٠ .
٣٢- الشارع العربي (دراسة سياسية تاريخية) ٢٠٠٣ .
٣٣- صعود المجتمع العسكري العربي (مصر وبلاد الشام) ٢٠٠٣ .
٣٤- زوايا حرجة في السياسة والثقافة ٢٠٠٤ .
٣٥- الزلزال (أوراق في أحوال العراق) ٢٠٠٥ .
٣٦- أسئلة الحمقى (في السياسة والإسلام السياسي) ٢٠٠٥ .
٣٧- لماذا ؟ (أسئلة العرب في مطلع الألفية الثالثة) ٢٠٠٦ .

في نقد التاريخ :

٣٨- المال والهلال (الموانع والدوافع الاقتصادية لظهور الإسلام) ٢٠٠٢ .

٣٩- ما حال العرب الآن لو لم يظهر الإسلام؟ ٢٠٠٢ .

في نقد التربية :

٤٠- الطائر الخشبي (شهادات في سقوط التربية العربية) ١٩٨٨ .

في نقد التنمية :

٤١- سعودية الغد الممكن (بحث استشرافي تنموي) ١٩٨٥ .

٤٢- طَلْقُ الرمل (أوراق في التنمية والثقافة الخليجية) ١٩٨٨ .

في ترجمة النقد :

٤٣- سارتر المفكر العقلي الرومانسي ، ١٩٦٤ .

٤٤- دراسات في المسرح الفرنسي ، ١٩٦٤ .



WHY? ARAB QUESTIONS AT THE DAWN OF THE THIRD MILLENNIUM

لماذا؟

أسئلة العرب مطلع الألفية الثالثة

POLITICS

لماذا؟

«لماذا اخترنا أداة الاستفهام هذه عنوانًا لهذا الكتاب؟

الإجابة على ذلك واضحة. فالثقافة العربية منذ زمن طويل، معروفة بأنها ثقافة الأجوبة، وليست ثقافة الأسئلة.

الأسئلة في معظم الأحيان ليست ممنوعة فقط ولكنها محرّمة أيضًا. وما من أمة عاقبت السائلين على أسئلتهم كما عاقبت الأمة العربية سائليها: فكل المثقفين العرب والفلاسفة والفقهاء والشعراء والحكماء، الذين سجنوا، وعذبوا، وشنقوا، طيلة 14 قرنًا مضت، كانوا ضحايا أسئلتهم!

الثقافة العربية منذ 14 قرنًا كانت وما زالت ثقافة الأجوبة الجاهزة، بدون أسئلة.

أجوبة مجانية قديمة، جاهزة، ومجترة، ولكن الأجوبة عن أسئلة العصر غير موجودة.

لماذا؟

ونأمل أن يكون هذا الكتاب قد أجاب على بع...

العصر.»





